

سَعدزغلول يفاوض لاسِعار

ः । सुर

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعب ون مع الهيئة المصسرية العبامة لكتاب

# سَعدزغلول يفاوض لاستِمار

(دراسترفئ المفاوضات المصربيّ البريطيانية) ١٩٢٠ – ١٩٢٠ طارف البشسرى



### فهسرس

صفحة					
٧	٠	•	•	•	مقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
9	٠	٠	٠	•	الباب الأول: مصر تواجبه الاستعمار ·
11	٠	٠	•	•	١ ــ مقدمة ثورة ١٩١٩
4.	•		•	•	<ul> <li>٢ _ مفاوضات ما قبل الاســـتقلال •</li> </ul>
4.	•	•	•	•	پين ســـعد وملنر ٠٠٠٠
٤٠	٠	٠	•	•	_ المشروعات المتبادلة · · ·
20	•	٠	•	٠	_ عدلی ۰۰ کیرزون ۰ ۰ ۰
٥٤	•	٠	٠	•	٣ ــ استقلال مصر ٠٠٠٠
77	•	٠	•	•	<ul> <li>الوفد والتصريح</li> </ul>
٧١	•	•	٠	٠	_ حــكومة الوفد والتصريح .
٧٩	•	•	•	٠	الباب الثاني : السودان في السياسة المصرية
۸١	•	, •	٠	*	١ ـ السودان بين مصر وبريطانيا ٠
۸۱	٠		٠	٠	ـ بريطانيا والسودان ٠٠٠
91	•	٠	•	•	<ul> <li>مصر والسودان قبل ۱۹۱۹ .</li> </ul>
9.4	•	٠	*	٠	۲ ــ نورة ۱۹۱۹ والسمودان ۰ ۰
9.4	•	٠	•	٠	<ul> <li>الموقف من السودان · · ·</li> </ul>
1.0	•		•	•	<ul> <li>السودان في دستور ١٩٢٣٠</li> </ul>
114	٠	٠	٠	٠	٢ _ الوفد والسودان ٠ ٠ ٠
149	٠	•	•	•	الباب الثالث: حكومة الوفد · · ·
121	•	•	•	•	١ _ حكومة الوفد وحكومة العمال •
100			•	•	۲ ــ المشروع البريطاني ۰ ۰ ۰
177	٠	•	٠	٠	٣ _ بين سعد وماكدونالد ٠ ٠ ٠
141					ځاتمة وتعقيب ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
					A.4. AT4

### مقدمة

والكتاب عبارة عن بعث تم اجراؤه في اطار البرنامج الملمى لوحدة البحوث التاريخية للمركز التي يضم ارشيفها عددا كبيرا من الوثائق الأسساسية ومن أهمها الوثائق البيطانية .

وترجع اهمية هذه المفاوضات الى عدة اسبباب اهمها أن الذى قنام بها هو سنعد زغلول الزغيم البادز لثورة الامرى التي كانت معلما من معالم النضال الثورى المصرى ضد الهيمئة الأجنبية بوجه عام ، وضد الاحتلال البريطاني بوجه خاص .

ومن ناحية ثانية تعد هذه المفاوضات هي المفاوضات الأولى التي جرت بين البلدين بعث صدور تصريح ٢٨ فبراير الاكل انهي الحباية البريطانية على مصر واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بنستور ١٩٧٣ وهي بذلك كما يقرر الاستاذ طارق البشرى د ١٠ اول تجربة لمفاوضات عن السالة المرية تجربها حكومة ديمقراطية لممر المستقلة ، ويجربها عن مصر اول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسيسية في تاريخ مصر الحديثة ، او بالأقل مثل الثورة العرابة » ٠

والكتاب يمثل في الواقع حلقة في سلسلة الدراسسات التاريخية المتعمقة التي يقوم بها الركز • ويرجع الاهتمام بالجانب التاريخي لتطور مصر المعاصرة من جانب الركز ، الى ان كثيرا من التطورات الراهنة على الساحة المصرية ، لايمكن فهمها بغير ردها الى جلورها التاريخية ، وباتباع منهج علمي صارم ، يقوم على دراسة وتحليل الوثائق الأصيلة ، ومن شان هذا المنهج أن يعصم الراي العام المصري من البلبلة المكرية التي يمكن أن تتولد لديه لو سادت الكتابات التاريخية المتحيزة ، يمكن أن تتولد لديه لو سادت الكتابات التاريخية المتحيزة ، التي تبعد عن الموضوعية ، وتكتب اساسا للدفاع عن موافق أحزاب سياسية أو قوى اجتماعية بعينها ، أو اشسخاص معطودين ،

اننا بعد خمسة وعشرين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٧ ، في حاجة الى وقفة متاملة ، تتبح لنا أن ندرس وتحلل التطورات التي مر بها « النظام القديم » قبل يوليو ١٩٥٧ ، من الوجهة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكى نفهم لماذا انهاد هذا النظام في ١٩٥٧ ، ونحن أيضا في حاجة الى دواسة تاريخ الثورة ذاته والراحل التي مر بها ، فتاريخ الشموب لايعرف انقطاعا فجائيا في خطة ما ، ولكن الماضي يؤثر في الخاص وو الذي يحدد غالبا سمات المستقبل ،

والركز اذ يقدم هذا الكتاب ، للاستاذ طارق البشرى المؤرخ بوحدة البعوث التاريخية ، ليسره ان يواصل نشر دراساته التاريخية وفي مقدمتها دراساته التاريخية وفي مقدمتها دراسسة لنفس المؤلف عن مفاوضات ١٩٣٣ بالتعاون مع الهيئسة العامة للكتاب التي كان للأستاذ الدكتور محمود الشئيطي رئيس مجلس ادارتها فضل ارساء قواعد التعاون بين المركز والهيئة •

وفقنا الله خدمة بلادنا العزيزة •

السيد يسبن

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ا لباب الأولب مصرتواجه الاستعار

### | مقدمة: ثوية ١٩١٩

جرت، مباحثات سعد ـ ماكدونالد على ثلاث جلسات في الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ١٩٢٤ • كانت ثالث مفاوضات جرت بين مصر وبريطانيا منذ ثورة ١٩١٩، الأولى مفاوضات الوفد المصري برئاسة صعد زغلول وملنر وزير المستعمرات البريطانية التي استمرت في لندن من وينيسو ١٩٢٠ حتى انقطمت في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ • والشائية مفاوضات عدلى يكن رئيس وزراء مصر مع اللورد كيرزون التي بدأت في ١٦ يوليو ١٩٢١ وانقطمت في ١٩ لوفمبر ١٩٢١ • وقد جرت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى بوصفه قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية وثورة ١٩٦٩ دون أن يكون له وصف رسمي وزارى ، اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر لتحقيسة أسباب «الإضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصرى» ، وذلك في سبتمبر ١٩١٩ • وجرت المفاوضات الثانية بين وقد رسمي برئاسة عدلى بكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وقد رسمي برئاسة عدلى بكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وقد رسمي بريطاني رئيسة

اللورد كيزرون وزير الخارجية - ثم جرت المفاوضات الثالثة بين سمد زغلول بالوصفين اللذين تعلقا به كزعيم للحركة الوطنية المصرية وكرئيس لأول حكومة دستورية نيابية شكلت بعد الانتخابات العامة التي جرت وفقا لدستور ١٩٢٣ ، وبين رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أول حكومة شكلها حزب العمال البريطاني في ١٩٣٤ .

على أن مباحثات سعد \_ ماكدونالد لتعتبر المفاوضات الأولى التي جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبسراير ١٩٣٢ الذي أنهى الحماية البريطانية على مصر واعتسرف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ • وهي بهذه المثابة أول تجربة لمفاوضات عن السألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية في تاريخ مصر الحدث ، أو بالأقل منذ الثورة العرابية . وهي أقصر مفاوضات عرفها تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية • ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام انتهت بالقشل • بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودعيه من أفراد الجالية المصرية بفرنسا عشية سفره من باريس الى لندن «سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض • أما معتمدى الوحيد فهو على ثقة بلادي وعدل قضيتي • انني أشعر بأني قوى جدا • وأنا عظيم الأمل في الوصول الى اتفاق مرض • أما اذا لم يسعفنا النجاح • فسأثابر على النضال في سبيل الحق والعدل » • وانتهت بأحاديث منها ما قاله سعد بباريس أيضا في طريق عودته الى مصر « أنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح • ولكن الحبوط ليس عيبا فانما العيب هو افساد حقوق البلاد • أمَّا أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن • وقد عزمت على اتمام الكفاح الذي ابتدأناه ، واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنسا ، فأن أولادنا سيسيواصلون هذا العسل € (١) ٠

فيما ذهب سعد ، وفيما عاد ، هل كان الصوط فشلا له كمفاوض كما شاء معارضوه أن يتهموه ، أم كان صيانة لمحقوق البلاد وحفاظا عن الأمانة كما شاء الوفديون أن يصوروا المسألة ، هل بدد سعد بتشده مع ماكدونالد فرصة لكسب كان يمكن اقتناصه ، أم عصسم نصه من التقريط ووطنه من الاستسلام ، هذا الذي وقف أمام أقوى دول الأرض ، فبلغ به التشدد أقصاه ، هل كان تشدده عنتا ولددا ، أم كان رفضا ثوريا الحلول صورية ، هلا كان مفاوضا ماهرا وهل بدد أم حفظ ،

لتقدير موقف المفاوض المصرى فى ١٩٣٤ ، ولفهم الجسوانب المختلفة نتلك المباحثات تلزم الاشارة الى أهم مكامن القوة المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطانى • كما يلزم استعراض تطور العلاقات المصرية البريطانية منذ ١٩٩٩ ، باعتبار أن السياق التاريخى هو وحده الذى يحدد معنى الحدث التاريخى •

#### ...

ويبدو لكاتب هذه السطور ، أن أهم ما يمكن التقاطه ، ادراكا لمكامن القوة والضعف في الصراع المصرى البريطاني ، هو درجة تطور الجماعة المصرية وأثر ذلك على الأسلوب الانجليزي في حسكم مصر وفي تطور الصراع بين البلدين •

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها من البلاد المستهمرة و آتاها الانجليز في سبتمتر ۱۸۸۲ ، فوجدوا بها دولة تتكون من مجلس للوزراء وبرلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وادارات ، ومن جيش نظامي وشرطة و وادارات اقليمية ، وأجهزة قصائية و دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن سدحتى صارت بمعايد القسرن التاسم عشر متكاملة الوجسود والأركان وهي عينها الدولة التي

استطاعت بجيشها واداراتها منذ أربعين عاما أن تناوى، المطامع الأوروبية وأن تهزم الدولة العشائية وتهدد وجودها بالاندثار وان تنشى، دولة قرية موحدة تمتد من أواسط أفريقيا جنوبا الى حدود تركيا شمالا، وتقدم نعطا للحكم أكثر تطورا من النمط العثماني التركي السائد في منطقة الشرق الأوسط و وتنشى، المدارس وتبعث البعثات وتنهل من علوم الغرب وفنونه و ووجدوا بها شعبا على درجة عاليسة من التوحد، يتمتع بقدر كبير من النضج القومي وله صحافته وجماعاته السياسة وغير السياسة و وفوق ذلك له ثورته التي تمثل طهسوح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القسرن التاسم عشر، وهي الثورة العرابية ، ثورة مصر للمصريين و

واذا كان العرابيون قد هزموا ، فليس من المشكوك فيه أفهم كانوا على أبواب النصر لولا أن واجههم الغزو البريطاني بقوة ما كان لمجتمع شرقى وقتها سلطان على مقاومتها ، وكان الانجليز يدركون أن هذا الاقتحام العسكرى المسلح هو أيسر الخطوات في السيطرة على مصر ، وهم أن حققوا الغزو بقوتهم المادية المجردة فليست تلك القوة المادية المجردة بكافية لضمان سيطرتهم على مصر ، وهي وحسدها لا تتضمن حكما آمنا هادمًا يحقق مصالح الاحتلال وأهدافه البعيدة، واذا كانت الثورة العرابية قد صفيت ، فأن الأرض التي أخرجها لاتزال قادرة على اخراج مثلها ، وهدف « مصر للمصريين » الذي ارتفع في وجه الفته التركية الشركسية الحاكمة ، جدير بأن يرتفع من باب أولى في وجه الانجليز ، وإذا لم يستطع المصريون طرد الاحتلال ، فهم قادرون بالأقل على جعل وجوده وجودا شديد الارداق ، وذلك في بلد الانجليز حديثو العهد بمسالكه وأساليب التعامل معه ،

ومن جهة أخرى لم يكن فى مقدور الانجليز أن يسفروا عن حقيقة نواياهم من احتلال مصر • كانوا حريصــــــين على كسب الأمر الواقع لصالحهم بأقل قدر من العنف وبأكثر ما ينكن من الهـــــدو، والخفاء . وبالتسرب الدءوب الصبور ، وذلك حدر تأليب المجتمع الدولى عليهم . اذ كانت الدول الكبرى من بداية القرن التساسع عشر متنافسة في الاستيلاء على مصر ، حريصة آلا تنفرد بالاستبداد بها واحدة منها ، وفرنسا على تنافس تاريخي مع بريطانيا على مصر ، والسلطان العثماني لا ينظر الى الحاق مصر ببريطانيا الا بعين السخط، وروسيا تستميل الباب العالى ضد الانجليز ليسمح لها بمنقسد من وروسيا تستميل الباب العالى ضد الانجليز وسط كل ذلك يتحاشون الدردنيل الى البحر المتوسط ، والانجليز وسط كل ذلك يتحاشون أن يجدوا أنفسهم أمام اختيار واحد من أمرين صعبين ، اما الاسراع بترك مصر تهدئة للدول الكبرى ، واما البقاء بها بقاءا قد يؤدون عنه ثمنا غاليا من مصالحهم في جهات أخرى من العالم ،

كانت نقطة البداية في السياسة البريطانية ازاء هذه الاعتبارات، أن تدخل مصر بدعوى « اقرار النظام والأمن» دعما لسلطة الخديوى « البرعية » التي تجداها العرابيون ، واذ يبقى استعرار وجسودهم متشحا بهذه الدعوى داتها ، وان يجرى التغيير لصالحهم باسم المتحافظة على الدوضاع القائمة ، ويصطبغ الحسكم بالصبغة الانجليزية باسسم تمصير المحكم ، وتنتقل السلطة الى أيديهم باسم الحفاظ على السلطة التقليدية للخديوى ،

وبغير الدخول في تفصيلات كثيرة ، يتكن القسول أنه برغم هزيمة الثورة وتصفية الجيش المصرى والغاء دستور العرابيين، والتقاط عناصر الثوار ومحاكمتهم وتفيهم أو حبسهم ، وبرغم دخول مصر في حوزة الامبراطورية البريطانية ، فقد بقيت هياكل الحكم وأشكاله كما لو أن تعديلا طفيفا هو ما لحقها ، الخديوى بسلطته التقليدية يشكل حكومة من مصرين تشرف على أجهزة الادارة والأمن بواسطة موظفين مصريين ، وبعوار الوزارة توجد هيئتان نيابيتبان استشاريتان، تشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين ، وبعتد الحكم الى الأقاليم بالمجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية ، ويصل

الى القرى بالسد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون من مسادة مصرية صرف ، وفي الجهة المقابلة يوجد جيش الاحتلال البريطاني لا يؤدى عملا بمصر الا بأمر الخديوى صاحب السلطة الشرعية ، ولا يستند وجوده بمصر من الناحية الشرعية الا على رضاء الخديوى والحكومة المصرية ، ويوجد المعتمد البريطاني ، لا يزيد وضعه الرسمى عن وضع غيره من قناصل الدول الأخرى ، ولا يستطيع التعبير عن ارادته السباسية الا من خلال قرارات الحكومة المصرية ،

وخلال السنوات الأولى للاحتلال ، أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكومة بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا في الوزارات المصرية ، وكان وضعهم الرسمى أنهم مستشارون يقدمون الخيرة والنصح دون أن يكون الأحدهم صلاحية اصدار القرار الذي بقى في يد الوزير أو الرئيس المصرى ، وسدت الفجوة بين السلطة والخبرة بما اسمى « بالنصائح الملزمة » اذ صارت نصيحة الخبير واجبة الاتباع عملا ولكن بقسرار مصرى ، ثم عين سردار انجليزى واجبة الاتباع عملا ولكن بقسراد مصرى كان تمين المستشارين لوزارة الداخلية وآخر لوزارة الأشغال ، ولكن كان تمين المستشارين والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصرية وبوصفهم موظفين والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصري ، ويمكن شكلا تنحيتهم بقرار مصرى ، وان كان الوضع المعتبد مصرين ، ويمكن شكلا تنحيتهم يعرى بواسطة «النصائح الملزمة» للمعتبد البرطاني ،

تمثلت الحكومة الخفية لمصر في المعتمد البريطاني وجيش الاحتلال وجماعة المستشارين وكبار الموظفين في بعض المراكز ، واداتهم في الحكم « النصائح الملزمة » أي الارادة الانجليزية مستورة في قرار مصرى ، وكان هؤلاء شريحة جد محدودة ، وبقى هيسسكل الادارة والتنفيذ مصنوعا بمادة مصرية صرف ، كما بقى الهيكل السسياسي والتنظيمي للحكومة وللهيئات التي يفترض أن يصنع القرار السسياسي

فيها (سواء الخديوى أو الوزارة أو المجالس النيابية) مصنوعة بمادة مصرية صرف و كفل هذا الوضع للانجليز هدوءا واستقرارا كانوا حريصين عليه و ولكن هذا الوضع أفقدهم القدرة على التصدي المباشر لأجهزة الدولة والحكم ، اذا حدث أن أوجبت الظروف عليهم هذا التصدى المباشر و وهذا الوضع هو الذي مكن الخديوى عباس الثاني أن يناوئهم ، وهو عينه الذي أوجد تلك الازدواجية التي عرفت قيما بعد بالسلطتين الشرعية والقعلية ،

وفى ١٩٠٤ استطاع الانجليز أن يكسبوا اعترافا دوليا أوروبيا بسيطرتهم الفعلية على مصر • ورغم أن هذا الاعتراف كان محدودا بعدم تفيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية ، فقد كان من شانه أن تصير سياسة مصر أسلس للانجليز من الناحية الدولية ، بما يمكنهم من زيادة نفوذهم المباشر في حكم مصر ، لولا أن تطور الجوكة الوطنية للمرية حتم عليهم الحذر والحيطة • ولم يصر سهلا على السياسة البريطانية أن تعدل صيفة حكمها لمصر تعديلا جوهريا في ظروف تصاعد الحركة الوطنية ، التي كشفت عن قوتها في حادث دنشسواى ١٩٥٦ وما تلاه • فاكتفت بالعمل على زيادة عدد الموظفين الانجليسز بالادارات المختلفة بالتدريج •

وفي ١٩١٤ أتاحت الحرب العالمية الأولى للانجليز ، اتخاذ الخطوة التى طمعوا اليها من قديم ، باعلان العماية على مصر وخلع الخديوى عباس ، وصاحب ذلك اعلان الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكرى بريطاني له صلاحيات اصدار الأوامر العسكرية ، ولكن بقيت أجهزة الدولة على حالها تقريبا ، على رأسها السلطان ثم مجلس الوزرا، ، ورغم الزيادة النسبية في عدد البريطانيين في الوظائف الكبرى ، اذ بلغت نسبتهم في ١٩١٩ نحو تسعة الأعشار في وكسلاء الوزارات ومديرى العموم ونحو الربع في الدرجات الكبيرة التالية (٢) ، وغم ومديرى العبال العام الأجهزة الدولة المصرية على وصفة المصرى، ولم

تفد زيادة عدد البريطانيين في الوظائف العليا تحكمنا أكبر في هـذا: الجهاز بقدر ما أفادت توليد السخط عليهم من الموظفين المصريين مما أسهم في انضمام القسم الغالب منهم الى قوى ثورة ١٩١٩ •

ان القصد من بيان هذه الظاهرة ، انه اذا كان الانجليز ومن يواليهم من المصرين ، يسيطرون على المراكز الحيوية لصنع القسرار وتلقى المعلومات وضمان الاشراف على التنفيذ ، فان الهيكل الحكومي المام ، جمعا للمعلومات وتنفيذا للسياسات بقى مصريا في صعيمه ومن خلاله كانت تجرى ادارة الشئون العامة وتصعيد المعلومات من مجالات النشاط المختلفة وتنفيذ القرارات ، وذلك على مدار السنين على رأس هذا الهرم السياسي والاداري ، والهيكل في عمومه يسمح على رأس هذا الهرم السياسي والاداري ، والهيكل في عمومه يسمح بتدفق القرارات والمعلومات والتنفيذ في قنواته ، ولا يتصل بالسلطة الانجليزية الا من خلال قنوات تحويل اصطناعية في قمته ، بواسطة المستشارين وكبار الموظفين الانجليز ، وبقي المندوب السامي البريطاني مجردا من الصفة الشرعية في علاقته بالجهاز الحكومي ، ولا يرتبط به ارتباطا عضويا س بقي موصسول الروابط به « بالنصائح الملزمة » وحدها ،

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أتوى من المعتاد ، كان يمكن أن يذوب اللحسام بين تلك الشريحة الانجليزية المتحكمة في القرار السياسي، وبين الجهاز الحكومي المصرى، وهذا ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩٩٩ ، وان ذلك من شأنه أن يرتب نتيجين أولاهما انعزال السلطة البريطانية عن أدوات التنفيذ والادارة اليومية بحيث تفقد المصدر الأساسي لتلقي المعلومات والمجرى الأساسي لتنفيذ القرارات ، وثانيهما أن هذا الانعزال لم يكن من شأنه أن يؤدى الى تمكك الجهاز الحكومي ، كما هو جدير بأن يحدث لأى جهاز يفقد قمته المسيطرة والمرجة ، لأن السلطة البريطانية لم تكن ترتبط

عضويا بالحكومة المصرية • بل ان هذا الانعزال كان يمكن أن يعيد. نظام العمل الى مجاريه الأصلية •

تلك الظاهرة كانت من أحسم ماواتى الثورة المصرية فى ١٩١٩، ومن أخطر ما عاناه البريطانيون منها • واذا كان الانجليز لم يفقدوا خلال الثورة كل أعنة الامساك بأجهزة الدولة فقد اهتزت تلك الأعنة فى أيديهم اهتزازا هدد بانفلاتها ، وكانت النذر كلها تتدافع فى هذا الاتجاه • وكان ذلك من أهم الأسباب التى دفعت الانجليز لتقسديم التنازلات للحركة الوطنية المصرية •

تمثلت بوادر الانفلات للسلطة من أيدى الانجليز في أمرين ، أولهما ، أن الوفد كقيادة للحركة الوطنية طرح مرارا شعار المقساطعة. وعدم التعاون مع الانجليز • ولم تكن المقاطعة الاقتصادية هي المقصودة. في الأساس ، وهي لا تشكل ضغطا حاسما على الانجليز في المدى الفريب أو البعيد ، ولا تشكل خسارة ذات شأن كبير لهم في مصر ، باعتبار أن احتلالهم مصر لم يكن فحسب يهدف أن تكون سمسوقا لمنتجاتهم أو حقلا للمواد الخام ، ولكن باعتبارها الشريان الحيـــوى. بين أجزاء الامبراطورية البريطانية في الشرق والغرب ، وباعتبسار مركزها الاستراتيجي ازاء القوى العالمية الأخرى • ولكن أهم ما قصد. اليه هو عدم التعاون مع الانجليز في أجهزة الحكم • وقد أعلن مرارا عن وجوب مقاطعة تشكيل الوزارة أو الاشتراك فيها بما أعجز السلطان فؤاد والانجليز عن تشكيل وزارة مصرية فترات عدة ، واعتبر من يقبل الاشتراك في الوزارة خارجاً على اجماع الأمة خائنا لها ، وجسرت محاولات اغتيال محمد سعيد ويوسف وهبة لقبولهما على التسوالي رئاسة الوزارة ، وما لبثا أن استقالا على التعاقب • واضطر اللورد اللنبي المندوب السامي أن يصدر في ٢٨ ابريل ١٩١٩ قرارا يمنح وكلاء الوزارات سلطات الوزراء . وكان من شأن هذه المقاطعة أن تجسرد السياسة الانجليزية من وسائل تحققها بواسسطة القسرارات الوزارية

المصرية، وأن تعرقل صلتها بأجهزة الحكم، وثانيهما، أنالموظفين المصريين بدءوا أضرابهم متضامنين مع طوائف الشعب الأخرى في مأرس ١٩١٩، وتم الاضراب في أوائل ابريل مما أدى الى استقالة وزارة حسين رشدى، قد بدأت حركة الاضراب تلك بعد خطاب القاه اللورد كيزرون بمجلس اللوردات شرح فيه الحالة في مصر وأثنى على الموظفين المصريين ورجال الجيش والشرطة وأشاد بحسن سلوكهم ، فجاء اضرابهم كما يذكر الأستاذ الرافعي « حادث فذ في حياة مصر القومية ، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية ٥٠ » (٣) ،

وتظهر أهمية هذا الاضراب في أنه كان المشكلة التي فازت بالنصيب الأكبر من مراسلات اللنبي الى كيزرون في تلك الشهور (٤) • واذا كان الموظفون قد أضربوا فترة ما ثم عادوا لعملهم ، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء الكبير في تنفيذ قرارات السلفة البريطانية مما الجأ الانجليز الى الاستناد على قدوات الاحتلال في مقاومة النشاط الثوري •

وتظهر أهمية هذا العامل أيضا في المراسلات المتبادلة بين اللنبي وكيرزون ، التي نشرت كتابا أبيض في مارس ١٩٢٧ ، والتي انتهت الى اصدار الحكومة البريطانية تصريح ٨٨ فبراير ١٩٣٧ معتسرفا باستقلال مصر والفاء الحماية و تكشف تلك المراسلات عن تعبيداللنبي لالفاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، ويذكر في ١٧ نوفىبسر الحماية يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة في البلاد جميعها، الحماية يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة في البلاد جميعها، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة في الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة ٥٠ » (٥) ويشرح هذا الأمر قائلا « يجب آلا يغيب عس الأذهان أن كيان الحكومة كله مصرى وان الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة في مناصب الاستشارة والتقتيش والأعمال

الفنية • وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الادارة • كما اتضـــح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومم اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين •• » ويستطرد اللنبي شارحاً وجهة نظره « ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك في المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الأقاليم • على أنه ليس ثم ادارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ • وقد قضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين اعتقاد منهم أنَّ ستنتهج سياسة المنح السخية ، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم • لذلك يشم على المستشارون أن عليهم أن يبينــوا أنه إذا اتبعت ســياسة مناقضــة لهـــــذه لا يستطيعُون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين ، أو أن يكون في مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل •• ۞ ، وفي تلك الرسائل كان اللنبي حريصا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل التي لوحظت في جهاز الدولة وفي حركة المُوظفين خاصة ، ازاء اعتقال سمد زغلول وبعض من أصحابه ونفيهم الى جزيرة سيشل في ديسمبر ١٩٣١ ، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الاضراب فيها (٦)٠ ودافع عن اقتراحه الغاء الحماية في ١٢ يناير ١٩٣٧ بقوله « لســـنا نستطَّيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهاديء الموجود الآن •• ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة مصرية •• وأحر أنْ ينتهي الأمر اذ ذاك اما الى ضم بلاد عنيفة المداء لا معوى عن حكمها بالقوة ، واما الى التسليم التسام من جانب حكومة جلالة الملك ( البريطانية ) » (v) ثمــة علاقة تلازم وثيــق بين الوجود العسكرى الأجنبي وبين السيطرة الأجنبية على أجهزة

الحكم و والوجود المسكرى ضامن لهذه السيطرة ولجمل النصائح ملزمة وتحويل الخبرة الى سلطة ، والوجود المسكرى مضمون بهذه المسيطرة أيضا ، وليس من جيش محتل يطمئن الى استمرار وجوده في بلد محتل الا اذا انعكس هذا الوجود سميطرة على اللولة والاحتلال مقصود به في النهاية تحريك سياسة البلد المحتل سياسيا واقتصاديا الى ما يحقق مصالح المحتلين و ومن جهة أخرى فحيث يكون جيش الاحتلال هدفا في ذاته ضمانا لقاعدة عسكرية استراتيجية أو لطريق مواصلات حيوى ، فإن السيطرة على أجهزة الحكم لازمة لضمان هذا البقاء ولتحريك سياسة البلد المحتل الى ما يخدم هسندا الوجود المسكرى و

أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه العلاقة ، مما عبر عنب سعد زغلول مرارا بأن رقابة أجنبية تستند الى قوة عسكرية هو الحساية عينها • وأدركت أيضا أنه في نطاق هذا التلازم الوثيق بين الاحتسلال المسكري والسيطرة المدنية على جهاز الحكم ، فأن أضعف الحلقات في الوجودالاستعماري البريطاني هي السيطرة الانجليزية على جهاز الدولة • وذلك بسبب ان لم يكن للحركة الوطنية الثورية قوة عسكرية قادرة على مواجهة الاحتلال ، وبسبب ما سلفت الاشارة اليه عن طبيعة أوضاع الحكم المصرى وسيطرة الانجايز عليه بقنوات اصطناعية غير مباشرة . وأن أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم والادارة ليست بمعزل عن الحركة الوطنية الشمعبية ولا تقف خارجها وفي مواجهتها كجيش محتل ، ولكنها فحسب جزء متميز بوضعه وبوظيفته عن سائر الجماعات المصرية ويمكن أن تشملها الحركة الثورية فيتجرد المستعمر من أهمم أسلحته • وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعاً مما أمكن به استيماب هذه الأجهزة في الاطار الواسع الفضفاض للحمسركة الوطنية • كما كان شعار المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية ، اذ فقدت تلك الســـلطة معــــاونة

الأجهزة لها بنسبة متزايدة في الادارة والحكم وتعرت عن المسارسة الشرعية لهماه ولم تكن مشكلة الانجليز ساعتها، أن يوجدوا عسكريا أو لا يوجدوا ، فان قوتهم المسكرية كانت قادرة على البقاء في المدى القصير على الأقل ، سيما في مواجهة حركة ثورية تستند في الأساس الى الوسائل السلمية المشروعة ، ولا تلجأ الى العنف الا في اشكاله البسيطة، تحطيما لبعض المرافق، أو قياما بالاغتيالات السياسية الفردية كوسيلة مساعدة سرية ، ولكن كانت مشمكلتهم أن في الاستيماب الوطني لأجهزة الحكم وحصارها عزل لها عن الاستعمار ، يجمل حكومة الانجليز لمصر مستحيلة كما عبر عن ذلك اللورد اللنبي ، ويجزد جيش الاحتلال من وسيلة حمايته المدنية ، ويجرده من وظيفته السياسية وهي الحكومة الحكومة المصرية لخدمة المصالح البريطائية ،

ومن هنا يظهر أن سعد زغلول عندما كان يقول « تعن أقويا » لم يكن يضلل ولا كان يهيم في أحلام بعيدة عن الواقع ، وانما كان سياسيا عمليا يصدر عن حساب سليم في أساسه للممكنات المتاحة، ومن هنا يمكن فهم حديث ملنر الى سعد في ٢١ يوليو ١٩٢٠ ابان مفاوضاتهما « اننا الآن في مصر حائزون على كل شيء وفي قبضتنا كل ميء ، وزيد أن تقبلوا أن يكون مركزا الفعلي عندكم مركزا شرعيا ٥٠ » فرد عليه سعد « اننا لانستطيع مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم ، وما اتمينا مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم ، وما اتمينا الى هنا الا بحثا عن الاستقلال ٥٠ ولا نقبل أن يكون لبريطانيا مراقبة علينا مستندة الى قوة عسكرية في بلادنا ، اننا ما أتمينا هنا الاللخلاص من هذا ٥٠ » (٨) ودلت هاتان العبارتان على أنه كان واضحا لدى سعد وملنر العلاقة بين القوة العسكرية والرقابة على الدولة ، وان ما كان يعنيه ملنر « بالشرعية » ليس مجرد اعتراف حقوقي بالوجود ما كان يعنيه ملنر « بالشرعية » ليس مجرد اعتراف حقوقي بالوجود العسكرى البريطاني بمصر ، ولكنه اشراف وثهوذ على جهاز الدولة ، العسكرى البريطاني بمصر ، ولكنه اشراف وثهوذ على جهاز الدولة ، العسكرى البريطاني بمصر ، ولكنه اشراف وثهوذ على جهاز الدولة ، العسكرى البريطاني بمصر ، ولكنه اشراف وثهوذ على جهاز الدولة ، العسكرى البريطاني بمصر ، ولكنه اشراف وثهوذ على جهاز الدولة ،

وليست انشرعية المعنية في سياق هذا الحديث ، مجمود مسألة معنوية شكلية أو صورية ، ولكنها ذات تأثير فعلى حاسم من جهة تجريد الحركة الوطنية المصرية من أهم أسلحتها الموجهة الأضعف حلقات الوجود البريطاني بمصر •

على أن أخطر ما كان يتهدد تلك القوة لثورة ١٩١٩ ، ان حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم واستيعابها النسبى لها • كان يتأتى بما استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية ، من تعبئة شبه اجماعية لجماهير الشعب ، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية الا عناصر محدودة ، لا تظهر أمام الرأى العام شبه الاجماعي الا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى « المصرية » ذاتها ، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به • وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة « للمصرية » بحيث لم يكن في مقدور بعذا الدولة كجهاز مصرى أن يجد بديلا عنها من القوى السياسية في البلاد • وبهذا أمكن فصم صلاته بالسياسة البريطانية وعزله عنها، أو بالأقل انفلات تلك الصلة والتهديد بعزله كلية عنها • ومن ثم كان شعار «الاتحاد» يفيه ضمان التبعثة الشهيه بهذا الذي يشسبه الإجماع • والذي يمكن به اضفاء طابع الشرعية على شعار المقاطعة ومنع المياسية المرابقة على شعار المقاطعة والتهديد الله موقف المناوأة السياسية البريطانيا •

ووجه الخطورة في ذلك ، أن أجهزة الحكم والادارة بحسكم تنظيمها الداخلي تجنح الى اقرار الأوضاع الراهنة والى الابتمساد عن النشاط السياسي الثوري ، وهي بحكم تكوينها الساريخي في مصر تنتمي بقياداتها العريضة الى الفئات الاجتماعية المحافظة ، ولم يمكن تحربكها سياسيا الا بحركة شبه اجماعية استوعبت المصرية بعيث لم يعد ثمة بديل مصرى ترتبط به أو بالأقل تلتسزم الحياة

السياسية بشأنه • وبهذا فاذا أمكن في أية انعطافة سياسية تقسميم التكتل انعريض ، وايجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غـــير سبيل الحركة الوطنية • أمكن تأليف تلك الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطاني • لذلك كان جهـــد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها ان تحتفظ بهذا الوضع شــــبه الاجماعي ، وهو هدف من أشق ما يكون في الممارسة السياسية . وان تتبع مفاوضات سعد ملنو حسبما كشفت عنها مذكرات الأسميتاذ محمد كامل سليم (٩) • لتكشف عن مدى الجهد الذي بذله ملنر بمعاونة عدلي يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه ، ومدى الجهد الذي حـــاوله ســعد زغلول بالصبر والمصابرة والمناورة ليكون انقسميام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد في قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيري العريض • ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وان يضطرد أدبه السياسي على ذكر كونه وكيلا عن الأمة وليس حزبا • أي « وفدا » وليس جماعة من الجماعات ، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية • ومن هنا يظهر أنْ سعد زغلول كان حريصا على أن يبقى صيغته السياسية محددة في مسألتى الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل • ومن هنا كان حرص ســعد في مفاوضاته جميعا مع الانجليز ، أن يرفض سياسة الخطوات ، فاما أن يتحقق استقلال تام فعلى والا فلا اتفاق •• وان أي اتفاق على خلاف ذلك ، حتى لو حقق كسبا جزئيا ، كان خليقا بأن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكنة استيعاب «المصرية» ، واذا قبل الوفد أخذ الجزء فانه لا يستطيع في المقابل الا أن يدفع الكل • والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة ثانية • ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد في هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التي كآنت تطـرح ، انه كان ينظر اليها بتقييم اجمالي عام ، هل ينطوى المشروع في مجمله عــلي حماية سافرة أو مستورة أولا • وكان يقود الحركة السياسية في مصر بهذا المنطلق •

### \*\*\*

وقد يفوت القارىء اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير معد زغلول عن وقفته فى سبتمبر ١٩٢٤ أمام أقوى دول الأرض و فهكذا كانت بريطانيا وقتها ، امبراطورية لا تغيب عنها الشمس كما كان يقال ، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية ، ذات قوة عسكرية وذات بأس فى البحر والبر و وعبارة سعد تلك لم تكن الا تعبيرا عن وقفة الشعب المصرى ضد بريطانيا على مدى ستة أعوام منذ انتهت الحرب العالمية الأولى وانفجرت ثورة ١٩٩٥ وان ادراك سعد للمفنى التاريخي لتلك الوقفة حيث تواجه الحركة الوطنية المصرية أقوى دول الاستعمار ، وادراكه أنه قوى جدا بالحق وبالعدل ، هذا الادراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيما لشعب وقائدا لثورة و وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه لمكامن القوة في شعبه وقدرته على التعبير عنها ، ولا كان ليكون قائدا لثورة لولا ادراكه أنه يقف أمنام أقوى قوى الأرض و وجذا النظر ارتفعت هامته السياسية لتطل علينا اليوم ب بعد أكثر من نصف قرن بعبرة الدرس وحكمته

فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٠ دخل عبد العزيز فهمى ومعه جمساعة « المعتدلين » على سعد فى مقر الوفد بياريس ، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشسسدده فى مواجهة الانجلسز وايثارهم مسلك « الاعتدال والتعقل » • قال عبد العزيز فهمى لسعد « أسقطت يا سيدى من حسابك ومن تفكيرك أمورا أربعة على أعظم جان من الأهمية :

١ ــ قوة بريطانيا الهائلة وتفوذها الطاغى وسلطانها الواسع بعد
 آكبر انتصار أحرزته في تاريخها وتأثيرها في الدول جميما ٠

٣ ــ ضعف مصر الهائل وسيطرة الانجليز عليها سيطرة تامة •

٣ ــ عدم وجود الممين لمصر في أية دولة في الأرض ومصر في عزلة تامة •

إلى ان مشروع ملنر مفيد لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها الحاضرة التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القدوة والقدرة عملى استثناف الجهاد والقيام بثورة في المستقبل .

فأجاب سعد فى احتقار ظاهر ، حسبما يحكى محسد كامل سليم (١٠) « كيف يجوز لك أن تزعم أنى أسقطت كل هذا منحسابى ومن تفكيرى • انت تتكلم فى بديهيات بعضها ظاهر وبعضها مضلل • انما أنت واخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمسرا واحدا على الأقل ، وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبعد الأثر ، وهو : ان فى أعناقكم أمانة ، وهى السمى والجهاد للحصول على الاستقلال التام ، وليس لكى أن تقبلوا أول شىء أو أى شىء يعرض عليكم ، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل • أنتم تتلمسون المعاذير ونستطيلون الجهاد ، وتريدون خيسانة الأمانة عن عمسد

وسبق الاصرار « فضح المعتدلون » بالفضب وخسرجوا ساخطين • وصف سعد مرة عدلى يكن زعيم « المعتدلين » وقتها بقوله « لا يفهم الوطنية كما نفهمها ، وهو عملى واقعى ، يرى الممكن فيسعى اليه والصعب فينصرف عنه ، لا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضعية كيف تمسكون » (١١)

فى فبراير ١٩٢١ كان سعد لايزال بباريس ، وكان الوفد يمسر بمحنة صعبة قبيل خروج المقتدلين منه ، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية • كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية ، وكان الوفد مهددا بالانقسام

والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار ، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله ﴿ أنه في ذمتي واعتقــادي مشروع حمــاية، فلا يمكن لَى مطلقا أن أحسنه للامة بأية طريقة • وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه ، الا استمرار الكفاح واستئناف الثورةوالجهاد. بالطرق السلمية وغير السلمية ، المشروعة وغير المشروعة ، ومحاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد، ، واستمرار الاحتجاج على بقائها في كل فرصة وكل مناسبة وغير مناسبة ، ثم التشسنيم المستمر على الاستعمار البريطاني لبلادنا في الداخل والخارج ، في الداخل بالاثارة المستمرة ، وفي الخارج لايقاظ الضمير الدولي عسلي. مخازى الانجليز في مصر والتنكيل برجالاتها الوطنيين • هذا هـــو برنامجي ومنهاجي حتى يأتي الله بالفرج • ولا يجوز مطلقا أن نسمح بالياس أن يتسرب الى قلوبنا ، ولا للضعف أن يتسلل الى نفوسنا ، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهي الحرية والاستقلال والجلاء سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ • وليس العجز يمد على الأمم• وانما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد في عنقها وأن تقبل المهـــــأنة في استسلام وأن تذل نفسها برضائها لعزة الأجنبي » (١٢) •

وبهذا المعنى نفسه خطب فى الاسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستثناف الجهاد ، وأكد على ما يراه مكمن القوة المصرية محرضا على الاتحساد والتمامك والتهامن تحت لواء: الاستقلال التام لمصر والسودان ، وذكر « ان كانت حياتي قصيرة فان حياة الأمة طويلة ، يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المجائل لأبنائهم » (١٣) ،

تلك كانت وجهة سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحسركة الوطنية المصرية ، أذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة ، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وأن النصر ليس سريعا ، ولم

يكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات، ما داموا عاقدين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن بالصبر وطول النفس و وسعد زغلول عندما يفاوض ملنر أو ماكدونالد لا يساوم بيعا وشراء ، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية ما دون الاستقلال ، فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ ، أما استقلال واما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية على الدولة ، ورفض الاحتلال العسكرى ، والمساومة تكون في غير هذين الأمرين ، والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء، ولكنه رد ايجابي يفيد نفي العدوان واستمرار الجهاد ، ليس تجاهلا صوريا للواقع الراهن ، ولكنه تحد ومناجزة لهذا الواقع ولاستمراره،

## **)** مفاوضات ماقبل الاستقلال

### بين سيعد وملترا:

انفجرت ثورة ١٩٦٩ فور نفى سعد زغلول وأصحابه فى ٨ مارس من مأفرج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ ابريل ، واذن لهم بالسفر من منفاهم بمالطة الى باريس حيث يعرضون مطالب مصر على مؤتمر السسلام المنعقد هناك ، ولكن الوفديين وجدوا صدا تاما من المجتمعين بغرساى وأعلن الرئيس الأمريكي ويلسون اعترافه بالحماية البريطانية على مصر في ٢٢ أبريل، ثم تضمنت معاهدة الصلحمع المانيا اعترافا بتلك الحماية وبدا واضحا أن الدول الكبرى المنتصرة في الحرب انما اجتمعت لتعيد وبدا واضحا أن الاوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مسرة منذ الاحتلال البريطاني لمصر، أقرت أن تكون مصرداخل نطاق الحوزة البريطانية ، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها في مصر من حجة الملاقات الدولية ه

ولكن كان قدر بريطانيا مع مصر أنه كلما هدأ لها الميدان الدولى، كلما عاكستها الأمواج داخل مصر • حدث ذلك في ١٩٠٤ ، ويحدث الآن في ١٩٠٤ على نحو آكثر عتوا • وبعد اذ انفجرت الثورة المصرية عالجتها السياسة البريطانية بما يلزم من عنف ولين ، ثم قررت في مايو تشكيل لجنة « لبحث أسباب الاضطرابات » ولترسم استراتيجية حكم مصر في الفترة التالية ، وشكلت اللجنة برئاسة اللورد ملتر وزير المستعمرات في سبتمبر ووصلت الى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩حيث بقيت الى ٢ مارس ١٩١٠حيث

وكما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساى ، قوبل ملنر في مصر بمقاطعة شعبية تامة نفذها ضده الوفديون بشسمار عدم التعاون ، ولم يستطع ان يحادث مصريا من أنصسار السياسة البريطانية الا خفية ومسارقة ، وثبت لديه يقينا الى أن مدى بعيد يعض يسيطر الوفد على الحركة السياسية المصرية والى أى مدى بعيد يرفض المصريون التعاون مع المستعمر ، وما أن عاد الى لندن حتى دعا الوفد من باريس الى مفاوضات فسافر الله الوفد المصرى وبدأت مفاوضات صعد ملنر التى استطالت من يونيو الى نوفمبر سنة ١٩٦٠ ،

تم أول لقاء بين الطرفين في ٢ يونيو ، واجه كل صاحبه ومن ورائه تجربة الشهور الماضية • يجلس سعد ومن ورائه مقاطعة المصريين للنر ، ويجلس ملنر ومن ورائه مقاطعة الدول الكبرى لمصر وتنكرهم لطالبها • على أن أخطر مشاكل المصريين حول مائدة اللقاء كانت فيصا ينهم لا في الجانب المقابل • فاذا كان الوفد قد أثبت هيمنته على الحركة السياسية المصرية ، فان فريقا من قادة الوفد قد أصطنهم نتيجة ورساى » وازعجهم قيام الثورة المصرية تفسسها ، وبدءوا يلوذون بالسياسة البريطانية من خلال عدلى يكن الذي كان يقودهم من خارج الوفد • ولم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفسراد ، ولكن كانت

والظاهر ان لم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الانجليز و بل كانت جزءا من مهمسة البحث والتقصى التى ندبت لها لجنة ملنر ، كما كانت أيضا مساغلة سياسية التحقيق الخلاف داخل الوقد من جهة ، ولتجميد الأوضاع في مصر حدر أن تتصاعد موجات الثورة من جديد و بعث ملنر الى اللنبي في ٣٠ يونيو يقول انها « ليست في الواقع الا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم » (١٤) و وتظهر طريقته في ادارة المناقشات انه انها كان يتحسس مواقع الخطو ويدرس ردود النصل تجاه كل نقطة تئار ، ويثير المسائل المختلفة واحدة واحدة واحدة واحدة مع تفصيلات أكثر ، ويترقى في طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف و

كان يمكن أن تنقطع المفاوضات في ١٧ يوليو ، اذ قدم كل طرف مشروعا رفضه الطرف الآخر • ولم يبق من هذا التاريخ الا المد والمط كسبا لوقت ينضج فيه الانقسام داخل الوفد ، ويتبين فيسه الحجم السياسي للمنقسمين ومدى تفوذهم لدى الرأى العام المصرى• وجاء مشروع ملنر الثاني في ١٨ أغسطس يكتسب معناه ودلالته من هذا السياق •

الهم في صدد الموضوع المطروح ، بيان تصور كل من الطرفين لفكرة الاستقلال والتبعية وتحليلها الى عناصرها السياسية المختلفة ، وموقف كل من الطرفين بالنسبة لكل من هذه المناصر وتطور هذا الموقف ، وقد كان ملنر ماهرا للفاية في تحليله لعناصر العلاقات المصرية البريطانية ، وكانت له الميادرة في هذا الأمر ، من خلال الأسئلة التي

بدأ بها المفاوضات وألقى بها تباعا على بساط البحث • فكان هـــــو السائل وكان سعد المجيب • ويفهم من تتبع النقاش ، أن عناصر المسألة تحددت عن قسمين رئيسيين ، سلفت الاشارة البهما ، الوجـــود العسكرى والهيمنة علىأجهزة الحكمء وكلا الأمرين قائم ولكن ينقصه « الشرعية » أى تسليم المصريين به ، وكان جهد ملنر أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر ، مقابل أن يرضى المصريون بوجودها الدولي بحمايتها على مصر منطلقا لها • فان الأوضاع الدولية الجديدة التي انتجتها الحرب والتي سمحت بهذا الاعتراف لتسمح لبريطانيا بأن تستخلص موافقة دولية على أن تكون هي المهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم في مصر ، فتكسب ازاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات ، وتكسب ازاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب وتحددت عناصر المسألة ، من وجهة النظر البريطانية في وجود القاعدة السياسي مع الدول الأخرى ، والوضع المتاز لمثل بريطانيا في مصر، والموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ، والامتيازات الأجنبيــة . واذا أمكن التبسيط في التعبير أمكن القول بأن ملنر في مباحثاته كان بحلل المسألة الى عناصر عديدة ، بينما كان سعد زغلول يجمسم العناصر في صورة واحدة ويقيسها في وضمها الشامل ، وكلما وجد بأية صورة من الصور قال « هذه في ذمتي واعتقادي حماية » •

عرض ملنر مبدأ التحالف بين البلدين ، ولم يرفض سـ مد قيــام حلف بين بريطانيا ومصر المستقلة • ولعل هذه هي النقطة الوحيدة التي سمح أن يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال • ولكنه رفهن التحالف الدائم لأنه « لا شيء أبدى في

هذه الدنيا» كما تحفظ بالنسبة لتحديد مجالات مساعدة مصر لبريطانيا وحجم هذه المساعدة • وعرض ملنر مسميالة القاعدة العسكرية ، للمحافظة على القنال ودون التدخل في شئون مصر الداخلية ، فأجاب سعد في البداية « ليس هذا ممكنا وانجلترا عندها مواقع كثيرة أخرى تحت يدها • • لماذا لا يكتفي بالجيش المصرى » وذكر أن للدفاع عن القنال نظام حددته معاهدة ١٨٨٨ التي ضمنت حيدتها واكتفت بدفاع مصر عنها ، واذا كانت بريطانيا تكتفى بابقاء قوة صغيرة بمصر كم أشار ملتر ، فهي لا تكفي لدفع اعتداء ، ثم أجاب على تصميم ملتر « آسف لا يمكننا مطلقا الموافقة على ذلك ، لأن الجلاء مطلب أساسي من مطالبنا . • » (١٥) • ومن الملاحظ أن ما عرضه ملنر من حصـــر القاعدة المسكرية بمنطقة القنال لم يكن أمرا مقسررا في السياسة البريطانية • وكان ملنو أكثر صراحةً في حديث له مع عدلي يكن حيث ذكر أن حياد القنال المضمون بمعاهدات دوليه لا يمكن من استقرار القاعدة هناك ، ولابد أن تكون القاعدة في شرق الدلتا وأن يسمح بنقل الجنود من مكان الى آخر (١٦) • وهــذا النظر نفســـــــه أكده المشروعان البريطانيان اللذين قدما فيما بعد • أما عن التمثيل الخارجي، فقد عرض ملنر الا تمارسه مصر المستقلة الا بواسطة الممثلين البريطانيين، لأن الممثلين الأجانب لا هم لهم الا بث الدسائس وتحريك الفتن ضد بريطانياً ، ولكنه ووجه بمعارضةً واضحة من المصريين حتى من المعتدلين، ولعل هذه النقطة هي الوحيدة التي أبدى عدلي يكن اعتراضا بشأنها • وتهددت المفاوضات بالانقطاع لولا أذ ملنر في الاجتماع التـــالي یزف « بشری » موافقة بریطانیا علی أن یکون لمصر حق تســــادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى ، ثم استمسك بأن يكون لمشل بريطانيا وصفا ممتازا لا كغيره من ممثلي الدول فرفض ذلك باعتبار أنه من مظاهر الحساية (١٧) ٠

كان هذا مجمل الحوار الدائر بين الطرفين حـــول المـــالة

العسكرية والعلاقات الخارجية • أما الوجود المدنى البريطاني فيجهاز والامتيازات الأجنبية . بدأ الحديث عن المسألة الأولى بقول ملنر أن الموظفين الانجليز ضمانا لحسن سير العمل « وضمانا لتنفيذ المحالفة »، فأوضح سعد استحالة ابقاء هذا « الجيش العرمرم » مس بشغلون الوظائف الفنية والادارية ، أشار ملنر الى بعض وظائف كبرى لا يمكن التخلى عنها ، كالمستشار المالي ذي السلطة القاطعة بالنسبة لمسائل الدين العمومي والرأى الاستشاري فيما عدا ذلك، وموظف كبير بادارة الأمن انعام بالنسبة للاجانب ، وضابط كبير يرأس أركان حرب الجيش . فأجاب سعد بأن ضمان حسن سير العمل يكفله النظام الديمقراطي البرلماني ، وان هذا النظام يتنافي مع وجود رقابة ما للانجليـــــز على أجهزة الحكم ، أما الموظفون الانجليز الكبار « فان مصر لا يمكن أن توافق على ذلك ، لأنه احتلال مدنى شامل ، واشتراك لبريط انيا مع مصر في السيادة الداخلية ٠٠ » وذكر أن مصر قد تحتاج الى خبرة الأجانب ولكنها لا تحتاج الى حكم الأجانب، وان ثمة فارقا بين الكفاءة والسلطة ، وأشار الى تجربة محمد على حيث ندار مصر بمهارة رغم أميته ، واستفاد من خبرة الأجانب دون أن يستمدوا ملطة لهم الا منه شخصياً • وكان ملنر يعقب دائماً على حديث سعد بأن الرأى العمام البريطاني سيصيبه الذهول لو أجيب سعد الى كل ذلك (١٨) . وفي ٧ يوليو ارسل ملنر الى سعد مذكرة تفصيلية عن مسالة الموظفين تضمنت بيانا بعدد الموظفين البريطانيين ونسبتهم الى مجموع ألوظائف ومرتباتها، وأشارت الى أن النظام المالي المصرى بناه الموظفون الانجليز ، واذا ابتعد هذا العنصر خيف تقــوض أركان الحكومة ، ولكن مع زيادة عدد المصريين الأكفاء يمكن اختصار عدد الأجانب تدريجيا، وأكن اذا ترك لمصر اخراج من تشاء ، فهى تفقد اعظم مستشاريها خبرة وتفقد الجاليات الأجنبية ضحان حسن معاملتها ، ولا ينتظر أن يسكت المعتمد على مثل تلك الحالة ، لأنه (ممثل حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما في مصر بل حامى مصالح الأجانب فيها ) وانتهت المذكرة الى عدد من الاقتراحات منها : « ٣ سالوظائف الآتية يستمر الانجليز يشغلونها نخطورتها وذلك لفترة من الزمن يتفق عليها وهى وظائف المستشار المالى والمستشار القضائي ومدير الأمن العام للأجانب في وزارة الداخلية ووكيله ، وهؤلاء يعينون باتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وذلك لا يجاد ضمانات للدول لالفاء الامتيازات الأجنبية ٥٠ » وأضافت البوليس في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وضابط كبير بوزارة الحربية يشرف على الجيش المصرى وقد قرر الجانب المصرى رفض الحربية يشرف على الجيش المصرى و وقد قرر الجانب المصرى رفض تركم الخدمة تعويضات سخية ، وترتب على ذلك أن أجلت جلسات الماوضات الى أجل غير مسمى (١٩) •

أما عن الامتيازات الأجنبية ، فالحاصل أنه نظام يقيد سلطة الدولة وسيادتها على قاطنيها في التشريع والقضاء بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية المتسمة بهذه الامتيازات ، فيكون لهم قضاؤهم القنصلي أو محاكم خاصة ( المحاكم المختلطة ) تختص بنظر منازعاتهم ، كما أن التشريعات الوطنية لا تطبق على رعايا أية دولة منهم الا بموافقة تلك الدولة ، وقد تمتع الرعايا البريطانيون بهذه الامتيازات حتى احتلت بلدهم مصر ، فلما احتلتها استشمرت في الامتيازات ما ينتقص من سلطانها الفعلي في مصر ، واطمعها الاحتلال في أن تحتكر النفوذ دون غيرها، ووجدت في هذا النظام نوعا من الشركة البغيضة يعرقل سعيها الانفراد بمصر ويقوى من امكانات تنافس تلك الدول معها ، ولم يكن في مكتة الانجليز في اطار المحاذير الدولية السائدة أن يلغوا

الامتيازات ، وتشبث الدول بامتيازاتها مناوئة للنفوذ البريطاني وصف كروم الموقف بقوله ، ان أعداء بريطانيا يشمكون في حيدتها معهم اذا الغيت الامتيازات ولم يكونوا ليتركوا حقوقا كسبوها بمصر تسهيلات لمهمة منافسيهم الانجليز ، كما أن أصدقاء بريطانيا كانوا يرفضون التنازل عن الامتيازات ما داموا لا يضمنون بقاء بريطانيا في مصر وهي تعلن دائما عزمها على الجلاء (٢٠) .

فلما تحقق الاعتراف الأوروبي بمركز بريطانيا الفعلي بمصر في ١٩٠٤ • بدأ التفكير في تطوير نظام الامتيازات بما يمكن من استيعابه لصالح الانجليز ، حسبما يلاحظ من التقارير السنوية الثلاثة لكرومر عن أعوام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، فارفق بالتقرير الأول مذكرة لمستر برونيات تندد بمساوىء الامتيازات ، وتبليسور المشروع بالتقريرين اللاحقين ، بتكوين مجلس لشورى القوانين بتشكيل مصرى أجنبي نكون موافقته على التشريعات السارية على الأجانب بديلا عن موافقة كل من الدول المعنية ، ويتراوح عدد أعضائه بين ٣٦ و ٤٠ عضـــوا منهم أربعة مصريون هم مستشآرو وزارات المالية والحقانية والداخلبة والأشفال ( وكانوا انجليزا ) فضلا عن عدد من قضاة المحاكم المختلطة وخمسة تعينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين ، وعشرون يمثلون رعايا الدول ذات الامتيازات • ولا تكون قرارات لمجلس نافذة الا بتصديق كل من الحكومتين المصرية والبريطانية (٢١) • ومن الجسلى ان كان هدف المشروع جمع المصالح الأجنبية في اطار واحد يغضب للهيمنة البريطانية ، ويربط مصالح الرعايا الأجانب بالاحتلال البريطاني لينتقل ولاؤهم بالتدريج الى السلطة البريطانية • كما استهدف ايجاد صفة قانونية شرعية للحكومة البريطانية في الاشتراك في مباشرة التشريع المصرى عن طريق حقها في التصديق على قرارات تلك الهيئة ، وهـــو أمر لم يوات السلطة البريطانية قط ٠ ولكن المشروع تلكاً ولم يجـــد طريقه الى النور • فلما وضعت مصر تحت الحماية في عام ١٩١٤ ندب

"لمندوب السامى في ٢٤ مارس ١٩١٧ لجنة برئاسة سير برونيات مستشار دار الحماية لاعداد مشروعات تعديل الامتيازات في اطار الوضع الجديد ، وأعدت المشروعات على أسساس دمج القضاءين الوضى والمختلط وتغليب العنصر البريطاني فيه عن طريق الوظائة ذات الأهمية الخاصة كمنصب النائب العام ، وانشاء مجلسين نبايين ، أحدهما استشارى يتكون من النواب المصرين ، وآخر يملك السلطة التشريعية يتكون من مصرين وأجانب ويشكل بالانتخاب والتعيين ، وقد ذاع نبأ تلك المشروعات عندما أرسلت الى رئيس الوزراء حسين رشدى في نوفمبر ١٩١٨ ، فقوبلت بموجة من الاستنكار الشسعبى كانت من مقويات تفجير ثورة ١٩١٩ (٢٣) ،

كانت الحلول الربطانية لمبألة الامتيازات تصدر دائما عن كونها وسيطًا بين طرفين ، مصر والأجانب • وهي كشأن الوسطاء تمثل كــلا من الطرفين لدى الآخر وتميل لمصادرة المصالح المتعارضــــة لصالحها وليكون لها أوفر الأنصبة • وقبل ثورة ١٩١٩ بدت بمظهر من يعبر عن مصالح مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات بحكم كونها المسيطر على السياسة المصرية وبحكم تحدى الدول الأخرى لها ، فظهـــرت بمظهر المدافع عن «حقوق» مصر • ولكن بعد الحرب العالمية انقلب الوضع اذ تحدى المصريون سلطتها ، واعترفت الدول الأخرى بالحماية في معاهدتي فرساي ١٩١٩ ولوزان ١٩٢٣ • فانقلب الدور البريطاني الى التعبير عن مصالح الأجانب لدى مصر والظهور بمظهر الدفاع عن « حقوقهم » • وذلك على ما يلحظ في مفاوضات سعد ملتر وما تلاها• أثار ملنر الحديث عن الامتيازات و « حقوق » الأجانب ، فحـــاول سعد أن ينحى هذه المسألة عن نطاق المفاوضات الجارية بقوله « هــــده المسألة ستعالجها مصر فيما بعد مع بريطانيا وسائر الدول الأجنبية »• فعاد ملنر يقترح أن تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول المعنية للنزول عن الامتيازات ، وان ذلك يكون ممكنا « اذا اقترحت بريطانيا أن تحل محلها فيها حتى تطمئن هذه الدول على أن لا ظلم يقع على رعاياها فى المستقبل » وانه يسهل على مصر مستقبلا أن تفاوض بريطانيا وحدها بشأن أوضاع الأجانب بدل أن تفاوض ست عشرة دولة ، فأجاب سعد « اذا كان المراد بالفاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب كما تطبق على الوطنيين ٥٠ فذلك ما نبفيه ونرجو السعى فيه ، أما اذا كان الفاؤها يعنى تحويل السلطة فيها من أيد كثير الى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه ، ولا يعتبر الفاء للامتيازات الأجنبية ، بل اقامة سلطة جديدة لبريطانيا في مصر تتمكن بموجها من التدخل في شئون التشريع والقضاء الخاص بالأجانب وهذا اشتراك في السيادة الداخلية لاتقبله مصر لأن فيه اخلالا خطيرا بالاستقلال ٥٠ » (٣٢) ،

الشأن ، وهي ما عرف بمشروع « سيسل هيرست » أحد أعضـــاء لجنة ملنر ، مزجت المذكرة بين مبدأ حلول بريطانيا محل الدول ذات الامتيازات ، وبين اقرار التدخل البريطاني في صميم نشاط أجمهزة التشريع والقضاء والادارة • وحددت اقتراحات عشرة من أهمها تعيين المستشار المالي باتفاق الحكومتين لتكون له اختصاصات صـندوق الذين وليكون مستشارا للحكومة المصرية ، وتعيين مستشار بريطاني بوزارة الحقانية يختص بجميع مسائل القضاء المتعلقة بالأجانب فضلا عن استشارته فيما تطلبه الحكومة ، ويكون له حق الاتصال المياشر بالوزير ، واعتراف مصر بحق بريطانيا في التدخل بواسطة ممثلهـــــا ( المندوب السامي ) لمنع تطبيق أي قانون مصرى على الأجـــانب اذا رآه مجحفا بهم • فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمساواة بين الأجانب عامة والرعايا البريطانيين وضمان بقاء المدارس الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية ونشاط المعاهد الدينية الاجنبية والغاء صندوق الدين الدولي والمحاكم القنصلية وما الى ذلك • وقد أجاب المصريون بمذكرة رفضوا فيها بحرم الاقتراحات الثلاثة الأولى باعتبارها « تتناقض كل

المناقضة مع الاستقلال الذي تسعى اليه مصر » وأنه اذا قبلت مصر نيابة بريطانيا عن الدول ذات الامتيازات ، فلمدة معدودة وبشروط خاصة ، وفي اجتماع لاحق أوضح سعد تلك الشروط التي يقبل بسا النيابة البريطانية ، وهي الا يكون اعتراض المندوب السامي عملى تشريع ما موقفا لتنفيذه ، وانه عند الخلاف يحتكم الي عصبة الأهم ، وكان رأى سعد أن المشروع يجعل بريطانيا « في نظر الدول حامية فعلا وقانونا ، وتكون بالتالي حامية للأجانب من قوانين البلاد ، ولا يخفى ما في هذا من الخطر الوبيل على مصر ، فضلا عن أنه يجعل لا تجلترا الحق في التدخل في كل الشئون الادارية بحجة أنها تضر بالأجانب، فيأتي المندوب السامي البريطاني مثلا ويطلب من الحكومة عزل مدير ما لأنه ظلم الأجانب بقرار أو بمشروع قام به ، أو يعارض في انشاء ترعة بحجة أنها مضرة بمصلحة الأجانب ، والأجانب بطبيعة الحال منتشرون في أنحاء البلاد لا في بقعة واحدة ، » (٢٤) ،

## المشروعات المتبـــادلة :

وعلى الجملة فقد ارجئت اجتماعات الجانبين منذ ٨ يوليو ١٩٢٠ بعد رفض المصريين مذكرتي الموظفين والامتيازات • ثم جهد كل جانب أن يبلور موقفه في مشروع اتفاق • شكل الوفد المصرى لجنة لوضع مشروعه من عبد العزيز فهمي ولطفي السيد وعلى ماهر ومحمد عملي علوبة • وهي لجنة كانت تعمل بتوصيات من عدلي يكن أكثر مما تعمل بالتفاهم مع سعد ، وعمل سعد من جهة أخرى بعماونة واصف غالي على اعداد مشروع آخر يستطيع به أن يقيس مشروع اللجنة الأولى وان يراجعه • وجاء في النهساية المشروع المصرى مزيجا من المشروعين يعكس وجهتي نظر وموقفين مصريين لا وجهة واحدة ولا المؤولين ، حسبما يذكر محمد كامل سليم (٥٥) ، وقد تضمنتا اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر وانهاء العماية وانهاء الاحتلال العسكرى

لها واستردادها سيادتها الداخلية والخارجية كاملة باعتبارها دولة ملكية ذات نظام دستوري ( مادة ١ ) وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر خلال مدة يجرى الاتفاق عليها ( مادة ٢ ) • ثم جاءت النصوص التـــالية تجيز لبريطانيا انشاء قاعدة عسكرية على الشاطىء الآسيوى لقنساة السويس لمدة عشر سنوات لا يكون لها حق التدخل في شئون مصر الداخلية ولا الاخلال بعيدة القناة حسب اتفاقية ١٨٨٨ ( مادة ٨ )، مع عقد تحالف دفاعي تشترك به بريطانيا في الدفاع عن مصروتساعدها به مصر في حالة الحرب ( مادة ١٠ ) ، ومع حق مصر في تبادل التمثيل السياشي مع الدول الأخرى ، على أن توكل لمثلي بريطانيا النيابة عنها وفق آراء وزير الخارجية المصرى اذا لم تر موجباً لانشاء تمثيل لهما في بلد ما ، وعلى الا تيرم مصر تتحالفا مع دولة ما دون موافقة بريطانيا ( مادة ٩ ، ١١ ) • وبالنسبة للامتيازات تقبل مصر استعمال بريطانيا حقوق الدول المتازة على ألا تشترط موافقة بريطانيا على التشريع المطبق على الأجانب وانما يجوز لها الاعتراض على التشريع الـــذي لا نظير نه في شرائع الدول المتازة أو اذا كان تشريعا مالياً لا يسوى في المعاملة بين المصريين والأجانب ، ويبلغ الاعتراض في مدة معينـــة ولا يوقف التنفيذ ، ويحتكم في حالة الخلاف الى عصبة الأمم • وكل ذلك محدود بخمس عشرة سنة فقط ( مادة ٤ ، ٢ ) ، ويحل موظف بريطاني محل صندوق الدين في حالة الفاء الصندوق ، وتأثب عـــام مختلط بريطاني في حالة الفاء المحاكم القنصلية ( مادة ٥ ، ٧ ) • والاتفاقية كلها محدودة بثلاثين عاما ( مادة ١٢ ) •

أما المشروع البريطاني فلم يتضمن اعترافا باستقلال مصر ، بل تعهدا بريطانيا « بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها » ( مادة ١ ) مع ابقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد ، وذلك نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر ولحفظ المواصلات الامبراطورية ومع حسق استعمال المواني والمطارات ( مادة ٣ ) ، ومع الاعتراف بحق تبادل

مصر التمثيل السياسي مع الدول الأخرى يكون لمثل بريطانيا حسق التقدم على الآخرين ( مادة ٩ و ١٠ ) • وبالنسبة للامتيازات فانه نظير تمهد بريطانيا في مساعدة مصر على استرداد حسريتها في التشريع والادارة يكون لها حق التدخل لوقف أي قانون يمس الأجانب ولمصر ساعتها رفع الأم لعصبة الأمم ( مادة ٥ ، ٢ ، ٧ ) وبعين مستشاران مالى وقضائي بريطانيان يكون للاول اختصاص صندوق الدين وللآخر التأكد من حسن ادارة القوانين بالنسبة للاجانب فضلا عن استشارتهما ( مادة ٤ ، ٨ ) ولم يعدد المشروع لسريان الاتفاق زمنا معينا (٢٦) •

وان أوجه الخلاف بين المشروعين واضحة ، خاصة فيما يتعملق بسبداً الاعتراف بالاستقلال والغاء الحماية ووظيفة القماعدة العمكرية وأماكن وجودها ودوام الاتفاقية ، وبالنسبة لسمطات بريطانيا عن الاستيازات وسلطات المستشارين المالي والقضائي ، لذلك ما أن تبادل الطرفان المشروعين في ١٧ يوليو ١٩٧٠ ، حتى تبادلا الرفض أيضا ، وقرر سعد مفادرة لندن إلى فرنسا ، لولا أن قابله ملنر ليستميله الى المائة والتداول في الأمر ، ولم يخف عن فطنة سعد ما يسعى اليمه ملز من كسب الوقت ، ولكنه قبل البقاء بضغط المعتدلين في الوفسد وكانوا بغالبيتهم في قيادة الوفد وقتها يحاصرون سعدا ، وكان همو معمل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم ، وعينه على مصر حدر الانقسام ، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقموة السياسية التي يتمتع بها كل من الجانبين ،

تقدم الجانب البريطاني بمشروع ثان في ١٨ أغسطس دلت صياعته على الخبث الشديد ، فقد علق في ديباجته استقلال مصر على تحديد العلاقات بين البلدين وتعديل نظام الامتيازات ، ثم علق الأمرين على مفاوضات تنم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية بما يشسم المي أزماع بريطانيا تخطى الوفلا، وتخطى سعد وغلول الذي كان يمثل

الوفد لا الحكومة • وكان المرشح لنولى تلك المفاوضات هـــو عدلى يكن يؤيده من الوفد « المعتدلون » كما علق المشروع الاتفاقية عـــلى مفاوضات أخرى تجريها بريطانيا مع الدول ذات الامتيازات ( بنسود ١ ، ٢ ، ١ ) • ثم أورد نصأ تقدمت به بريطانيا خطوة في الاعتراف باستقلال مصر مقابل صيانة مصالح بريطانيا والدول الممتازة عن طريقها والدفاع المشترك واستعمال الموانى وميادين الطيران وغيرها وابقء وقوة عسكرية بمصر ( بنود ٣ ، ؛ ثانيا ) وأبقت من المشروع الأول ما يتعلق بتبادل التمثيم الأجنبي والمركز البريطمماني المتاز بمصر روالمستشارين المالي والقضائي وحق بريطانيا في منع تطبيق أي تشريع مصرى على الأجانب ( بند ٤ ) ، ثم تضمن أحكاماً تفصيلية عن حقوق الأجانب بالنسبة للنشماط التعليمي والديني وغيرها (٢٧) . ووجه المناورة في المشروع ، انه وان لم يتقدم خطوة عن سائمه الا في الوعد بالاعتراف باستقلال مصر ، ومقابل تلك الخطوة أوقف تنفيذ الاتفاق كله حتى تتم مفاوضة بريطانيا مع دول الامتيازات • وربط مســــالة الاستقلال بمسألة الامتيازات (٢٨) . ووجه المناورة أيضا أنه عملق الأمر على تخطى سعد زغلول والوفد في المفاوضات الرسمية ، الأمر الذي كشف عنه من قبل كتاب ملنر الى اللنبي في ٣٠ يونيو السابق الاشارة اليه. وان ماوعد بهمن اعتراف الاستقلال أنما توخي فيه أن يحقق ما لايصبو «المعتدلون» في الوفد الى سواه، وبهذا يمنق الصدع بينهم وبين سعد وفريق المتشددين ، وهذا ما حدث فعلا ، اذ بلغ الخـــلاف حول المشروع بين الوفدين الى ما كان لابد معه من طَرح الأمسر على الرأى العام المصرى ، وأيد ملنر فكرة استطلاع الرأى العــــام المصرى وذكر في تقريره فيما بعد « ان المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر عَلِي أثره تمكننا من سبر غور الرأى العام المصرى آكثر مما تيسر لنا صبره فيما مضي ، وان نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية •• ﴾ (٢٩)

انتقلت معركة المفاوضات الى مصر. ناور سعد مع المعتدلين، فأرسل أربعة منهم ( محمد محمود، عبد اللطيف المكياتي، أحمد لطفي السيد، على الهر) ووعد بالا يرسل برأيه في المشروع. ولكنه في الوقت ذاته انفق على أن ينضم اليهم في مصر مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي وكانوا من أنصار اتجاهه ، ثم أرسل الى النحاس وغيره. خفية عن زملائه خطابات تتضمن رأيه كاملاً في المشروع وان « فيـــه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقيرة المسكرية والتدخل في التشريع للأجانب ، وفي القضاء المختص بهم ، والتدخل في المالية وفي الحقانية بواسطة موظفين انجليز وجعل المعتمد البريطاني ذا مقام خاص ٥٠ وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات ٥٠ وتولي انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول. الأخرى •• » (٣٠) واستمرت حركة استطلاع الرأى العام حتى أوائل. اكتوبر حيث أسفرت عن تحفظات أوجبت الحسركة الوطنية المصرية وجوب مراعاتها في المشروع وتعديل المشروع وفقا لها • ومن أهسم تلك التحفظات ، الغاء الحماية صراحة ، وعدم تعليق المعاهدة على انهاء ما يتعلق بالمستشار القضائي وقصر سلطات المستشار المالي على مسألة صندوق الدين ، والغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر . وعرضت التحفظات على ملنر فرفضها وانقطعت المفاوضات رسميا ني ۹ نوفسر ۱۹۲۰ ۰

بهذا تكامل بحث الموضوع أمام لجنة ملنر فانهت تقريرها ورفعته الى مجلس الوزراء البريطاني بعد شهر ، ثم نشر التقرير في ١٩فبراير سنة ١٩٢١ • وكان أهم ما تضمنه انه في حديثه عن السياسة البريطانية المقبلة ، ينبغي مراعاة الشعور المتأصل وهو رغبة المصريين في حفظ قوميتهم وجنسيتهم ، وانه لا غني عن ذلك لاستمالة العناصر «المعتدلة»

حتى يمكن أن تنحاز ليريطانيا ، وانه لا يكفى لذلك اعطاء الحسمكم الذاتي لمصر ، لأن المصريين لا يعدون أنفس من جملة الأملاك البريطانية ، وهذا الأمر يوجب تمييزا بين قضية الارتقاء الدســــتورى في مصر وقضيته في البلاد الأخرى كالهند • واذا كانت ثمة بلاد تبلع حالة القومية تدريجيا • فان المصريين يعتبرون أنفسهم قد بلغــوا تلك الغاية، ثم أشار الى الجانبالآخر وهو أهميةمصر للنظام الامبراطوري وذكر أن التوفيق بين الجانبين يوجب عقد معـــاهدة تطلق « سراح المصريين من الوصاية » دون أن تعرض المصالح البريطانية الحيــوية للخطر ، وذلك بأن يكون لبريطانيا : الدفاع عن مصر ، والاشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، والابقاء على القوة العسمكرية ، والحصول على « نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما بختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة ٠٠٠ نم عرض التقــرير لمشروع ملنر الثاني فذكر أنه اذا كان أتيح فيـــه لمصر تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخــــرى ، فان اختيار مصر لسياسة خارجية مستقلة عن بريطانيا « ضرب من المحال » ، ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة في الجانب الشرقي لقناة السويس أو في منطقة القنال عامة ، مشيرا في ذلك الى أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور في القنال ، بل تشمل المواصلات البرية والجوية والبحرية عامة ، ثم عرج على مسألتي الموظفين البريط انبين والامتيازات بما لا يجاوز ما سبق ذكره • (٣١) •

# عنل ٠٠ کيرزون :

كان أمهر ما صنعه ملنر ، أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد ، وفرز المعتدلين عن المتشددين ، وأمهر ما صنعه سمعد أنه صابر وفاور وحسم فخرج المنشقون أفرادا ، وكلتا الجراحتين بالغة الدقة ، ائتقل الوفد الى باريس بعد قطع المفاوضات ، والانقسسام

حاصل لا ينقصه الا الاعلان عنه • وتخلف عدلي بكن في لندن أناما-مما أثار رببة سعد الشديدة . وكانت ملامح الخطوة التالية قد أخذت. في التشكل أثناء سير المفاوضات ومع نهايات الشهر الأول لها م بدت. الظواهر مع كتاب ملنر الى اللنبي في ٣٠ يونيو عن وجوب اشتراك. بعض الوزراء في المفاوضات المقبلة • وبعد تبادل رفض مشروعي ١٧ يوليو ، نقل عدلي يكن الى سعد في ٢٤ يوليو طلب ملنر الا تكون. « المقاطعة مفاضبة » فلا يعارض استمرار المفاوضة على يد غيره اذا هو قطعها ، فرفض ســـعد أن يعطى وعدا بذلك • ثم جـاء مشروع ١٨ أغسطس وفي مقدمته اشتراط اجراء مفاوضة على أساسه مع وفسد. رسمي معتمد من الحكومة المصرية • فلما شارفت المفاوضات عملي القطيعة ، عرض عدلي على سعد في ٢٦ أكتوبر طلب ملنر أن تقــــوم-« وزارة ثقة » في مصر يؤيدها سعد وتجرى المفاوضة ، فرفض سعد تأسد أنة وزارة تقوم بالمفاوضة قبل استجابة الانجليز الى تحفظات. الأمة (٣٢) . وظهرت خطة عزل سعد والمتشهددين وتخطيهم بوزارة، يشكلها عدلي ومعه ممتدلو الوفد لتفاوض وفق مشروع ملنر • ومنذ فسرب الأخبار الى مصر عن مواقف عدلى يكن وتأييلته مشروع ملنر وعرقاته المفاوضـــات وعمله على تقسيم الوفد . فلمأ ترك المعتدلون باريس الى القاهرة ، أرسل سعد برقيته المشهورة « نبتت فكرة ». يسد بها الطريق أمامهم ، أوضح فيها بابجاز أن هؤلاء يروجون فكرة. أن الوفد مع تمسكه بخطه السياسي لا يمنع غيره من الدخمسول في. المفاوضات على خلاف هذه الخطة بل يؤيد تلك الوزارة ويعلن ثقت. بها ، وعلق على ذلك بأنها فكرة غير مفهومة ولا تؤدى الا لافسساد خطة الوفد « اني لا أدخل في أي مفاوضة على أساس مشروع ملنس

قبل تعسم ديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخم ل فيها بدون هـذا الشرط ٥٠ » (٣٣) ٠

المهم ، أن استقر رأى الحكومة البريطانية على أن عدلى يكن هو أنسب من يتولى المفاوضة المقبلة ، لتمتعه بتاييد المعتدلين في الوفيد ولكونه الاقدر على حصار سعد زغلول (٣٤) ، وتسهيلا لمهمته اذاعت الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير ١٩٢١ بلاغا رسميا صدر عن دار الحماية الى السلطان فؤاد يبلغه « ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ٥٠ » وانها ترغب في امكان « ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصيصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب » ، ثم شكل عدلي وزارته في ١٧ المجل مجالا للشك في استقلال مصر ٥٠ مسترشدة بما رسسمته الرادة الأمة ٥٠ » وتحدث عن اشراك الوذ في ذلك وتكوين جمعيسة يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور ٠

ما جرت هذه التطورات حتى عاد سعد من باريس بعد غيبة دامت العامين منذ نفى الى مالطة • كان استقبال المصريين له فى الاسكندرية (٤ ابريل) وعلى طول طريق القطار الى القاهرة ئم فى شوارع القاهرة كان مما وصفه شهود العيان بأن لم ير له مثيل من قبل (٣٥) • ووقر فى أذهان الكافة انه استفتاء على الثقة به شبه اجماعى • وما لبث سعد من بعد هذا الاستعراض الضخم لقوته أن صرح لصحيفة الأهرام فى ٢٦ أبريل بما يراه من شروط لتكون وزارة عدلى « وزارة ثقة » وهى : الوصول الى الغاء الحماية صراحة ، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما ، ومراعاة تعفظات الأمة على مشروع ملنر ، والغاء استقلالا دوليا عاما ، ومراعاة تعفظات الأمة على مشروع ملنر ، والغاء

الأحكام العرفية على الصحف قبل الدخول في المفاوضات ، وان تكون رئاسة وفد المفاوضة والأغلبية فيه للوفدين ، وبعد أربعة أيام التى في شبرا خطبة شهيرة ، أعلن فيها ان رئيس وزراء مصر يعين ويسقط باشارة من المندوب السامي الموظف بالحكومة البريطانية ، وان رئاسة رئيس الوزراء لوفد المفاوضة يعني أن « جورج الخامس يفلساوض جورج الخامس » ، وانفجر الوضع بنظاهرات عاتبة ضلم عدلي وحكومته ، وانفصل عن الوفد فريق من المعتدلين ، وتصاعدت الحركة الشعبية مما الجأ الحكومة الى قمعها بالقوة وسقط الشهداء ، وكان أخطر الحوادث بالاسكندرية اذ حدث استفزاز من بعض الأجانب أدى الى اصطلام تدخل الجيش البريطاني بسببه ، الأمر الذي استغله كيرون من بعد في مفاوضته مع عدلي ،

وشكل وفد المفاوضات في ١٩ مايو برئاسة عدلى وفيه حسين رشدى واسماعيل صدقى وغيرهم • وبدأت المفاوضة مع اللوردكيرزون وزير خارجية بريطانيا في ١٦ يوليو بالصديث عن سعد زغلول ، وانتهت بعد أربعة أشهر بالحديث عنه أيضا، وبينهما امتهان واستصفار وازدراء جدير بمفاوض لا يحوز ثقة شعبه • ذكر كيرزون لعدلى في الاجتماع الأول «كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول الى مصر أن يقسع تعيين الوفد الرسمى • • في جو من اتحاد واتفاق لا في جو انشقاق تعيين الوفد الرسمى • • في جو من اتحاد واتفاق لا في جو انشقاق ذلك بأن الانجليز لن يسهلوا مهمة صديقهم عدلى • وفي ٢ توفعب قبيل انقطاع المفاوضات ( ١٩ نوفمبر ) ذكر لويد جدورج رئيس ألوزراء لعدلى يكن « ان الهياج والشغب الذي يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم ( الوزارة والبرلمان ) وهم لا يرضيون بحال أن يطاطنوا الرءوس أمام زغلول • • اني المحجب كيف له تتخذ ضده اجسراءات شديدة • • وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لاستطلال مصر وانه لا سبيل لاتفاق مع استرساله في التهييج • » وذكر أن

يعز عليه أن يعود عدلي بغير نتيجة ، ولكن لا سبيل للوصول الي اتفاق ما دام زغلول يسلك طريق التهييج ، واقترح وقف المفاوضات واستثنافها عندما تصبح الأحوال أكثر هدوءا (٣٦) . كان سعد اذا شبحا مخيما على المفاوضات ، وكان بوصفه ممثلا للحسركة الوطنية المصرية صاحب القرار المصرى فيها ، شاء عدلى أم آبي ، استمسك لنفسه بالرياسة أم تركها • وكان ظن المعتدلين المنشقين من قبل ، ان سيسلس لهم قياد المفاوضة لو غاب سعد ، ولكن سعدا لم يكن قويا ينفسه، انما بما يعبر عنه من مطالب أمته، وبما يتأيد به من شعبه . وقد ذهب الى الانجليز ، عدلي صديقهم اللبق ، وتكشف محاضر المفاوضة، بأى استخفاف عومل الرجل، والى أي مدى أفقدوه كرامته السياسية، تركه كيرزون في أوائل أغسطس لقضاء بعض المهام السياسية عشرة أيام ، وعهد بمفاوضته الى أجد موظفى الوزارة مستر لاندس ، ثم سافر جورج لويد في اجازة الصيف أربعة أو خمسة أسابيع وتركه، ثم تركه كيرزون لقضاء أجازته ستة أسابيع ، ورئيس وزراء مصر باق باندن ، لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها ، ولا اليقاء ولا العودة. يتحدث وأعضاء وقده مع موظفي الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل الى شيء ، ويعتمل حديث كيرزون اذ يسأله بخفة « لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسي بالخارج » وفي النهاية يستدعيه لويد ليصرفه بقوله : يعز على أن تعود بغير نتيجة ، ولكن ســعد لابد أن ينفى . فيعود عدلي لا كما ذهب (٣٧) .

لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصرى ولا مبادرة جاءت على يديه كانت المفاوضات كلها رغبات ومواقف بريطانية بلفت من التشدد أقصاه ، فكانت عدولا كاملا عن كل ما ابداه ملنر في مشاريعه وتقاويره من تنازلات مع سمسعد • كان ملنر يقصر وظيفة القاعدة العسكرية على حماية المواصلات البريطانية ولا يعترض صراحة على مبدأ تعديد أماكنها ، فجاء كيرزون يجعل للقاعدة أيضا وظيفة

حماية حدود مصر وحسساية المصالح الأجنبية بهما ، لأن الجيش والبسوليس المصريين لا يكفسلان لهسذه الحمسيانة : ولا يحفسها بتعليق رشدى أن تلك الوظائف تهدم الاستقلال ، ثم لا يوافق على تحديد مكان القاعدة « وزارة الحربية ( البريطانية ) لا تقبل عـــلم. أى حال وضع الجيوش على القنال وفي الشاطيء الشرقي وكأني بهم مصابين بالجرب يبعدون الى أقصى مكان ممكن » • فاذا ذكره عدلى بمرونة ملنر قطع عليه السمسييل « أقول لكم بكل صراحة أنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقي» سأله عدلى عما اذا كان يقصد أن تقوم القوة العسكرية بحفظ الأمن، أى التدخل في شئون مصر الداخلية ، فأجاب ﴿ نعم هي هناك لهذا ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك » • وفي الجلسة السمايعة فقد كيرزون صبره من كثرة ما ذكره عدلي بمرونة ملنو ، فقطع بأنه لا بمكن تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية بثسان القماعدة المسكرية وأنَّ الحَكومة « لم تقبل النتيجة التي وصل اليها اللورد ملنر في هذا الصدد ، ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذي تطلبونه لـم تکسبوه ۵۰ » (۳۸)

أما بالنسبة لحق مصر في تبادل التمثيل الدبلوماسي الذي اعترف به ملنر في مشروعاته وتقريره ، فقد سحبه كيرزون ، واكتفى بالسماح بأن تنشئء مصر وزارة للخارجية وان يكون للدول الأجنبية تمثيل بمصر ، شريطة أن يكون وزير الخارجية المصرى متصلا بالمندوب السامي البريطاني أوثق اتصال ، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز الا عن طريق الممثلين البريطانيين ، حذر أن تتولى أمر مصر حسكومة لا تنظوى على الود لبريطانيا فيكون هذا التمثيل منشأ للدسسائس والاخطار ، وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا ، والاخطار ، وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا ،

أما عن الموظفين الانجليز ، فقد وعد كيرزون بانقاص عددهم بعد المعاهدة عما يبلغ حاليا وهو ١٦٠٠ موظف • ولكن يلزم تضمين الاتفاق ما يحتم موافقة المندوب السامي على تعيين أي موظف أجنبي بالحكومة المصرية مستقبلا • وبالجلسة الرابعة اثار مسألة المستشمار المالي وأرسل للجانب المصري مذكرة تضمنت اختصاصات له لم تكن وردت بمشروعات ملنر ، وتوجب أن يكون له حق الاتصال المساشر برئيس الوزراء ووزير المالية المصرين. علق اسماعيل صدقي على الأمر بقوله « ان الاقتراحات الجديدة المقترحة للموظف المالي تفيد معني الاشراف ٠٠ » وذكر رشدي أنه صار للمستشار في المشروع الجديد «حق الابتداء في أن يبدي آراءه » ، كما تضمنت المذكرة أن يكون نه حق الاعتراض أو وجوب الموافقة في حالتي عقد القروض وتحويل ايراد المصالح العمومية مما وصفه عدلى بأن ستكون للمستشار « له مكانة فوق الحكومة والبرلمان » • فعلق كيرزون بأن حديث المعترضين. « قائم كله على أنكم محل للثقة التامة ، واذا كنا سنئق في كل شيء فلا وجه لأن نضع شيئا في المعاهدة » • وتساءل عما اذا كان البرلمان المصرى الحديث النشأة يمكن أن يكون ضمانة تغنى عن الرقابة البريطانية . واقترح بالجلسة الخامسة أن يكون للمستشار القضائي حق الاعتراض على القوانين المراد تطبيقها على الأجانب ، ثم عاد في الحلسة ١٧ فقرر امكان الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمدار بوليس في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وانشاء ادارة لأمن الأجانب بوزارة الداخلية، وأبقاء مستشار ملكي بوزارة الحقانية (٤٠) أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية ، فقد استمسك بما عرضه ملنر بغمير تعديل ، كما استمسك بما أورده مشروع ملنر الثاني من تعليق نفاذ الماهدة على تسوية مسألة الامتيازات •

وقدم كيرزون مشروع معاهدة لعدلى ، تضمنت كل ما تمسك. به فى المفاوضات ، نصت مادتها الأولى على رفع الحماية « مقابل ابرام المعاهدة » وهي معاهدة دائمة بالسلام والمودة والتحالف ، ولكون المقوات البريطانية حق المرور في مصر وأن تستقر في أي مكان ولأي زمان يحددان من آونة الى أخرى ، فضلا عن استعمال التسهيلات والثكنات وأماكن التمرين والمطارات والترسانات ، وذلك كله لحماية المواصلات البريطانية « ومساعدة مصر في الدفاع عن مصـــالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها » ( مادة ١٠ ) ، ومنعت مصر أن تعقد أى معاهدة الا بعد موافقة المندوب السامي ( مادة ٢ ) ، ويكون للمستشار المالي فضلا عن حقوق صندوق الدين ، حق الاطلاع على جميع الأمور الداخلية التي في اختصاص وزارة الماليـــة والدخــول المباشر على رئيس الوزراء ووزير المالية والموافقة على عقد القروض وتخصيص الايرادات ، مع مسئوليته عن ميزانية المحــاكم المختلطــة ومعاشات الموظفين الأجانب وميزانية المستشارين المالي والقضائي ( مادة ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ) ، وللمندوب القضائي حق الدخـول على وزيرى الداخلية والحقانية والاطلاع على جميسم الأمور التي تمس الأجانب بالوزارتين ومراقبة تنفيذ القوانين على الأجانب ( مادة ١٥ ، ١٦ ) • وتكون وزارة الخارجية المصرية على أوثق اتصال بالمنـــدوب السامي ، ولمصر أن تمثل خارجيا بوزراء مفوضين ( مادة ٢ ــ ٨ ) ، وليريطانيا حق التفاوض وحدها مع الدول ذات الامتيازات وليسرعليها الا أن تتداول مع مصر « قبل البت في هذه المفاوضات رسميا » (مادة ٩)، ثم أورد المشروع نصوصاً تتعهد فيها مصر بحماية الأقليات وكفالة المساواة والحرية التامة لجميع سكان مصر بغير تمييز بسبب المسولد أو الجنس أو اللون أو الدين ( مادة ٢٣ ــ ٢٦ ) وهي أحسكام وان كانت تلتزمها سائر الدول في تنظيماتها الحديثة ، فقد كان خطر ابرامها مصر الداخلية بزعم اخلال مصر بأى من هذه الأحكام ، وان بريطانيا خاصة تصبح ذات اشراف على التشريعات المصرية والادارة المصرية باسم مرافبة تطبيق تلك الأحكام •

لم يستطع وفد المفاوضة أن يقبل المشروع والا « لاستقبلنا بغير ما نود ونشتهى » حسبما ذكر عدلى مرة فى مفاوضاته وعساد الى مصر وقدم استقالته .

# ۳ استقلال مصر تصیریح ۲۸ فبرایر۱۹۲۲

فشل المعتدلون أيضا • وكان لابد من خطوة سريعة ، قبل أن يعود الوضع الى سابق تفجره ، تمثلت تلك الخطوة في كلمتين وردتا مي نهاية مفاوضات عدلي كيرزون ، الأولى حسديث لويد جورج عن ضرورة استخدام العنف مع المهيجين في مصر وتفي سعد زغلول، ولابد للحركة الوطنية أن تغيب، لا عن مائدة المفاوضة بلندن ، ولكن عن مسرح الأحداث بمصر • والثانية وردت في حديث عدلي وكيرزون في ١٩ نو دمبر آخر جلسات المفاوضة ، فبعد أن أبدى كيرزون أسسفه لرفض مشروعه سأل عدلي عما اذا كان يمكن ترتيب حالة مؤقتة على أساس مشروعه تطبق بضع سنين يستنب خلالها الأمن ويستقيم النظام، فرد عدلي بأنه لا يقبل هذه الفكرة ولو قبلها ، لن تقره البلاد عليها ، لأن المصرين لن يوافقوا على الاحتلال ولا على اشراف دولة أجنبيسة على شئونهم ولو مؤقتا ، ثم قال « وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من نظامات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها • وعلى أي حسال

فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحسكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ٥٠ » فسأله كيرزون عن امكانية تنفيذ مشروع كهذا فيما يتضمن من تمثيل خارجي لمصر ونظام نيابي « من غير معاونة رجالذوي نفوذ مثلك » (١٤) ٠

وفور عودة عدلى ، بدأ اللنبي يراسل كيرزون محسفرا من احتمال نشوب الثورة من جديد اذا استبقت بريطانيا الحماية عملي مصر ولم تسلم بمبدأ استقلالها ، ثم أرسل اليه في ٦ ديسمبر يذكره بفكرة عدلى يكن ، ان تنفذ بريطانيا من تلقاء نفسها الخطة الواردة بمشروع كيرزون فيكون « من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا » ، وان الحماية حالة يبغضها المصريون أشد البغض ، وهي لا تفيد بريطانيا و « لا قيمة لها بالنسبة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ويمكن معالجة هذا الأمر عن طريق اعلان مبدأ مونرو بريطاني يتملق بسصر ، وأرسل في ١١ ديسبر يقول ان مصريا كائنا من كان لا يستطيع أن يوقع معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام ، ومن ثم لابد من العدول عن فكرة تسوية المسألة المصرية بواسطة معاهدة ، وذكر أن تركيا قبل حرب ١٩١٤ كانت تحل مشاكلها من مصر بواسطة فرمانات تصدر من الماء باب واحد ، ولا يوجد ما يمنع من اتباع هذه الطريقة الآن ، ثم نبه الحسانية الى ما تعانيه السلطات البريطسانية في ادارة مصر في ظهرون

فى تلك الفترة وخلال شهر ديسمبر ، كانت التدابير تجرى على اساس ابعاد سعد زغلول والهيجين من أصحابه عن مصر ، وضرب الوفد ومنع اجتماعاته ومصادرة نشراته ، أى فرض الغياب السياسى عليه فرضا عن الساحة المصرية ، منعت السلطات البريطانية اجتماعا للوفد فى ٢١ ديسمبر ، وانذرت سعدا وبعض رفاقه فى اليوم التالى بعدم الاشتراك فى السياسة والاقامة فى الريف ، فرفض الوفديون

الانذار ، فاعتقل هؤلاء ونفوا الى جزيرة سيشل في ٢٣ ديسمبر ٠ وأمكن للسلطات البريطانية أن تسيطر مؤقتا على الاضطرابات التي نشأت من جراء ذلك • وفي الوقت نفسه كان اللنبي يتباحث مسم السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت حول تشكيل وزارة جسديدة من المعتدلين ويوافى حكومته تباعا بتلك الأخبار ، ويستحثها على الغساء الحماية من طرف واحد ، حتى يمكن أن يضمن لحلفائه من المصريين وزنا سياسيا يمكنهم من حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مسم بريطانيا. وفي ١٢ يناير أرسل يوضح أنجو الانتظار العادىء الموجود حاليا ليس في الوسع أن يستمر طويلا ، وارفق مذكرة يطلب فيها من حكومته الموافقة على ارسالها الى السلطان فؤاد، تتضمن طمأنة المصريين الى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ، ليس مقصودا به ابقاء الحماية نعلا أو حكما وأن أصدق رغيات بريطانيا أن تترك للمصريين ادارة شئونهم بأنفسهم ، وان وجود المستشارين البريطانيين للحقانية والمالية لبس مقصودا به استخدامهما للتدخل في الشئون المصرية ، وانسا استبقاء الاتصال اللازم لحماية المسمالح الأجنبية ، وأن الحكومة البريطانية لن تستعمل الضغط على حرية المصريين تأييدا لمعاهدة ماء بل هي مستعدة أن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة • ويمكن انشاء برلمان مصرى تسال الوزارة أمامه ، كما يمكن اعادة تكوين وزارة الخارجية المصرية ، وان المندوب السامي سبلغي الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات. ويمكن وقف تطبيقها في جميع الأمور الماسة بحرية المصريين في استعمال حقوقهم السياسية حتى يتم الغاؤها • وانه مع قيام هذه الحالة الجديدة يمكن أشتراك الحكومتين في عقد اتفاق حول « : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر ، (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، (د) السودان » وشرح اللنبي هذه التضفات

متارنا بينها وبينمشروع معاهدة كيرزون، فالتحفظ الأول يتعلق بالقاعدة العسكرية ، والثانى يشمل المواد ٢ ، ١١ ، ١٤ من المشروع ، والثالث يستوجب المواد ٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٣ - ٢٠ وقد تلكأت الحكومة البريطانية في الموافقة على هذه الخطة ، ثم طلب كيرزون الى اللنبي كلا من ايموس وكلابتون المستشارين ، فود عليه اللنبي بأن المستشارين جميعا يوافقون على خطته ، وان ارسال هذين المستشارين من شأنه تقويض مركز اللنبي في مصر وقال « اذا قبلت التراحاتي بلا ابطاء فاني مقتنع انها ستؤدى الى تسوية دائمة للمسألة المصرية، اما اذا رفضت فلست أستشف بديلاعنها سوى تدايير القمع وخليق بمصاعب بريطانيا العظمي اذ ذاك أن تتضسماعف كثيرا » وفادا فاستدعى اللنبي وأيموس وكلابتون الى لندن في ٢٨ يناير ، وعادا في ٢١ فبراير وما لبث أن صدر تصريح ٢٨ فبراير (٣٤) \*

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧ الذي حكم العسلاقات المصرية البريطانية أربعة عشر عاما تالية حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ • تضمن التصريح اعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادى، أولها « انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة » ثانيها الفاء الأحكام العرفية التي ضربت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فسور اصدار قانون التضمينات • وثالثها أن تحتفظ العسكومة البريطانية بصا يلى:

((أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر • (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخسل أجنبي بالذات أو بالواسسطة • (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات • (د) السودان، « وذلك حتى يمكن بمفاوضات ودية غير مقيدة » ابرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور ، مع ابقاء الحال على ما هسدو عليه حتى تبرم هسذه الاتهساقات •

وقد أبلغ هذا التصريح من المندوب السامى الى السلطان فؤاد، ومعه تبليغ لم يخرج مفاده عن مشروع المذكرة التى سبق آن أعدها اللنبي وأرسلها الى كيرزون طاليا منه الموافقة على ارسالها الى السلطان في ١٢ يناير ، مما سبقت الاشارة اليه • فكان التبليغ بمشاية مذكرة تفسيرية للتصريح ، وأشار الى أن بريطانيا لم يلجئها الى طلب الضمانات بالنسبة للقوات العسكرية الا الأوضاع العالمية والداخلية ، وان وقتسا سيجيء تكون فيه مصر مدعاة للثقة ، وأن الحكومة البريطانية لا تروم استخدام المستشارين المالي والقضائي للتدخل في شئون مصر وافسا اعادة منصب وزير الخارجية « والعمسل لتحقيق التمثيل السياسي وزير الخارجية « والعمسل لتحقيق التمثيل السياسي والقنطان والى الشعب المصرى ، وأنه بالنسبة لتعليق الفاء الأحكام العرفية على صدور قانون التضيينات فان المندوب السامى « على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصرين في التمتع بحقوقهم السياسية » •

ثم صدر تبليغ بريطانى الى الحكومات الأجنبية عامة ، تفسمن اخطارها بالانهاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحرية معر في اعادة وزارة الخارجية وتمهيد الطريق لتبادل التمثيل السياسي والقنصلى ، ثم ذكر « ان انهاء لحماية ٥٠ ليس من شسئة حدوث أى تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى في مصر ذاتها ٥٠ ولذلك فعي ( بريطانيا ) ستتمسك دائما باعتيسار حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شسئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرة عسلا عب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها » ٥

وفي ؛ مارس ١٩٢١ وجه اللنبي مذكرة الى المستشارين

البريطانيين بالوزارات المصرية تضمنت تعليماته لهم بمناسبة التعديلات الخيرة ، وتتلخص تلك التعليمات في :

أ - ان ادخال نظام المؤسسات البرلمانية في مصر ، يتضمون مسئولية الوزراء أمام الهيئة النيابية المنتخبة ، وهي مسئولية لا تتفق مع أى تقييد لسلطة الوزراء التنفيذية ما دامت تلك القيود لا تسمند الى الدستور أو القوانين المصربة أو معاهدة ما .

٢ - في مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين الى تحديد جديد ، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء ، آن الأوان لكى تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده حسسبما يراه ضروريا ، وتنحصر مهمة المستشار في بذل النصيحة للوزير ، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالي باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والايرادات .

س من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريبا الفاء كثير من وظائف المستشارين ، على أن اثنين لا بد أن يبقيا انتظارا لابرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها ، وهما المستشارين المالى والقضائى .

٤ ــ ان يكون المستشار المالى مقعد بمجلس الوزراء ، ولكن سيكون من واجبه أن يبقى على اتصال بجميع المسيال المالية التي تعرض على المجلس ، وان تكون له كافة التسميلات التي تجعله على المام بالمسائل الداخلية في نطاق وزارة المالية ، وان تصيله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المالية المنشأة بقرار مجلس المراسلات والصادر في ١٥ مارس ١٨٨٤ ،

هـ يعنى المستشار القضائى مستقبلا بصفة خاصة بالمسائل
 المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبأعمال القوانين التى تمس الأجانب

٦ ـ يترتب على المبادىء المبينة فيما سبق أن الموظفين البريطانيين

الأقل درجة من المستشار سيصبحون في المستقبل تحت سلطان الوزير

 ٨ ــ ان المندوب السامى لواثق من أن الحكومة المصرية مستعدة نتمويض الموظفين الأوربيين المتقاعدين بروح السيخاء ما دام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة (٤٤) •

#### \*\*\*

تلك كانت جملة الوثائق البريطانية الأساسية التي رسمت تقريبا أسس العلاقات بين البلدين في المرحلة المقبلة • ومجمل الأمر أن انهيت الحماية واعترف باستقلال مصر على أصرح ما كان سعد زغلول يطالب. في مفاوضاته مع ملنر بشأن هذه النقطة • كما اعترف بحق مصر في. تبادل التمثيل السياسي والقنصلي مع الدول الأخرى ، واقامة نظام دستورى برلماني يقوم على أساس السئولية الوزارية أمام البرلمان • وان انهاء الحماية والاستقلال والتمثيل السياسي أمور تتعلق بصميم الوضع الدولي السياسي لمصر وبصميم العلاقات المصرية البريطانية . ويعتبر أمرا متعلقا بالأوضاع المصرية الداخلية البحتة ، الا ان وجـــــه اتصاله بالعلاقات المصرية البريطانية يتأتى من جهة التأثير الفعال للنظام البرلماني في تقييد السلطات البريطانية الفعلية في الاشراف على أجهزة الحكم المصرية • لذلك فان مذكرة ؛ مارس سالفة البيان ، هي أثر من آثار اعتراف بريطانيا بحق مصر في اقامة النظام البرلماني • ويذكر أسماعيل صدقى في مذكراته ، وقد كان له ضلع كبير مع عبد الخالق ثروت في المباحثات التي أسفرت عن صدور التصريح ، وكان وزيراً مع ثروت في الوزارة التي شكلت فور اعلان التصريح ، يذكر أن ترتب على التصريح فضلا عن الفاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، ترتب على التصريح فضلا عن الفاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، تأليف لجنة الدستور واعدادها له ، ووضع أساس ادارة البلادبواسطة في وزارات الحكومة فيما عدا المستشار المالي والمستشار القضائي، مع قصر مهمة هذين على ابداء الرأى والمشورة ، وابطال ما جسسرى عليه العمل من حضور المستشار المالي جلسات مجلس الوزراء والبده في احلال المصرين محل الأجانب في وظائف الحسكومة ، وتبعية الموظفين الأجانب للوزير المصرى دون سواه ، والبدء في الفاء الأحكام المسكرية (٥٤) ،

ومن جهة ثانية اعترف الانجليز بأن ما يطليــونه من مصر هي ضمانات مؤقتة تمليها الأوضاع الدولية والداخلية • وانه يمكن فيما بعد الاطمئنان الى ما تقدمه مصر من ضمانات . وان تلك العبارة التي وردت في البند ٤ من التبليغ البريطاني للسلطان لتفيد استعداد الانجليز للتنازل عن شرط دائمية أية معاهدة تبرم بين البلدين ، أو بالأقل يمكن للجانب المصرى عند الضرورة الاستناد الى ما تفيده من هذا المنى • كما أن ما ورد في البند ه بالنسبة لوظيفة المستثمارين المالي والقضائي ليفيد اعترافا بقصر وظيفتهما على كونها اداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل في شئون مصر الداخلية وهو أمر نضمنته مذكرة اللنبي في ٤ مارس • وقد سبقت الاشارة ، أثنـــاء الحديث عن مفاوضات سعد ملنر ، أن سعدا وان كان امتعض من ربط مسألة الامتيازات ووضع الأجانب بالعلاقات المصرية البريطانية، فلم يكن يمانع من أن تتضمن المعاهدة ذكرا للمستشارين المالي والقضائي شريطة حصر اختصاصات الأول في شئون الدين العسام بالنسبة لتطبيق القوانين على الأجانب ، وذلك حسبما ورد بمشروع الوفد للنر في ١٧ يُوليو ١٩٣٠ . وعلى أية حال فان تلك المسالة. وأنّ لم تكن حسمت بالتصريح ، فقد صار الموقف المضرى أقوى مسا. كان بشأتها وذلك في أية مفاوضات تعيى مستقبلا .

ومن جهة ثالثة ، فان الانجليز احتفظوا لاتفسسهم في التصريح بجملة تحفظات ، تبنحهم مستقبلا امكانية تصرف شبه طليق حسبما تتراءى لهم مصالحهم في الظروف السياسية الراهنة والمتغيرة ، وتأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر تحفظان يسندان وجودهم العسكرى بمصر ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات تحفظ يبرر لهم مستقبلا التدخل في الشؤن الداخلية لمصر ، والتصريح صريح في ابقاء الحالة في هذه الأمور على ما هي عليه ، أي المحافظة على الوضع الراهن ، وحق مصر في تيادل التشيل السياسي مع الدول الأخرى ، محدود ومحاصر بالتبليغ البريطاني لتلك الدول من وجوب احترامها للعلاقات الخاصة التي تربط مصر ببريطانيا واعتبار تدخل تلك الدول في شئون مصر عملا غير ودي منها لبريطانيا ، وهو ما أسماه اللنبي في مراسلاته « مبدأ موزو » بريطاني ، يقرر دوليا اعتبار مصر منطقة تغوذ بريطانية ،

واذا كان يمكن الاتفاق مع ماذكره اللنبي في مراسلاته لكيرزون من أن التحفظات تفعلى كل ما طلبه الانجليز من مصر وفقا لمشروع كيرزون الى عدلى يكن حسبما سلف البيان ، فان مشتملات التصريح لا يتعين النظر اليها في وضعها الساكن ، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التي تزن الممنوح والممنوع وقيود الاستقلالواطلاقات التحفظات ، تزن ذلك كنصوص جامدة ثابتة مجردة عن الحسركة السياسية، انما يتعين النظر الى مشتملات التصريح في مياقها السياسي، وفي اطار الصراعات السياسية التي انتجته والقوى السياسية التي تحيط به في التطبيق والتي تكسبه عملا مضمونه القعلى ،

ويطلق ويقيد ، ويرمى بانصاف المعانى ، فهو صيغة للصراع السياسى، ترسم بعض ضوابط ادارة هذا الصراع مستقبلا • وهو باليقين ليس حاسما لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له • هو بهذا المفساد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ، ولكن وفقا للعمليات السياسية التي تجرى بعده وفي ظله ، ويمكن أن تؤدى الى استقلال فعلى لمصر أو الى السيطرة الفعلية لبريطانيا • وتترتب آثاره من خسلال العمليات السياسية السابقة له واللاحقة عليه أيضا ، وحسب ما تسفر عنه العلاقات بين القوى السياسية المختلفة ، التي يمثل نشاطها اللاحق عليه اسهاما في تشكيله وتحديد معناه •

وأول ما يبدو في تصريح ٢٨ فبراير ، ان الانجليز قد اضطروا الى اصداره اضطرارا و لينفادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة ، على حد تعبير اللنبي في مراسلاته مع كيرزون و وان ما حدث في ربيع ١٩٩١ عندما استحالت الحكومة ، كان أمرا أوجب على البريطانيين الحرص على تفادى تكراره مستقبلا بأى شكل و ومن هنا كان انهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، أمرا اضطر اليه مصدرو التصريح، وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لاشك فيه و وما كان يمكن انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة ، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعا جهدوا في السعى اليه أربعين عاما منذ الاحتلال ، ولم ينجعوا في اقراره الا بعد قيام الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ، فاريد منهم أن يتنازلوا عنه بعد أربع سنين ، فور انتهاء حرب عالمية خسرجوا منها منتصرين و

والملاحظ أيضا ، أن مشروع ملنر الأول ( ١٧ يوليو ) لم يتضمن أكثر من تعهد بريطاني بسلامة مصر واستقلالها • ومشروع ملنر الثاني (١٨ أغسطس) تضمن اعترافا باستقلال مصر دون الغاء صريح للحماية الأمر الذي كان مجالا لواحد من أهم تحفظات الرأى العام المصرى

عند طرح المشروع عليه • ثم جاء مشروع كيرزون ينهي الحمـــاية صراحة وبعترف بأن مصر دولة ذات سيادة • فثمة ترق في الصميغ البريطانية • ولكن صيغة منها لم تصل الى صراحة صيغة تصريح ٢٨ فبراير وحسمها في هذه المسألة • وفضلا عن ذلك فان كل الصحيغ السابقة كانت تطرح مقابل عقد المعاهدة التي تمثل رضاء مصريا لما تتضمنه تلك المشاريع من وجود بريطاني عسكرى وسياسي في مصر، أى مقابل حصول بريطانيا على الشرعية حسب تعبير ملتر ، كان ذلك موقفاً ثانتاً في المفاوضات وكشفت عنه أنضأ ذات الصبغ التي وردت في المشاريع • ودل ذلك على أن بريطانيا كانت تصر في المســـاومة السياسية على أن انهاءها الحماية واعترافها باستقلال مصر ، يكون هو كل ما تقدمه لقاء اقرار المصريين لشرعية وجودها • فجاء تصريح ٢٨ فيرار ، بصورته العاصلة من جانب واحد ، ينهي الحماية ويعترف بالاستقلال بغير مقابل أداه المصربون • وبهذا صار في مكنة المفساوض المصرى الوطنى في أية مفاوضات لاحقة أن يتمسك بخروج مسسألة الحماية والاستقلال من نطاق المساومات • وهذا ذاته ما صنعه سسعد زغلول في مفاوضات ١٩٢٤ على ما سيجيء • وما تلزم الاشسارة اليسه هنا أنه اذا كان مداً انهاء الحماية كسبته مصر يجهاد ثورة ١٩١٩ ، فان كسبها اياه بغير مقابل من معاهدة أو اتفاق انما كسبته بسبب هــذه الصلابة التي وقفت بها الحركة الوطنية المصرية في كافة المباحشـــات والمناورات والمفاوضات التي جرت في الأعوام الثلاثة السابقة عـــلى التصريح و وبهذا استردت مصر استقلالها السياسي \_ أيا كانت التحفظات عليه ـ دون أن تدفع ثمنا سياسيا ما يقيد الحركة الوطنية مستقبلا في سعيها لاتمام هذا الاستقلال •

والحاصل ، انه اذا كانت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير تتحد في صورتها الفعلية في ممالة القاعدة العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك ووجود المستشارين المالى والقضائى واستغلال الإمتيازات الاجنبيسة للنفوذ الى مراقبة السياسية المصرية ، فان تلك المسائل قد انفصلت سياسيا عن مسألة الحماية والاستقلال ، وصارت وحسدها مجال المفاوضات والمساومات السياسية مستقبلا ، ولم يكن الانجليز بهذا مغرطين ، ولا كانوا يقصدون بطبيعة الحال التسليم النهائى الشسابت ببعض من حقوق مصر ، انما كانوا يتراجعون من أجسل الالتفاف والتطويق ، لقد عرفوا أن حكومة مصر مستحيلة عليهم بغير رضاء المصرين ، فكان سعيهم أن يخلقوا أو يشكلوا رضاء مصريا يقبلهم ويسم وجوده السياسي والعسكرى ، فاوضوا سسمدا ليعجموا عوده فوجدوه عصيا ولا يلين ، ووجدوا طلبتهم في معتدلي الوفد وقتها وعدلي يكن ، فسعوا سعيهم ليسيطر هؤلاء على الوفد ومحاصرة سعد، فلما لم يستطع هؤلاء ، خرجوا على الوفد ليقسموه ويحصلوا من شعبيته على نصيب ، فلما لم ينقسم ، حاولوا ضربه بتولى عسدلي الوزارة وقمع الوفدين ، فلما لم تصب سهامهم بدأ مسلك جسديد

وان تتبع التنازلات الانجليزية الجزئية في المسالة المصرية الميشف عن انها تنازلات كانت تستخلصها الحركة الوطنية بثوريتها وتشددها في المفاوضات ، ولكن كان الانجليز يقدمونها ويملنون عنها في ظروف وفي سياق سياسي يقصد به اثقال موازين المعتدلين وتقويتهم سياسيا على حساب الحركة الوطنية ، قدم ملنر مشروعه الثاني ليدعم الاتجاء المعتدل في الوفد ، وقدمت الحكومة البريطسانية اعلان أن الحماية تعتبر علاقة غير مرضية لتقوية عدلي يكن قبيل تشكيله الوزارة، وإذا كان كيرزون قد سد السبيل أمام عدلي على الوجه غير الكريم الذي سلف بيانه ، فذلك أنه لا قوة لحاكم لا تثق به أغلبية شعبه ، ثم قدموا تصريح ۲۸ فيراير لتقوية الاتجاه المعتدل ذاته في شخص عبد الخالق ثروت قبل اعلانه عن تشكيل وزارته ، وصحب

ذلك ضرب الوقد بنفى سمد وبعض من أصحابه واعتقسال آخرين وممارسة القمع مع النشاط الوقدي والوطنى عامة • وكان الترقي فى التنازلات البريطانية مصدره ، تقدير حجم الجرعة التى يمكن بها تقوية الممتدلين للوقوف فى وجه المارضة الوطنية ، وكلما فشلت واحسدة زيدت التالية • ومن هنا يظهر أن هذا الترقى لم يكن مصدره ، مهارة المعتدلين ، فقد كانوا قابلين أول شى • وأى شى • عرض عليهم كما نعتهم سعد من قبل • ولكن كان مصدره صلابة الحركة الوطنية ، سواء كانت هى المفاوض المباشر أو كانت فى المعارضة • وان الانفلاق البريطانى فى وجه عدلى يكن ثم التسليم بعده مباشرة بتصريح ٢٨ فبراير ، مهما كانت نواقصه مد ليكشف عن أن سبب ذلك يكمن فى المقاومة العنيفة الشرسة التى نشط بها الوفد وسعد خلال مفاوضات عدلى كيرزون • وان ما انطوى عليه التصريح من كسب انما ينضساف الى ثمار جهاد الحركة الوطنية المصرية •

كان سعى الانجليز اذا ، أن ما تكسبه الحركة الوطنية منهم ، يعطوه للمعتدلين لا لها ليقووهم عليها وليستطيعوا استرداد ما أعطوه من خلال حلفائهم المعتدلين و هكذا كانت خطتهم في تصريحهم ٢٨ فبراير ، أن يدفع الانجليز ثمنا معجلا يغير مقابل حال ، يدفعمه ولما لحلفائهم ويستثمره هؤلاء سياسيا في مصر ليقووا على خصومهم الوفديين وليمكنهم تولى الحكم ، ثم يردوه من خلال ما عسى ان يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات ، فيؤدي المقابل ويتحقق يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات ، فيؤدي المقابل ويتحقق مشروع كيرزون على مرحلتين بعد ان استحال تحقيقه على مرحلة واحدة ، وان ضرب الوفد ونفي قيادته كان جزءا من هذه الخطة ، أفيد ما فيه ليس مجرد عوله عن معارضة التصريح والكشف عن نواقصه ، ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التي يعد فيها الدستور وتجرى الانتخابات ليتولى الحكم الاحمرار الدستوريون ، حسزب المتدلين الذي شكل في تلك الفترة ، ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨

فبراير تتيجة بالفة الأهمية وهي أن الصراع الوطني قد صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد حسزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحلين وهم الملك والأحرار الدستوريون و وان المسألة الوطنية صارت لصيقة بالمسالة الديمقراطية و وان مسألة من من هؤلاه يمسك السلطة ليتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير وهل يكون مقدمة لاتمام استقلال فعلى لمصر ، أم مجرد حسركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية و هل سيعتبر انهاء الحساية استردادا لبعض حقوق مصر لا تدفع لقاءه ثمنا بل تطالب بالمسزيد ، أم ستدفع عنه المقابل المحدد في مشروع كيرزون ، بما فيه من اعتراف مصرى بالوجود العسكرى والسياسي البريطاني الطليق في مصر أرضا ودولة وسسياسة و

### الوفد والتصريح :

وقف الوفد وسعد زغلول ضد تصريح ٢٨ فبراير وقفة عنيفة ، اعتبره سعد في احدى خطبه « اكبر نكبة على البلاد » (٤٦) وقال في خطبة أخرى « نحن الوطنيين لا نعتبره الا خيانة كبرى للبلاد » (٤٧) ووان المعارضة الوفدية للتصريح لتفهم في ضوء ما سبق بيانه عنيه والحاصل ان الموقف السياسي من حدث ما ليختلف عن المسوقف التاريخي من الحدث ذاته و الموقف الاول ينظر الى حدث لم يكتمل ولم يتحدد بعد نوع الآثار المترتبة عليه وحجمها ، والثاني ينظر الى حدث تكامل بآثاره وتتائجه و الأولى ينظر اليه من خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما معده أنفسيا و

الأول ينظر اليه باعتباره واحدا من بدائل عدة تتداولها القــوى السياسية المتصارعة ، والثانى ينظر باعتباره الواقع الذي تم • الأول

ينظر اليه نظرة مساهم في صنعه ومساهم في تصديد نوع الآثار المترتبة عليه ، والثاني ينظر اليه نظرة تحليل له في سياقه الزمني ، وتصريح ٢٨ فبراير كما مرت الاشارة ، لم يكن حسدثا باتا منفلقا بآثاره ، أي محسوم النتائج منذ صدوره ، ولا يوجد حدث تاريخي محسوم النتائج منذ وقوعه ، انما هو حدث يراد منه تشكيل احداث أخرى ويجرى الصراع بين القوى المختلفة حول ذلك ،

وقد نظر الوفد الى التصريح باعتباره جزءا من مشروع سياسي متكامل ، أجزاؤه الأخرى سبق بيأنها ومنها ضرب الوف وتقوية المعتدلين الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ووضع الدستور على قدهم بما يمكنهم من تولى الحكم والتفاوض مع الانجليز بشان التحفظات ، وان تلك الصورة التي تتجمع جزئياتها للباحث بطـول الأناة في جمع المادة التاريخية وتركيبها ، تلك الصدورة ليلمسمها معاصرو الحدث بحكم المعايشة والمشاهدة المباشرة • يصف سمعد زغلول يوم صدور التصريح بقوله « في هذا اليوم عينه انزلوني من معقلی ، أخرجونی من سجنی ، فصلونی عن أبنائی واخوانی ، ووضعوني في سفينة حربية مكثت فيها يومين وهي لا تتحرك ٥٠ فعلوا هذا في اليوم الذي أعلنوا فيه ذلك التصريح وصعدت فيه وزارة تردت الى منصة الحكم ، لأنهم أرادوا أن يمدوا لهم يدا بكتاب وأخرى بسيف ، فلم يكن الا أن مزق سيفهم كتابهم . • وهكذا فهمت الأمة جميعها صغيرها وكبيرها هذا الدليل المادي • • ان تصريح ٧٨ فبراير خدعة خادعة ٥٠ » «٤٨) • وعاد يشير الى القصة نفسها وارتباط التصريح بقمع الحركة الوطنية ودلالة ذلك في خطابات أخرى، حتى أطلق عليه « استقلال بالنبوت » •

ومن هنا كان الهجوم الوفدى على التصريح هجدوما على المشروع البريطانى كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لما كسبت مصر شيئًا ، بل تكون خسرت حركتها الوطنية .

واذا كان يراد ضرب الحركة الوطنية وعزلها عن الحركة السياسية المصرية في الفترة التي تلي العمل بالتصريح ، فقد كان لابد للوفد أن بالتصريح تقويتهما على حسابه ، والتي كان الانجليز يضمنون بهما تنفيذ التصريح لصالحهم ، وذلك مصداقاً لقــول كيرزون الى عدلى يكن « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا ٠٠ من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك » وقد سبقت الاشارة الى ما ترتب على التصريح من تحويل الصراع الوطني الى صراع داخلي بين الوفد وبين الأحسرار الدستوريين أو الملك . فكان لآبد للوف. من هزيسة الأحسرار الدستوريين لا باعتبارهم خصوما فحسب ، ولكن لأن هذه الهزيمة هي الشيء الوحيد الذي يفقه الانجليز « معاونة الرجال ذوي النفوذ » ويمكن بذلك أن يستخلص كسب ما من التصريح • وقوى هذا العامل مع نهايات ١٩٣٣ عندما عاد سعد زغلول من منفاه ، وأطلق سراح الوفديين ، وكان الدستور قد صدر وكانت المعركة الانتخابية الأولَى تدور سمحالاً ، واستقطب بها الموقف تساماً بين الوف والأحرار • واذا كان أريد بالتصريح تقوية الأحرار ، فقد لزم الوفد أن يضعف الأحرار بالتصريح ذاته باعتبار مساهمتهم في التخطيط له واعداده مع اللنبي ، وخاصة ثروت وصدقى • وقد أشار سعد في خطاب له آلى الناط الذي سيجرى تنفيذ التصريح وفقا له على أيدى الأحرار الدستوريين بقـوله ال ثروت وصـدقى « تعـهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولى الوزارة ، كالتعهد بعدم الدخول في اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامي ، وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الأجانب من غير رضائه ، سواء كان ذلك في الجيش أو البوليس أو في غيرهما من الوظائف ابتداء من مدير، ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص ايرادات مصلحة عمومية للوفاء بأى تعهد من غير موافقة المستشار المالي ٠٠ » ، ثم قال « أية خيانة أكبر

وأشنع من أن يتفق رجلان من الأمة مع خصومها على أن ينفذا فيها سياستهم المضرة ٥٠ » (٥٠) •

ولم يخن سعدا ذكاؤه القـــانوني عنــدما نظر الى التصريح، ما اعترف به من استقلال وما تحفظ به عليه ، فوجد فيه شركا فقال : « أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئا فقــول غير صحيح وغير حقيقي . اننا اذا قبلناه لا نأخذ نسئا ونكون أعطبنا أنْفَسَ الأشياء • • اننا عملنا لرفع الحماية عنا فاذا قبلناه انتهينا لا بأن نشبت الحماية فقط بل بأن تشرك الأجنبي في حسكم بالادنا (١٥) » • أن التصريح صدر من جانب واحد ولكنه يفتح الطريق لتبادل الحقوق والالتزامات أى للمعاهدة • الجانب البريطاني يقوم بانهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، والجانب المصرى مطالب بتقديم ما يحقق « التحفظات » • فاذا تورط مصرى في اعلان قبول التصريح اجمالا ، فانه يكون في الحقيقة قد أعلن قسوله للتحفظات ، أي تورط في تقرير حقوق عليه لبريطانيا أي عقد معاهدة ، أما حقوقه هو الواردة بالتصريح فلا تعتاج بداهة الى قبول منه • لذلك كان لابد في العمل السياسي الوطني المعاصر للتصريح ، أن يرفض التصريح ، الأن الرفض هو الوسيلة الوحيدة لعيزل التحفظات عن الاعتراف الحاصيل بالاستقلال . وصف سعد التصريح مرة بقوله « كمن يقول لآخــر أني أعطيتك ألفا الا ألف ٥٠ فهذا التصريح من غير التحفظات مليـــــ الملاحة كلها وجميل كل الجمال ولكنه بهذه التحفظات هو الحمساية · (04) « Laine

والحق ان كان سعد والوفد دائما شدودى البصر الى الاحتلال لا الى الحماية والاحتلال فى السياسة المصرية وقنها ، هو الفرق بين الأحرار الدستوريين والوفد • • وأصل الاستعمار البريطانى لمصر هو الاحتلال العسكرى لها ، الذى أمكن

به أن تنفذ السلطة البريطانية الفعلية الى أجهزة الحكم المصرى • لذلك كان شعار الحركة الوطنية منذ نموها بعد الاحتسلال ، ومن بدايات القرن العشرين هو الجلاء لتواجه به الاحتلال المسكرى • واستمر ذلك حتى ١٩١٤ حيث فرضت الحماية على مصر ، وقد تعلق نطر معتدى الوفد « ثم الأحرار الدستوريون » بعد الحرب العسالمية الأولى بانهاء الحماية فحسب ، وكان معنى الاستقلال لديهم قاصرا على أنهاء الحماية • بينما تعملق بصر الوفعد والحمركة الوطنسة بالاستقلال التام من حيث كونه انهاء للحماية وجلاء للقوات الأجنبية عن مصر ونفياً للنفوذ البريطاني عن الحكومة المصرية • كتب اللنبي الى كيرزون يقول أن الفكرة في برنامج عبد الخالق ثروت « هي أن ترجع مصر الى الاحوال التي كانت سائدة في مصر في ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية » (٥٣) أما عن موقف الوفد فقد ذكر سعد أن أبسط الفلاحين يعرف الاستقلال « بأنه خروج الانجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم » ، وتساءل ماذا يفيد مصر من لفظ الاستقلال ، « وجنود الانجليز يروحون ويغدون في أرضها ويقيمون في تكنساتها وطياراتها تنحلق في سمائها وفوق رءوسها وموظفوها في الماليــــة والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون في جميع الشئون الداخلية »• وذكر أن الزايا المنوحة لمصر « مهددة في كل وقت بوجود عساكر الاحتلال في مصر » (٥٤) ٠

### حكومة الوفد والتصريج:

أفرج عن سمع زغلول في ٢٧ مارس ١٩٣٣ ، فترك معتقله بجبل طارق الى فرنسا للاستشفاء ، وأفرج عن باقى المنفيين في سيشل في ١٤ مابو وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وعاد سعد الى مصر في ١٧ سبتمبر فاستقبل بمثل ما استقبل به في عمودته الأولى في أبريل ١٩٣١ ، وخاض الوفد معه الحملة ضد الأحمرار الدستوريين

وتصريح ٢٨ فيراير ، وقاد المعركة الانتخابية التي أسفرت عن كسب الوفد أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يحصل الأحرار الا على ستة مقاعد ، وسقط أقطابهم أمام مرشحي الوفد ، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصـــمهم الوفد ومنهم يحيى ابراهيم رئيس الوزراء ، وحصل الحزب الوطني على أربعة مقاعد ، وبذلك تهيأ الوفد وسعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستــورية بعد الثورة ،

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة ، وهزيمة الأحرار، كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية في نطاق تصريح ٢٨ فيراير ، فلم يتحقى لواضعى التصريح أن يحصلوا على « معاونة الرجال ذوى النفوذ » لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد ، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز ، وظهر أن نتيجة اعماله ليست ـ على الأقل ـ مضمونة الكسب للانجليز على ما كان يؤمل اللنبي ه

والحاصل أن سعدا والوفدين والوطنين عاسة ، ترددوا فترة يبا اذا كان من الملائم أن يرأس سعد الوزارة ، وذلك حذر المواجهة الرسمية مع الاحتلال التي قد تكشف عن ضحف الجانب المصرى ، وحذر أن يكون توليه الوزارة مما يفيد اعترافا على وجه ما بتصريح مراير • فلما حسم الأمر لصالح تشكيل سعد الوزارة ، حرص على أن يذكر في جواب قبول الوزارة الذي أرسله الى الملك فــؤاد في ٢٨ يناير ١٩٧٤ ، أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادى، الوقد « التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ٥٠ » وتحفظ في صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر

« اعترافا بأية حال أو حــق استنكره الوفد المصرى » قاصـــدا بذلك تحفظات تصريح ٢٨ فبراير • فلما افتتح البرلمان في ١٥ مارس أشار الى « مهمة تحقيق استقلالها (البلاد) التام بمعناه الصحيح » • وان حكومته مستعدة للتفاوض مع بريطانيا « مفاوضات حرة من كل قيد نتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان •• » ثم أشار الى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله « وعلى مصر أن تنبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال » وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد ، مع استهداف الاستقلال التسام الحقيقي ، وان تولى الوزارة لا يعني اعترافا بتحفظات التصريح ، مع الحرص على التهاج سياسة خارجية مستقلة لا تعترف بامتياز ما لدولة ما يخالف الاستقلال التام ، وفي هذا رفض للتبليغ البريطاني للدول الأجنبيــة واعتبار مصر منطقة نفوذ بريطاني ، على ما سلفت اليه الاشارة •

وقد حسد في ٢٥ فبراير أن أجاب رامزى ماكدونالد رئيس بريطانيا على سؤال بمجلس العموم ، فذكر ان حكومته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ، واستقبل جوابه في مصر بموجة من السخط والاحتجاج ، وتوجهت مظاهرة للطلاب إلى سعد في وزارة الداخلية حيث خطب فيهم بأن لكل أن يصرح بما يشاء ، ولكن برنامج وزارته يفيد عدم الارتباط بأية تعهدات سابقة ، ولم يمض يومان حتى أصدر الوفد بينا بمناسبة مرور عامين على صدور التصريح احتج فبه على التصريح واستنكره واستنكر حديث ماكدونالد الأخسير ، ووصف التصريح بأنه خدعة هائلة « دبرها المستعمرون من الانجليز وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن » ، ومن أهم ما جاء فيه أن التصريح ككة وطنية

كبرى « لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه ، ذلك لانه يجعل مشروعا ما كان الى اليوم غصبا ، اذ يمنسح المجلترا لأول مرة في تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربعة ، هي في الواقع كل شيء • » (٥٥) ودل هذا البيان على أن موقف الوفد هو استخلاص الاعتراف بالاستقلال وحده وتخليصه من التحفظات بالهجوم على التصريح حذر أن يؤول أي موقف غير مهاجم على أنه قبول للتحفظات •

وبالنسبة لوجود القاعدة المسكرية البريطانية في مصر ، فقسد حدد سعد موقف وزارته في جواب ألقاه بمجلس النواب على سؤال عن المفاوضات في ١٠ مايو ، قال : « انبي أرى أن هناك تناقضا بينا من الاستقلال ووجود الاحتلال » فلما سئل عما اذا كان « وجمود الجنود البريطانية في أية بقعة بوادي النيل لا يتنافى مع الاستقلال قال ﴿ نَحْنُ مَتَفَقُّونَ عَلَى أَنْ هَذَا تَنَاقَضُ وَانَّهُ لَا مُنَاسِبَةً بِينَ الاستقلال والاحتلال » ثم أجاب على سؤال آخر بأنه كرئيس للحكومة وللوفد يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وان حكومته لا تدخل مفاوضة الا حرة من كل قيد « والا مستنكرة محتجة على أن للانجليز حقاً في الاحتفاظ بالنقط الاربع » • فلما سئل عن تصريحات ماكدونالد في ٨ مايو من تقيد حكومته بالتصريح ، قال انه لا يرتبط بما يصرح به رئيس وزراء بريطانيا ، ولكنه يرتبط بالدعوة التي ترد اليه ، فان كانت مطلقة دخل المفاوضة طليقا من كل قيد و « انى لا أدخل في المفاوضات الا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والســودان ، وان لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ولا أقرب منها بل لا أبقى في الحكومة أيضا » ثم أدلى بحديث لمراسل التايمس في ٢١ مــايو ، أكد فيــه تصريحاته السابقة و « ان دخوله في أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أي قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمي بالنسبة لمصر ٠٠ » وأنه

يرفض المفاوضة طبقا لما صرح به ماكدونالد على أساس تصريح ٢٨ أبراير ، ثم قال « أنه من السهل التسوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول أنى اتفاق يكون مرضبا المطامع الاستعمارية ٥٠ » ثم استنكر دعوى بريطانيا حماية قناة السويس كطريق للمواصلات ، وهو التحفظ الأول في التصريح الذي يبرر به الاتجليز وجودهم العسكرى بمصر فقال «حماية القنال هي ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وأن للمربطانيا العظمي مصالح كما أغيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام المملاحة ، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدما وهي مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمي ٥٠ » ثم أشار الى ادراكه لأن حكومة ماكدونالف رحزب العمال ) لا تستطيع اتصام تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا ، ولكن « لا تنتظر مني بلا شك أن أقوى مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر » (٥) ،

أما بالنسبة للموظفين البريطانيين ، فان الحكومة الوفدية وان لم تتخذ موقفا حلسما بشانها ، فقد تشكلت مد من خلال المواقف الجزئية والتصريحات الرسمية ملامح سياسة تفيد لو قدر لها التمام القصاء الهيمنة البريطانية عن أجهزة الحكم المصرية ، يذكر الأسستاذ الرافعي ضمن أهم ما اتخذ البرلمان الوفدي من قرارات ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتسلال البريطاني في مصر من الميزانية ، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٦ ولم تنقطع الميزانية ، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٦ ولم تنقطع مصريين يمثلون الحكومة المصرية لدى الشركات الأجنبية بدلا من الختيار أجانب لهذا العمل (جلسة ١٥ يونيو) فضلا عن الشروع في تقرير استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية ومسحب الودائم المصرية من بنك انجلترا (جلسة ٩ يونيو) (٥٧) ، والأهم من ذلك في

مسألة الموظفين ما يذكره اللورد لويد من أن مجلس الوزراء اتخــذ قرارا بدمج ميزانيتي كل من المستشارين المالي والقضائي بالميزانيسة العامة لكل من وزارة المالية والحقانية ، وكان ذلك هو الخطوة الأولى تجاه نفي سلطة كل من هذين الموظفين في التدخل الفعال • وما لبثت حكومة الوفد في أواخر عهدها أن شرعت في رفض تجديد عقد اشتغال سير أموس المستشار القضائي في ١٨ نوفمبر (٥٨) • وفي ١٧ مايو أجاب سعد بمجلس النسوات على سسؤال عن سردار الجيش المصرى ، وكان انحلم ما دائما منذ مدانة الاحتلال فقال : « ان سردار الجيش المصرى هو موظف ومرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه في أعماله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية ، ولا يتفق مع كرامة الـــدولة المصرية أذ يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الادنى أيضًا • ولكن هذا كان من قبل • ويجب علينا أن نمحوه • كما أن اقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل • وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك ٥٠ كلنــا ولا شك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق مه مصريا ، هذه أمانينا وهذا ما نسمي اليه ٥٠ » وفضالا عن ذلك كانت الحكومة تنهج سبيل المناوأة لكبار الموظفين البريطانيين حضا لهم على اعتزال العمل (٥٩) . ثم كان تعيين محمود فهمي النقراشي وكبيلا لمحافظة القاهرة ثم وكيلا لوزارة الداخلية ، مما قصد به اقتحام الوزارة الوفدية لأجهزة الأمن التي يشرف عليها البريطانيون بواسطة مؤظفيهم الكبار . وقد أثار ذلك حذر الانجليز بالنظـر الى هــذا الهدف ، وبالنظر الى أن النقراشي كان من أصلب العناصر وقتها ومن النشطين في التنظيم السري للوفد من قبل •

وفضلا عن ذلك ، فإن مسألة تعويضات الموظفين الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة ، كانت من المسائل التي أولاها الانجليز أهميت خاصة في مفاوضاتهم منذ ملنر وضمنوا مشروعاتهم نصوصا تضمين التعويض السخى لهؤلاء الموظفين • ولم يكن المفاوض المصرى يمانع في مبدأ المعاملة السخية لهم سواء كان ســعديا أم عدليـــا • وبعد أنّ صدر تصريح ٢٨ فبراير وأعد الدستور وآذن عدد الموظفين الأجانب في مصر بالنقصان بنــاء على ما ثبت في مذكرة اللنبي في ٤ مارس ١٩٢٢ التي سلفت الاشارة اليها ، أصدرت وزارة يحيى ابراهيسم القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تضمن أحكاما بما يعصل عليه التاركون من تعويضات سخية ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية كتبا في هذا الشأن تضمن أن يكون لتلك الاحكام قوة المعاهدة الدولية فلا تستطيع مصر من جانب واحد بعدها تعديلها . وحاول سعد بعد توليه الوزارة أن يعــــدل من تلك الأحكام فلم يوافــق الانجليز • وأثير الموضوع بمجلس النواب، ودفع نواب الحــزب الوطني ســعدا لأن يستنكر هذا القانون ويعتبره « ضربة على الخزانة ونكبة على أمـــوال الأمة وانه سابق لأوانه ، بل أقول انه مخالف للدستور » (جلسة ٢٤ نونيو ) • ورغم أن سعدا أبقى العمل بهذا القانون باعتباره اتفاقا انعقد بين الحكومتين فلا يملك طرف واحد وقفه • الا أن الاثارة التي حدثت بشأنه تركت ظلالا كثيفة على العلاقات بين البلدين •

الباب النشان **السودان فى السياسترالمصرية** 

# | السودان بين مصروَبريطانيا

### بريطانيا والسودان :

السودان ، لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من الفرن العشرين ، ووجه الصعوبة أن الانجليز مع رفضهم العنيسد الاستجابة لمطالب مصر في الاستقلال والجلاء ، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة في الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان ، ووجه التعقيد ان الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادي المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لا يشترك فيها السودانيون ، مع مطالبتها في الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر ، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية ، وبدت السسودان «مطلبا» لمصر وليست شريكا في كفاح جامع من البلدين ، وبدا التناقض بين التكوين المصرى القاصر المحركة الوطنية وبين هدفها

السوداني . رغم انه هدف يتعملق باستقلال السودان وجملاء الاستعمار عنه .

توحدت السودان مع مصر على عهد محمد على بطريق الضم العسكرى • وهو أسلوب لتكوين الدول وتوحيد الشعوب لم يكن شاذا في التاريخ حتى القرن التاسع عشر ، بل يبدو أنه كان النمط الغالبُ لحركات التوحيد خلال ذلك القرن • وكما أن نهضة مصر قد بدأت على يد هذا الوالي من خلال المؤسسة العسكرية وبواسطة الحكم الفردى المستيد ، فإن حركات التوحيد كان يمكن أن تجرى على النمط نفسه ، وفي نطاق هذا السياج ، كان يمسكن أن يجرى على مدار السنين الامتزاج بين البلدين ، مستندا الى اشتراك المصريين مع غالبية السودانيين في اللغة والدين ( الاسلام والمسيحية ) وتشاك النيل ، وفضلا عن الاشتراك في مقاومة حسكم استبدادي واحسد ومقاومة الغزو الاستعماري الغربي ، وهي مقاومة تصاعدت في انتفاض كل من الشعبين في الثورتين العرابية والمهديةفي السنين الأولى للثمانينات من القرن التاسع عشر • كان يمكن ذلك لولا أن سقطت مصر في تلك الفترة فريسة للمطامع الأوربية عامة وللاحتلال البريطاني خاصة. وقد احتل الانجليز مصر وهزمت الثورة العرابية وأمر الاحتلال باخلاء الجيش المصرى للسودان في ١٨٨٤ ، فلما استقال شريف ياشا رئيس الوزراء رافضا طلب الاخلاء ، حل محله نوبار ليلبي نداء الانجليز ٠ وفي ١٨٩٦ بدأت العودة للسودان بقوأت الجيش المصرى وقيادة بريطانية على رأسها اللورد كيتشنر • وسقطت السودان في ١٨٩٨ •

تهدأ المسألة السودانية في السياسة المصرية باتفاقية ١٩ ينسابر ١٨٩٩ التى عقدها المعتمد البريطاني اللورد كرومر مع وزير خارجية مصر بطرس غالى باشا ، وبها نشأ الحسكم الثنسائي للسسودان ، وبها

سيطر الانجليز منفردين عليه ، حتى لم يعد لمصر فيه الا عمام على سارية وعمامة على رأس قاضى القضاه ودعاء للخديوى في خطبسة الجمعة ، نصت الاتفاقية على أن يمين حاكم عام للسودان يجمع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية ، يمين بقرار من خديوى مصر بنساء على طلب الحكومة البريطانية (مادة ٣) ، وهو من يصدر القوانين التى تسرى على السودان ويباغها الى المعتمد البريطاني بالقاهرة والى مجلس النظار المصرى (م ٤) ، ولا تسرى على السودان القوانين المصرية ولا الامتيازات الاجنبية ولا تمتد اليه سلطة المحاكم المختلطة (م ٥ ، ٢ ، ٨) ولا يمين قناصل أجانب به الا بموافقة بريطانيا (م ١٠) ، ويعتبر السودان كله تحت الاحكام العرفية فلا ترفع عنه الا بقرار من الحاكم العام (م ٩) ، وكانت مدينة سواكن خارجة عن الاتفاقية لأن مصر لم تكن جلت عنها من قبل ، فأجرى اتفاق ثان في الايوليو ١٨٩٩ ضم سواكن الى نظام الاتفاقية الأولى ،

عين كيتشنر حاكسا عاما ، يعاونه رينجالد وينجت رئيسا للمخابرات وسلاطين باشا ، ثم حل وينجت محل كيتشنر في ديسمبر ١٨٩٨ حتى ١٩١٦ ، ثم السير لي ستالئه حتى اغتيل بالقاهرة في نوفمبر ١٨٩٨ وكان كلا من هؤلاء سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان ، وعلى يدى وينجت خاصة تم بناء أجهزة الدولة هنالئه ، تبلورت الادارة السودانية تحت الحاكم العام في ثلاثة سكرتيرين ، مالى وادارى وقضائي لكل منهم مساعد ويتبع كلا منهم مديرو الادارات المركزية ، وفي ثمانية مديرين وثلاثة محافظين يحسكمون الأقاليم الاحد عشر ، ويتبع كلا من هؤلاء منتشون على رأسهم مفتش عام بتصل بالحاكم العام رأسا كمستشار له ، ويتبعهم مأمورو المراكز ووكلاؤهم فقد كان غالبيتهم من المصرين ، كما كان كلهم تقريها ووكلاؤهم فقد كان غالبيتهم من المصرين ، كما كان كلهم تقريها من ضباط الجيش باعتبار خضوع المودان للحكم العرفي العسكرى.

بنص الاتفاقية • والحاكم العام كحاكم عسكرى عرفى يجمع في يديه سلطات التشريع والتنفيذ والاشراف على القضاء ، كسلطة فردية استبدادية كاملة مطلقة • وهم جييعا الا ما ندر بريطانيون أو مصريون من رجال الجيش المصرى • وبهذا تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون وقتها وظائفه القيادية وضمين الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم • وفي ١٩١٠ انشيء مجلس الحاكم العام كمجلس استشارى يضم السكرتيرين الثلاثة وعددا آخر من الانجليز ، ويناقش الميزانية والقرارات الهامة ، ولم يكن فيه في أى وقت مصرى واحد • ويجرى اختيار الموظفين كلهم انجليز وغير انجليز بواسطة الحاكم العام • بعير رأى ولا مشورة من مصر •

فى السنوات الأولى لاحتىلال انسبودان ، أدخلت الادارة الانجليزية مجموعة من القوانين توخت فى معظمها أن تجىء على نسق القوانين الانجليزية بالهند ، ومنها قانون حجج الأراضى وقانونى العقوبات والاجراءات الجنائية ( ١٩٩١) ، وقانون القضاء المدنى فصل البناء التشريعي بالسبودان عن مثيله بمصر ، واطرد اصدار فصل البناء التشريعي بالسبودان عن مثيله بمصر ، واطرد اصدار التشريعات بأمر من الحاكم العام وحده وفقا لاتفاقية الحكم الثنائى ، السمروع اتفاقية بهم من الحاكم المناء أما صلة مصر بهذا الأمر فيلزمها بعض التفصيل ، اذ أعد كرومسر مشروع اتفاقية ١٩٩٩ متضمنة فى مادتها الرابعة ، ان الحاكم السام يصدر القوانين بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من الحكومة المربطانية ( المعتمد البريطاني) ، أما القرارات الادارية والتنفيذية قليلة الأهمية فتصدر من الحاكم العام مياشرة ، ويكتفى والكن كرومعدل عنذلك، واقترحعلى حكومته في ١٤يناير ١٨٩٩حذف

أية اشارة الى السلطة المصرية على قوانين السودان ، مبررا الحذف بالحرص على صيانة السودان من نفوذ الامتيازات الأجنبية اليه من خلال السلطة المصرية ، ومبررا اياه أيضا بأن تلك السلطة من شأنهـــا الانتقاص من سلطان الحاكم العام أمام السودانيين . ويبدو انه أقنع الحكومة المصرية بهذا التعديل ، وكانت تلك الحكومة سهلة الاقناع بأى نصح « ملزم » يبديه كرومر ، بأن ثمــة التزاما غــير مكتــوب يوجب على الحاكم العام عرض مشاريع القوانين عليها قبل اصدارها رغم الحذف • وفي يوم ابرام الاتفاقية أرسل كرومــر الى كيتشنر صورة منها ، وأوصاه بوجوب اطلاع رئيسي مجلس النظار المصرى على أى اجراءهام ليوافق عليه قبل اصداره (٦٠) • واستمر اتبـــاع هذا التقليد حتى ١٩١١ عندما كان كيتشنر معتبدا بريطانيا بالقاهرة فقرر اصدار القوانين هناك بمجرد موافقته ، والاكتفء بتبليغها الى مجلس النظار المصرى بعد صدورها . ولا يبدو أن كيتشنر استشار مصر وأبلغها بهذا التعديل ، ولا يظهر أن حكومة مصر أبدت أدني احتجاج ، وقد لا تكون لاحظت أن تغييرا حدث . وجرى الأمر معـــد الذي يناقشها مع المستشارين المالي والقضائي بصفتهما البريطانية لا بحكم كونهما موظفين في حكومة مصر النم ترد للحاكم العسام لاصدارها حسب التوصيات وتطبع في « السودان جازيت » ، ثم بعد ذاك ترسل صورة منها الى المعتمــد البريطاني ، ومنه الى المستشار المالي ، ومنه الى سكرتير مجلس النظار المصرى ، وبذلك تكون الحكومة المصرية قد أخطرت (٦١) • وقد تأكد انفصال السودان عن مصر من الناحية القانونية بحكم أصدرته المحسكمة المختلطة في ١٠ أبريل ١٩١٠ في قضية رفعها مقاول على الحكومة بمناسبة ما نفده. من أعمال في ميناء بورسودان، فقضت المحكمة بعدم اختصاصها على. أساس انفصال السودان عن مصر وعدم سريان الامتيازات الأجنبية هناك (٦٢) •

نفذ الانجليز مشروع استعمارهم للسمودان ، بالمال المصرى والرجال المصريين ، بالميزآنية والجيش . ومنذ ١٨٢٠ قذفت مصر الى السودان بعشرات الآلاف من رجالهـ وبالملايين من الجنيهـات من أموالها لبناء الدولة الواحدة في وادي النيسل • وأتي الانجلسز ليصنعوا من هذا العنصر اداة تدعم سيطرتهم على مصر والسودان معا . وكانت سيطرتهم على كل من القطرين مما يدعم السيطرة على الآخر • ومصر المأمورة بالنصائح البريطانية الملزمة ، تقــدم المــال والرجال لتنفيذ المشروع البريطاني ، ولتحمل في نظــر السودانيين بعضا من أوزار السياسة البريطانية ، مما يزيد مستقبلا من التباعد بين القطرين ، ولم تتأت مشكلة مصر في السودان من فسلد سياستها ، بل تأتُّت من أنها لم تكن لها سياسة أصلا ، وان قرارها المصرى كان يحمل الارادة البريطانية لا ارادتها هي . وهي في ضعفها ان رفضت تقديم الجيش والمال فصل الانجليز السودان عنهما لصالحهم لا لصالح السودانيين ، وان قدمتهما دعمت حكم الانجليز له ، والمغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقيضه • بلغت ايرادات حكومــة السودان في ١٩٠٠ حوالي ٨ آلاف جنيه فقط ، ووصلت مصروفاتها الى ٢٥٠ ألف جنيه ، وكان على مصر أن تسد العجسز (٦٣) • واطرد ذلك فصارت جملة ما أدته مصر سدا لعجز حكومة الســودان ٣ر٥ مليون جنيه حتى ١٩١٢ ، فضلا عن مبلغ مماثل أدته قروضا لاقامة مشروعاتبالسودان حتى ١٩١٤ ، وشارفت الجملة حوالي ١١ مليون جنيه حتى ١٩١٤ (٦٤) • ويظهر جسامة هذا المبلغ ان متوسط الايراد العام السمسنوي بمصر وقتهما كان يتسراوح بين ١١ - ١٧ مليسون جنيه (٦٥) • ولا يدخل في هذا المبلغ نفقات الجيش المصرى المقيم

بالسودان ولا مرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين العسكريين التى تؤدى من ميزانية وزارة الحربية المصرية (٦٦) .

يذكر داود بركات ان الجيش المصرى والسودان أمر واحمد لا فرق بينهما • وهو نظر صحيح في عمومه، سواء على أيدي المصريين قبل ١٨٨٢ عندما كان الجيش يقوم بيناء المرافق فضلا عن مهمت، الرئيسية ، أو على أيدى الانجليز بعد ١٨٩٩ عندما جعلسوا حسكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة (٦٧) • وقد فكر الانجليز غداة فتحهم مصر في ألا ينشأ جيش مصرى قط ، ثم عدلوا عن ذلك الى تكوين جيش صغير يساعد في ضبط الأمسن عند الضرورة ، وعند الشروع في العودة للسودان زيد الجيش عددا وعدة وتدريا ليمكن يه النجاز هذا الأمر • حتى اذا استعيد السودان احتفظ بالنجزء الأكم من الجيش هناك ليبقى بعيدا عن أرضه وشمعبه في مصر ، وليمكن بهذا الابنعاد وبالسيطرة على قيادته ، ضمان الا يتكرر ما حــدث منه أيام العرابيين ، وليمكن بوجوده في السودان استخدامه لصالح أداة الحكم البريطاني • وهكذا خفض الانجليز نفقات سيطرتهم على كل من مصر والسودان الى أقل حد ممكن • وما لبث أن تحـول على أيديهم بالسودان من جيش محارب الى قوة بوليس حربية ، فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ومن الأسلحة الثقيلة الأمسر الذي أدي بهم الى التمرد في يناير ١٩٠٠ ، ثم شتت وحدات صغيرة تنتشر في أنحاء السودان ويفصل بين كل واحدة وأخرى مئات الأميسال بما يصعب معه تكرار التمرد منه • وفي الوقت نفسه جرى بالتدريج انقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء وحدات سودانية بدملة كنواة لحش سوداني تستخدمه الادارة الانجليزية بعد فصل السودان عن مصر ، وكمحاولة للتفريق بين العنصرين (٦٨) • وفي الوقت نفســـه ألقى على عاتق الجنود المصريين تشييد المرافق والمباني في هــذه الفترة ، وجرى بواسطة مصلحة الاشغال العسكرية التابعة للجيش ،

مد خطوط السكك العديدية وأسلاك البرق في ظروف وصفها أحد المعاصرين بقدوله أن تحت كل شير من تلك الخطوط جشة لجندي مصرى (١٩) • وأنشئت كتيبة للسكك التحديدية تقوم بأعمال التفتيش والصيانة الدائمة ، كما شيدوا ميناء بورسودان فضلا عن المباني الحكومية وثكنات الجنود والورش والمستشفيات والسجون والمدارس في كافة مدن السودان (٧٠) •

اذا كانت وظائف المصريين بجهاز الادارة لا ترتفع عن مأمورى المراكز ووكلائهم ، فقد كان نشاطهم لا يتجاوز اجراء التحقيقات الادارية وتحصيل الضرائب ، ويجرى تحصيل الضرائب باستخدام العنف مما أظهر المأمورين في أبغض الصور أمام السودانين ، وقد عين بعض المصريين وكلاء للمفتشين الانجليز فلم تكن وظيفتهم تجاوز ورابع بعض السلع الضرورية على التجار المحليين بأسسعار مرتفعة ، وما لبثت الادارة البريطانية ان أدخلت بعضا من السودانين في سلك وظائف المأمورين ووكلائهم ، كما عملوا على ادخال بعض من وظائف المحكومة المركزية (٧١) ، واستمرت خطة انقاص عدد الموظفين المصريين وزاد معدلها منذ ١٩١٥ ، وقد تضمنت مذكرة الوفد المصرى الى مؤتمر فرساى في ١٩١٩ ، « ان الموظفين المصريين يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز في المناصب يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز في المناصب المحدون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز في المناصب المعدون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال الموظفين الانجليز في المناصب السودان من أى موظف مصرى ماعدا الحاميات العسكرية التي تدفع مصر نفقاتها » (٧٢) ،

المهم من هذا الاستعراض السريع لأوضاع الادارة السودانية ، ادراك انها كانت في هيكلها وفي صمييها ادارة بريطانية استعمارية، على خلاف ما كان عليه الأمر بالنسسبة للادارة المصرية على ما سبقت الاشارة في صدر هذا الموضوع ، وأن النظر الى هياكل جهاز الحكم.

السوداني ، ليكشف عن أن كافة مراكز اتخاذ القرارات وتلقى المعلومات ودراســة المسائل كانت في يد الانجليز ، وكافــة مراكز الاتصال بين الادارات أو الجهات المختلفة كانت في أيديهم • ولم يبق للمصريين و لاللسودانيين معهم الا أن يكونوا مجرد أدوات فرعية للتنفيذ ، ولا ينبني منهما ، ولا من أي منهما جهاز ما . وقد أحيط . بهم في مستويات التنفيذ الدنيا على طريقة تعزل بعضهم عن بعض فلا يتصل جهاز بآخر في مجال عمله الا من خلال مستوى بريطاني . كما أحيط بهم بطريقة تعزلهم عن السودان المحكوم ، وذلك بالحرص على تكليفهم بما يولد البغضاء والشحناء من الأعسال ، وهي في الأساس جيابة الضرائب واصطناع العنف فيها ، وقمع الانتفاضات الشعبية . وذلك كله فضلا عن ازكاء التنافس بين طوائف المصريين السميودانيين والسميوريين • وبهنذا كمانّ المصريون في الادارة السودانية معرولين عن الاتصال بالادارة المصرية الا من خسلال البريطانيين ، معزولين في الأساس عن احتمالات النشاط السياسي بين زملائهم السودانيين بحكم المنافسة ، معزولين عن السرأى العمام السوداني نفسه • ونلحظ الظاهرة نفسها في الجيش المصرى البذي تحقق عزله عن الحكومة المصرية بواسطة القيادات البريطانية المسيطرة عليه ، وعن الرأى العام المصرى بابتعاده في السودان ، وعن الرأى العام السوداني بما كان يمارس بواسطَّته من قمع لحركات التحسرر السودائية •

وقد صحب ذلك تقطيع لممكنات الاتصال الاقتصادي بين البلدين ، وجد علامته الواضحة في انشاء ميناء بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحسر ، وتم انشاء الميناء في ١٩٠٩ بالأموال المصرية وبجهد العاملين المصريين ، كما أن خطوط السكك الحديدية تمت على أساس مقاييس لا تصمح بوصلها بالخطوط

المصرية من وادى حلفا الى أسوان • وتحقق فضلا عن ذلك انفصال فى التعليم • اذ أنشت كليسة نحوردون فى ١٩٠٣ لتكون بديلا عن التعليم المصرى هناك أو عن ارسال المبعوثين الى مصر ، وكانت نسطا من التعليم المتوسط الذى يمد الادارة السودانية بمن يشملون وظائفها الصغيرة • ثم أنشئت المدرسة العسكرية بالخرطوم فى ١٩٠٥ لتكون بديلا عن التعليم العسكرى المصرى وليلتحق خريجه وها بوحدات الجيش هناك •

واذا كان الحكم المصرى للسودان خلال القرن النساسع عشر، قد عرف ما لم تعرفه الادارة البريطانية بعد ذلك من اختيار السودانيين لوظائف الادارة العليا والمديرين والوظائف القيادية بالجيش ومنحهم الرتب السامية واشتراك بعضهم في الثورة العرابية واشتمال دستور العرابيين على تشكيل لمجلس النواب يساهم فيه السودان بعشرين عضوا ، اذا كان ذلك فان الدعاية البريطانية قد أمعنت في التركيز على مساوىء الحكم المصرى هناك مما كان صنوا لمساوىء الحكم نفسه في مصر ، وذلك لتأكيد العزلة بين البلدين شعبا وحكما • ودعمت تلك الدعاية بما ناطته الادارة البريطانية بالموظفين الصريين من جبابة الضرائب بوسائل العنف ، لتثير سخط السوداني على المصرى لا سخط المصرى من قمع الانتفاضات السودانية الشعبية • وقد لاحظ الباحث « المحزون » ، « اننا لا نقيم في السودان المصرى ، بل في مستعمرة انكليزية أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفسور المحكومين لا من هؤلاء ولكن منا نحن المصريين ٠٠ » كما لاحظ ان السودانيين يعتقدون « أننا أداة تمكين المستعمرين من رقاب المستعمرين ، وآية ذلك عندهم انه كلما هم السودانيون بخلع نير الانكليز أصلتهم النيران أيد مصرية ورءوس انكليزية » ثم حكى قصـة مؤداها أن السـودانيين كـانوا لا يردون على تحيته ان بدأهم بها الا بنظــرة الجفوة والبغضـــاء ،

اعتقادا منهم أن « جميع الترك وأولاد الريف » من الكفار لأنهم استنصروا بغوردون في حكمهم • ثم يقول ان السوداني « مغبون مظلوم ، لا يستطيع أن يدراً عن نفسه ذلك الظلم المبين الا بالضراعة الى الله أن ينقذه من استعمار الانكليز والمصريين على السواء ، بل المصريين على الأخص لأن المصريين على الأخص لأن المصريين هم الذين يتولون جباية الضرائب التحادمة ويستعملون في جبايتها الطرق التي ذكرتها لك • • » ويأسف آن يتحمل المأمورون تبعات تلك الأعمال الشائقة دون أن يأخذهم الإلىء والشمم الافي النزر اليسير من الحالات (٧٣)

#### مصر والسودان قبل ١٩١٩ :

لا ينحظ ان الحكومة المصرية وقتها قد عارضت في واحدة من للك السياسات البريطانية و كانت خاضعة للنصائح الملزمة ، بها أجلت جيشها عن السودان في ١٨٨٦ ، وبها عادت اليه في ١٨٩٦ ، وبها أبرمت اتفاقية الحكم الثنائي و هي حسكومة بلد بمحتل و فلا يكاد يلحظ في هذا الثائن الا ما كان يذكر بمجلس شورى القوانين عند نظر الميزانية وعند الموافقة على الاعتمادات المالية الخاصة بحسكومة السودان ، من أن السودان يعتبر جيزه من مصر و انسا ما يستحق التتبع هو موقف الحركة الوطئية المصرية من مسألة السودان و

صادف دخول الجند المصرية السودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي ، فترة المهد للحسركة الوطنية الديمقراطية المصرية في القرن العشرين ، وكان لاحداث السودان تلك ردود فعسل عليها ، خطب مصب علتي كامل في ٢٣ ديسسمبر ١٨٩٨ يقسسول ان مصر فتحت السودان بأموالها ودماء أبنائها الذين جاهدوا « في سبيسل استرداد السودا ، ثم تسلم الى الدولة المحتملة هذه البلاد الزاخرة وهي من مصر الروح والفؤاد » ، ثم جاء توقيع اتفاق ١٨٩٩ مفاجأة أسسيفة

للرأى العام المصرى ، لم تسبقه مقدمات ولا مفاوضات ولا أخبار تنبىء عنه • نشر مصطفى كامل بصحيفة فرنسية خطابا في ٦ فبراير أبان فيه أن الاتفاقية « باطلة قانونا » لمخالفتها للفرمانات السلطانيــة التي ناطت السودان بمصر ولم تجز لمصر النزول عن جزء من أرضها. وأهاب بتركيا وأوروبا الاحتجاج على الاطماع البريطانية ، مشيرا في ذاك الى أن من مصلحة دائني مصر الأوروبيين أن تكون مصر قادرة على دفع ديونها مما لا يضمن « الا اذا كان مالكا لمنابع النيل » ، وان لأوروبا أملاكا في أفريقيا « يهددها وجود الانجليز بالسودان ، وان بريطانيا تستهدف جعل أفريقيا هندا ثانية » • ثم خطب بلندن في ٢٦ يوليو ١٩١٦ ، فأشار الى أن السودان روخ مصر الذي ضحت من أجله بالمال والرجال فلم يعد لها فيه شيء (٧٤) • وجرت «اللواء» في كل مناسبة على التعرض لأمر الاتفاقية ، وهاجبت الحكومة لتوقيعها اتفاقية تسليم المجرمين مع حكومة السودان في ١٩٠٢ لأن ذلك يعتبر اعترافا منها بانفصال السُّودان (٧٥) . وترحمت على زمــان مضى رفرفت فيه أعلام مصر بنفوذها المطلق وأمرها النافذ حتى قرب خط الاستواء (٧٦) • وأشارت الى الخطر العظيم الذي يتهـــدد مصر من فصل السودان عنها بسبب وجود منابع النيل فيه ، وأشارت الى أنه ليس لمصر موظف كبير واحد هناك ، وحتى موظفى وزارة الاشـــغال المصرية يختارون من المهندسين الانجليز ، رغم أن مصر تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الجيش والادارة السودانية (٧٧) .

فلما نشأ الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ وضع فى مقدمة مبادئه أولا: « الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مسوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » ، وفى الخطاب الشامل الذى ألقاه مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ بمناسبة تأسيس الحزب ، أشار فى سطور قليلة الى بطلان اتفاقية ١٨٩٨ لابرامها تحت الضغط وبالمخالفة للفرمانات

السلطانية ، واحتج على التنكر « لحقوق مصر في السودان » (٧٨) . فلما رأس محمد فريد الحزب الوطني ، أمسار في بعض خطاباته الى موضوع السودان ، انتقد في ١٩٠٨ تسستيت الجيش المصرى فرقا صغيرة هناك ، واعتاد الحزب على الاحتجاج على توقيع اتفاقية المجمه في كل عام عندما تنط ذكرى توقيعها ، وذلك ببرقيتين ترسلان الى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد تضمن مؤتمس الشبيبة المصرية بجنيف في سيتمبر ١٩٠٩ تقريرين عن السودان أعدهما على الشمسي ومصطفى الشورجي ، كما تضمنت أعمال مؤتمر استكهام المسمى ومصطفى الشورجي ، كما تضمنت أعمال مؤتمر استكهام المبلان اتفاقية السودان ، وذكر محمد فريد أنه يقصد بالجلاء تحرير « وادى النيل العزيز » ، ولكنه عاد يقول « نحن أمة بالمبلاء تحرير « وادى النيل العزيز » ، ولكنه عاد يقول « نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا ٥٠ » مشيرا الى أن فكرة الأمة لديه قاصرة على مصر (٧٩) •

وان حزبى الأمة والاصلاح على المسادى، الدستورية الذين ظهرا مع الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ ، لم يشر واحسد منهما فى أى من بنود برنامجه الى مسألة السودان ، وقد ظهر فى ١٩٠٩ ما سمى بالحزب المصرى الذي أنشأه اخنوخ فانوس ، وهو تنظيم لم يتمتع بتاييد ما فى الحياة السياسية ، وأشار فى برنامجه الى « اعتبار مصر والسسودان التابع لها قسما طبيعيا واحدا لا ينفصل بعضه من بعض لمكون السودان مجسرى النيل فيه الى مصر أصبح جسزءا متمما لعيساة مصر » (٨٠) ، وهى صيفة لم تشر الى اسستقلال أى من مصر أو السودان وتؤيد فى عمومها اتفاقية ١٨٨٩ ،

والملاحظ أولا بالنسبة لموقف الحركة الجزيبة المصرية من مسألة السودان في الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ ، أن الحزب الوطني كان تقريبا الحزب الوحيد الذي أولى هذه المسألة جزءا من عنايته ، عسلى ان موقعه لم يزد عن أن يكون مجموعة من ردود الفصل للسياسات البريطانية بالنسبة للسودان • ولا تكاد تلحظ مبادرة تصدى بها الحزب لتلك، السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر ، الا الموقف « القانوني » من اعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، والا الاحتجاج الدورى المتكرر في المناسبات عليها • ويبدو الفارق واضحا بين موقفه ذلك ، وبين موقفه من مسألتي الجلاء والدستور في مصر • كان محمد فيد يؤكد ان أهداف حزبه « الجلاء عن مصر وانشاء مجلس نواب وتأسيس حكومة أهلية محضة » ، وكانت مؤتمرات الحزب السنوية على عهده ، تتضمن العديد من الدراسات والتصارير التي تحصط بمشاكل مصر في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والزراعة والتعاون والحريات والصحافة وغيرها ، ويأتي ذكر المسألة السودانية بها أحيانا في صبغتها العامة ، بطلان الاتفاقية وما يشور من حجج والهجوم على كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حسكومة السودان لعزله والهجوم على كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حسكومة السودان لعزله عن مصر ، قانونيا أو فعليا •

والملاحظ ثانيا ، أن الحركة الوطنية المصرية في مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، وفي موقفها العام بالنسبة للمسألة السودانية ، حصرت نظرتها اليه في اطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا ، وهي نظرة لم تكن تتسع لقيام السودانيين بدور فيها ولا لحساب دورهم ، وعلى هذا فان الحزب الوطني الذي بذل اهتماما طيبا في ذلك الوقت بالجانب التنظيمي من النشاط الشعبي ، فاهتم بتوحيد الحزب وتخليصه من الخلافات الداخلية ، واهتم بانشاء اللجان القرعية له في الاحساء من الخلافات الداخلية ، واهتم بانشاء اللجان القرعية له في الاحساء للفلاحين وانشاء مدارس الشعب ، وكانت مؤتمراته السنوية تتضمن متابعة لهذه النشاطات ، هذا الحزب لم يلحظ أن توجه بأي جهد من هذا النوع للسودانين ، ولا تلحظ محاولة قام بها للاتصال

يشعب السودان أو تبادل الاصداء معه • وان هذا الابتعاد قد يجد تفسيرا له في تصور مدى العنف والشراسة اللذين كان خليقا بحكومة السودان والاحتلال البريطاني ان يلجأ اليهما لضرب أية مصاولة للاتصال بين الشعبين ، وفي ضعف الحركة الوطنية المصرية وقتهما وكون الحركة الوطنية السودانية كانت لا تزال في عمر الأجنة • على أن هذا التفسير يمكن أن يواجه ، بأن القمع يمكن أن يفشل المحاولة ، ولكنه حتى في أعنف صوره لا يفسر عدم قيام المصاولة أصلا ، والظاهر وفق المتاح من وثائق التــاريخ أن المحاولة لم تقـــم أصلا ، وان ضعف الحزب الوطني لم يمنعه من أن يرعى جمعيات للاغتيال السياسي ظهر نشاطها في مصر منذ ١٩١٠ ، وعرف فيما بعد أنها نمتُ في أحضان الحـــزب الوطني ، رغم ما كان يتهدد هـــذا النشاط غير السلمي وغير المشروع من جبروت سلطان الاحتسلال . وان الشعب السوداني وان لم يكن قد تمخض عن حركته الوطنيـــة الحديثة ، فقد كان في انتفاضاته الدينية التي لم تهدأ في أنحاء السودان والتي يحسب عددها بالعشرات منذ ١٨٩٩ ، كان فيها ما يغرى بمحاولة الاتصال ، مع وجود المصريين هناك جيشا وموظفين بالادارة، ومن ثم فانه يتعين لفهم تلك المسألة النظر في وجهة الحسركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان .

والملاحظ ثالثا ، ان الحركة الوطنية المصرية نظرت الى السودان لا في اطار علاقة بين بلد هي مصر وأرض في اطار علاقة بين بلد هي مصر وأرض في السودان ، أرض يجرى فيها نهر النيل شريان الحياة لمصر ، أى روح مصر وفؤادها كما يقول مصطفى كامل ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن مبادىء حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد في العلاقات الدولية ، توحدت المانيا بقوة الجيش البروسى ، وتوحدت الطاليا بالسلاح أيضا ، وامتدت من قلهما روسيا القيصرية بالعسسرب ، وبالعنف كانت الممالك تنشئا قلهما روسيا القيصرية بالعسسرب ، وبالعنف كانت الممالك تنشئا

والدول تؤسس والبلدان تتوحد • «والفتح» مبدأ يكاد يكون مسلما في ذلك جميعه ، ولم يكن العنف في السياسة الدولية قاصرا على الغزو واستعمار الأمم والشعوب • انما كان وسيلة تحققت به وحدات قومية كالمانيا وتأسست به دول على تعدد في القوميات كروسيا ، وامتدت به أمم الى أقصى الفيافي الممكنة كالولايات المتحدة • دخل محمد على السودان في ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامــل له التكوين العربي الاسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي ، وكان العثمانية (٨١) • وكان السودان ممالك ثبتي مضعوفة متناحرة • وجاء دخول محمد على السودان باذن من السلطان العثماني باعتبار ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس عشر (٨٢) • وان غلبة العرب والاسلام بين السودانيين ، لمما يترجح الجامعة الاسلامية السائدة وقتها . وفي نطاق هذا المفهوم السمائد وقتها يجيء صنيع محمد على باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو والاستعمار ، وذلك أيا كانت بواعثه السياسة الشخصة . كما كان يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التمسرد على السلطنة العثمانية لا غزوا واستعمارا ، وكما كان يفهم صنيعـــه في الجـــزيرة العُربية باعتياره من سياسات قمع الثورات لصالح السلطان العثماني لا الغز والاستعمار . وفي هذا الاطار التاريخي جاء فهم رجال الحركة الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان في بداية القرن العشرين باعتبار تكرر على ألسنتهم الحديث عن «حق» مصر في السودان وسيادة مصر على السودان ، وفتح السودان ، ولم يكن بعيدا عن أذهان هذا الجيل ما شاهده آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالا الى السودان جنوبا ، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنسوبا الى

قرب خط الاستواء و فاتسمت نظرتهم التحريرية بما يمكن أن يسمى الوطن الكبير ، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء امبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفمل على مشارف ذاكرتهم و واذا كان الباحث الموضوعي ينظر اليوم الى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، فان عليه التزاما بالموضوعية أيضا أن يضع في حسابه ظروف المصر وما كان يسوده من فكر سياسى و وان حديثهم عن السيادة المرية على السودان ، كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتبار وحدة الجامعة الإسلامية ، وكما أن اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعمارى لهذه السيادة ، والا لمارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطاني ، فان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعنى ادعاء بعق استعمارى

وأيا كانت الأسباب والظروف والملابسات ، وبصرف النظر عن محاكمة الماضى ، فان وضع المسألة السودانية فى اطار عسلاقة تنائية بين مصر وبريطانيا ، كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية فى تناولها لهذه المسألة و وان ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تغافل عن السودانيين وكان هو الجذر الأساسى الذى قاد الى انفصال الشعبين فيما بعد و

# ۲ نورق ۱۹۱۹ والسودان

#### الوقف من السودان :

لما قامت ثورة ١٩٦٩ ، لم ينطرح موضوع السودان بسرعة انطراح غيره من أهداف الحركة الوطنية • فلا تظهر اشارة اليه في حديث سعد وفهمي وشعراوي مع وينجت المندوب السامي في ١٣ نوفمبر ١٩٦٨ ، وهو الحديث الذي افتتح المواجهة المصرية البريطانية • فلما بدأت حركة التوكيلات المسمهورة لم ترد بالتسوكيل اشارة الى السودان وجاء قاصرا على مصر بعبارته الشهيرة « • • ان يسعسوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » ثم جاءت لائحة هيئة الوفد خالية من الاشارة اليه أيضا (مادة ٢ من اللائحة) •

وفى ٦ ديسمبر حسدد الوفد مطالبه فى المذكرة التى وجهها الى معتمدى الدول الأجنبية ، بأنها استقلال مصر التام وانشسساء

حكومة دستورية لها مع طمأنة الدول على امتيازاتها ودينها العمام وعلى حياد قناة السويس دون اشارة الى السودان (٨٣) ، وسهدو أن أول تحريك لموضموع السودان جاء في ثنايا مذكرة أعدها أمين بالرافعي في ٢٠ نوفمبر عن المسألة المصرية وتضمنت بندا عن « السمودان. المصرى وملحقاته » استعرض فيه أحداث السودان منـــذ احتلال مصر، وركز الحديث على بطلان اتفاقية ١٨٩٩ وعلى ما تكبــــدته مصر من نفقات في تعمير السودان ، وعن سياســة بريطانيــا عزله عن مصر ومخاطر تحكم حكومة السودان الانجليزية في مياه النيل • وذكر أن حياة مصر في اتحادها مع السودان ، واستنكر ما يثيره البريطانيون من استهداف مصر استعماره مؤكدا أن البلدين متمم كل منهما للاخر يخضعان معا لواجبات وحقوق واحدة ويتفقان في اللغة والدين والعـــادات والتقــاليد والطبائع (٨٤) • ويظهــر أن أول ما تدارك به الوفد موقفه من السودان ، ما أشار اليه سعد زغلول في خطامه الشهير بمنزل حمد الباسل في ١٣ يناير ١٩١٩ « من الفضلة ان نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السبودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » (٨٥) . ومن بعدها الطراد الحديث عن السودان • وقد جاء برنامج الحزب الديمقراطي المصرى يشير الى وادى النيل عامة • كما ورد في برنامج الحزب الاشتراكي المصري ما يشير الى تحرير مصر واقصاء الاسنعمار من وادى النيل (٨٦) .

يذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن خطة سسعد زغلول في مسئلة السودان حسبما سمعها منه في مجالسه في ١٩٢١ ، مؤداها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضوع مصر ، لأن مصر القوية تستطيع « الحصول على حقوقها كاملة في السودان » وان الوقد وافق بالاجماع على هذه الخطة في مشروعه الى ملنر (١٧ يولية ١٩٣٠) (٨٧) ، والحاصل انه لما بدأت مفاوضات سعد ملنر في ٥ يونيسه ١٩٢٠ ، لم تحظ مداولاتهم ولا مذكراتهم

باشارة الى السودان حتى انتهت الجولة الاولى من تلك المفاوضات في ٨ يوليه ، الا كلمة جاءت على لسان سعد في الجلسة الأخسيرة « اتنا لم تتكلم في مسألة السودان والسودان ومصر قطـــر واحـــد وكلاهما مكمل للآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما يحال من الاحوال ، بل لا غنى لأحدهما عن الآخر باعتراف كبار البريطانيين أنفسمم » فرد ملنر « هذه مسألة أخرى نرجىء الــكلام فيهـــا الى فرـــــــة أخرى » (٨٨) • ثم جاء مشروع الوفد لملنر في ١٧ يوليه متضمنا في مادته الأخيرة « ١٣ – مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص » ولم ترد بمشروع ملنر المقابل أية اشارة الى السودان • فلما قدم ملتر مشروعه الثاني (١٨ أغسطس ) أوضح انه لا يمس السهودان بحال وذكر في مقابلة مع المصريين في ١٣ أغسطس ان السودان « الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خــارج الكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا نظيما في أحوالهما • ونحن نرى اذ البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف •• ان السودان تقــدم تقــدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحدث في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان ٠٠ » ثم عسرج عملي ما لمصر من مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها مارا في السودان . ووعد باقتراح ما يزيل قلق مصر ويكفيها حاجاتها الحالية والمستقبلة ، وحرر خطاباً الى المصريين بالنص تفسه (٨٩) ،

ثم جاءت التحفظات المصرية على مشروع ملنر الأخير مشستملة بالنسبة للسودان على « ا \_ ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، ب \_ أولوية مصر نى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، ج \_ تمتع مصر فعالا بحقوق سيادتها فى السودان » (•) •

تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان ، فقطع في البداية باستحالة تسويته على أسس تسموية المسمألة المصرية مبررا ذلك بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصرى ، وبين الكثرة السودانية وعدم توحدها • وذكر أن الروابط بين البلدين واهيـــة ، واذا كان الدين واللمة يربطان مصر بعرب السودان فان زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، ومصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ولا ادمجته وجعلته بعضا منها • وكانَّ فتحها له في القرن الماضي نكبة عليهما معا • نم عرض لنظام حكم السـودان الذي يسيطر عليـ البريطـانيون ، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية في مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق اصلاح مليوني الفدان الممكن اصلاحهما • وذكر أنه اذا كان في تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فان « هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صــورتها خضــوع السودان لمصر •• » ومن ثم فان اتفاقية ١٨٩٩ تعتبر كافيـــة الآن • وبعد أن نصح بابقاء تلك الاتفاقية كاطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية ، أشار الى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصرى المحدود هناك ، وذلك بادخال نظام الادارة اللامركزية الذي يتيح للسودان المشاركة في الادارة المحلية للاقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية و « الغرض الذي ترمى اليه السياسة البريطانية بحب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للســودان ، وتقــرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل » • وان ضـــمان تلك المصالح يكفى لتسكين « روع المصريين » • ثم ذكر « ان وظيفتي الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتان في شخص واحد ، وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجيهة في الماضي ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون ذلك دائسًا . لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة » (١٩) ، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط ، بعد اذ أصبح وجسود بريطساني على رأس الجيش المصرى أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ١٩٦٩ ، ولكن لكي يكون الحاكم العام ملكيا أي معينا من لدن الحكومة البريطانية • كما استهدف التقرير فيما أوصى به ، منح الزعامات المحلية حق ادارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية ، وتعليم بعض السودانيين للحلول محل المصريين في الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الادارة المركزية بهم • وفي الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الادارة المركزية بهم • وفي على تلك الصورة (٩٣) ، منظما الاستعانة بزعماء القبائل والمشايخ في الادارة المحلية للاقاليم تحت اشراف مفتشي المراكز البريطانيين • كما توسعت الحكومة نسبيا من هذا التاريخ أيضا في تعيين خريجي كلية غوردون في الوظائف الفنية للمهندسين والزراعيين وموظفي البرق مما كان يشغله من قبل المصرون وجهدت في تخريج مساعدى الاطباء من مدرسة كيتشنر للطب (٩٣) •

ولما بدأت مفاوضات عدلى كيرزون واصل الطرفان بالجلسة المثنية (٢٣ يولية ١٩٣١) استعراض التحفظات المصرية على مشروع ملنر ، فلما جاء دور تحفظات السودان ، طلب عدلى ارجاء الحديث عنها « لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات ابعد مما هو وارد في هذا التحفظ » (٩٤) • ثم لم يتطرق الحديث اليها الا في الجلسة التاسعة عشر عند ذكر مستر لندس ان السودان « ملك مشترك » فاعترض عدلى بأن حق السيادة لمصر وحدها واشتراك مصر وبريطانيا يتعلق بالادارة فحسب « والسودان أرض مصرية » وحق مصر في السيادة عليه لا نزاع فيه ، ولم يكن رفسع العلمين المصرى والبريطاني عليه الا اتقاء لنفوذ الامتيازات الأجنبية اليه ، وذكر ان مصر لم يعد لها من واقع السودان الا مجرد أن تبلغ اليه ، وذكر ان مصر لم يعد لها من واقع السودان الا مجرد أن تبلغ

بقرارات الحاكم العام ، واذ الواجب أن تتقسرر حقسوق مصر فيسه بمظهر خارجي • ثم حدد عدلي مصالح مصر في السودان بأنها مياه النيل ، ووجوب تبعية جيش السودان للجيش المصرى واخلاصه لولى الأمر بمصر، وهجرة المصريين الى السودان وتمتعهم بكافة التسهيلات وبجميع الحقوق « وتموين السودان لمصر » وذكر ان هذا كله يرد على سبيل المثال لا الحصر ، ثم أكد على مسألة المياه بصفة خاصة ، فرد لندس بأن كيرزون مستعد أن يعترف « بقسمة مياه النيل » ، فاعترض عدلي طالبا أن يكون لمصر وحدها حق الرقابة على المياه لضمان الزراعة الحالية والمستقبلة ، فعقب لندس بأن لا حق لمصر في الانفراد بهذا الأمر ، وكل ما لها أن تشارك فيه (٩٥) . وبالجلسة التالية التي عقدها عدلي مع لويد جورج رئيس الوزراء (٢ نوفمبر)، أثار الحديث عن أهمية مصر للمواصلات البريطانية ، وتطرق الى تلك الأهمية بالنسبة لمواصلات بريطانيا الى السودان ، باعتبار أن ميناء بورسودان لا يكفي لضمانها ، فشاء عدلي أن يغلق باب النقاش عن السودان لأنها « مسألة لم يأت دورها بعد » رغم ان المفاوضات كانت في خواتيمها ، فتصدى له لويد جورج «لمصر شأن غير شأن السودان» واذا كانت بريطانيا تكتفي من مصر بمعاهدة تضمن مواصلاتها ، فهي لن تنزل عن مركزها بالسودان بالصورة نفسها • فأصر عــدلي على ارجاء الحديث عن هذا الأمر • ثم جاء مشروع كيرزون متضمنا في المادة ١٧ منه « حيث أن رقى السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مئونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أنْ تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة ماليــة تحدد قستها بالاتفاق بين الحكومتين • وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام • وعدا ذلك تتمهـــد بريطانيـــا العظمي بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من

آجل ذلك أن لا تقام أعال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا ، بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهنا مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » • وتضمن رد عدلى الذى رفض به مشروع كيرزون كله « أما مسألة السمودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بدلنا من أن نوجه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتم بما لها على تلك البلاد من حق السميادة الذى لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » (٩٦) •

كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان ، أن تفصله عن مصر بقدر ما تنفصل مصر عنها . وان يتزحزح الوجود المصرى المتواضع في السودان ، ما دام خضوع مصر ليريطانيا قد صار مشكوكاً في استمراره بعد ١٩١٩ • ورسم ملنر لهذا الهدف وسيلتين ، هما تعـــديل نظام الادارة السودانية بما يكفل تقليص الوجــود المصرى ، وتحين الفرص لفصل وظيفة الحاكم العام للسودان عن وظيفة سردار الجيش المصرى . لتصبح الوظيفة الأولى من سلطات ملك بريطانيا لا سلطان مصر • ثم جاء مشروع كيرزون لا يشير الى اتفاقية ١٨٩٩ ، بما ينبيء عن شروع الانجليز في التنكر للسلطة الشكلية التي يملكها سلطان مصر (الخديوي سلبقا) في تعيين الحاكم العام ، كما يتضمن تعهد مصر بتقديم العون العسكري أو المالي لحمسكومة السودان بما ينبيء عن حلول هذا التعهد محل احكام الاتفاقية المذكورة ، فضلا عن النص على خضوع القوات المصرية في السودان لأمر الحاكم العام ، بما ينسىء عن الرغبة في فصل منصب الحاكم العام عن سردار الجيش المصرى ، ويكون خضوع القوات المصرية للحاكم العام في هذه الحالة وفقـــا لنص المعاهدة ، بدل أن يكون هذا الخضوع مترتبا على كون الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصرى . ويفيد مشروع كيرزون أيضًا أن يكون التزام مصر بتقديم المال أو الرجال لحكومة السودان

البريطانية ، مقابل حصول مصر على مياه النيل وحقها في المشاركة في القرارات الخاصة بتوزيع المياه ، وأن تكون قرارات توزيع المياه شركة بين ثلاثة أطراف تسيطر بريطانيا عي اثنين منها ، هما السودان وأوغندا ،

### السودان في دستور ١٩٢٣ :

لما فشلت مفاوضات عدلی کیرزون ، صــدر تصریح ۲۸ فبرایر ١٩٢٢ مشتملا في تحفظاته الخاصة باستقلال مصر ، على مسالة السودان ، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لَها • ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقا بهذا التحفظ السوداني • اذ اضطرت لجنة الثلاثين التي أعدت مشروع الدستور المصرى ، الى مواجهة المسألة السودانية في أمرين ، تحديد لقب الملك ، وتحديد نطاق سربان الدستور • فنص المشروع في المادة ٢٩ على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان» ، وفي المادة ١٤٥ على أن «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » • ورأت اللجنة في هاتين الصيفتين أنهما تعترفان بأصل «الحق المصري في السودان» مما لم تجحده اتفاقية ١٨٩٩ ، وتنزلان في الوقت نفسه على موجسات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه الا بعد المفاوضة مع بريطانيا ، ومن ثم يكون الدستور قد أكد «حق» مصر دون أن يسس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتات على تحفظات تصریح ۲۸ فبرایر (۹۷) ۰

وأزعجه تحالف الانجليز مع الأحرار الدستوريين واستنسادهم اليهم مما من شأنه اضعاف تفوذه ، فبدأ مناوأته لوزارة ثروت وتقـــاربه مم الوفد . وتقارب الوفد مع الملك للاستفادة منه في مواجهــة حلف اللنبي ثروت الذي اتخذ خطة ضرب الوفد . وترتب على ذلك استقالة وزارة ثروت فبادر الملك في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٢ الى اسناد الوزارة الى محمد توفيق نسيم بغير استشارة اللنبي ، مما استاء له الانجليز . وبدأت الوزارة تعدل من مشروع الدستور بمسا يوسسع من سلطات الملك . وكانت الوزارة تستهدف لعداء الأحرار الدستوريين ، ولعداء الانجليز الذين لم يرضهم مفاضبة الملك لثروت حليفهم وتقساريه مع الوقد مما كان يهدد بافساد السياسة البريطانية التي خطط لها تصريح ٢٨ فبراير (٩٨) . وكان الانجليز قد اعترضوا على النصيين الخاصين بالسودان في مشروع الدستور على عهم وزارة ثروت ، باعتبار تعارضهما مع تصريح ٢٨ فبراير الذي قبلته تلك الوزارة وقامت على أساسه ، كما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ التي خلت من تلقيب الخديوي بخدیوی مصر والسودان ، ولأنه ان جاز اعتبار ملك مصر ملكا على جورج ملك السودان » (٩٩) • ويلاحظ من مطالعة مراسلات اللنبي وكيرزون حول هذه المسألة ، أن اللنبي صاحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير التي كانت لا تزال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فسرط التشدد أذ يؤدي الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به في أحضان الوفد كلية ، أو تقيم من العقبات ما يهدد انجاح سياست ، فاقترح على كيرزون صيغة وسطا ، تتضمن أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحاكم السودان » وانتعدل الصيغة الثانية الى « يطبق هذا الدستور على الأراضي المصرية ، باستثناء السودان • ولا يخل الحسكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأي حقوق لمصر في السودان » ، واقترح اذا لم يصل الطرفان الى صيغة يقبلانها ، ان تصدر الحكومة

البريطانية بيانا بمدم موافقتها على الصيغة المصرية ، وتعسلن أنه نمي حالة حدوث أي انتهاك لاتفاقية ١٨٩٩ ، فانها ستعتبر نفسها في أية مفاوضات مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأي مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر (١٠٠) • فرد كيرزون معترضا على صيغة اللنبي لأنها تتضمن أن السودان أرض مصرية ، وباقرار تلك الصيغة سيظي أن مريطانيا لا تستطيع أو لا تريا. أن تقف في وجب الادعاءات المصرية في السودان ، وانه مع حرصه على عدم حدوث قطيعة مع حكومة مصر، فان هذه القطيعة ستكون حتمية اذا أصرت مصر على تقسويض وضع بريطانيا الذي حدده تصريح ٢٨ فبسراير ٠ واقترح كيرزون نصين بديلين « الملك يلقب بملك مصر ، ولا يخل هذا الحسكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان » و « تجرى أحكام هذا الدستور على الملكة المصربة ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصرفي السودان » • فاذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فان بريطانيا ستسلم بيانا الى الحكومة المصرية يتضمن اتهامها بمحاولة الغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن انتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وإن الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر أنه على الحكومة المصرية أن تختار واحدا من هذين الحلين (١٠١) • فرد اللنبي مستحسنا عدم الجلاع حكومة مصر على هذا البيان الأخير حتى يظهر المدى الذي يمكن أن تصل اليه اقتراحاتها ، وأنه أطلع توفيق نسيم على النصبين المقترحين مِن كيرزون ، فذكر نسيم أنه قد صار في وضع صعب للعُماية ، وأن حكومته لا يسمها أن تقبل هاتين الصيغتين ، وقدم مذكرة غير موقعة بوجهة نظره ، فلما طالعها اللنبي أنذر نسيما بأن مسلكه يعتبر غير ودى بما سيترتب عليه من آثار بعيدة • وطلب من كيرزون أن يفوضه في الاتصال المباشر بالملك ليلقى عليه بيانا يتضمن فضلا عما سبق ذكره

أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق الى محاولات الملك فؤاد استرداد سلطته الاوتقراطية ، مما يعيد الى الذاكرة شرور النظم الفردية التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٦ ، فاذا أصر الملك على موقفه فانه سينشر هذا البيان (١٠٢) • وذكر في رسالة أخرى ان الملك يتقارب من الوفديين أملا في زيادة سلطاته ، وهم يؤيدونه أملا في الافراج عن سعد زغلول ، الأمر الذي لا يريده الملك ولكنه يتوقع أن رفض الإفراج عن سعد سيأتي من جانب الانجليز لا من جانبه • وان خطــة الملك الآن هي محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسـودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزادة من السلطة • وان الملك جذا يميل الى كسب الوقت على حساب الانجليز • وانه حتى لا ينجح الملك في القاء عبء تأخير اصدار الدستور على عاتق الانجليز يتعين انداره، واقترح اللنبي صيغتين تصدر أولاها اذا أصر الملك على التمرد، أو الثانية مي حالة ركونه الى الأذهان • مع الحرص على الاشارة الى أن بريطانيا في موقفها ذلك ليس لديها أية نية في المساس بحقـوق مصر الكاملة في استعمال مياه النيل (١٠٣) • ثم طلب أن يدعم تقديم تلك المذكرة باستعراض عسكرى لوحدات بحرية في ميناءي الاسكندرية وبورسعيد (٢٠٤) • ويبدو أن بريطانيا كانت تحاول في الوقت نفسه الاتصال بالخديوي السابق عباس حلمي . وثمة برقيــة من كيرزون الى اللنبي عن حديث مع السفير سيف الله يسرى باشا ، نصح فيه السفير الحكومة البريطانية بعدم اتصال وفدها في لوزان بالخديوى السابق ، خشمية أن يتسرب الخبر الى مصر عن طريق أنصار الخديوى ، مما قد يدفع الملك فؤاد الى الارتماء في أحضان الوفد . وكان سيف الله يسرى في هذا الوقت موضع ريبـــة الملك فؤاد لظنه أنه يتصل بالخديوي السابق (١٠٥) • فلما وافق كيرزون على هــذه الخطة ، قابل اللنبي الملك نؤاد في ٢ فبــراير ونبهه الى

الآثار الوخيمة التي تترتب على عناده هو وحكومته ، ثم تلا عليـــه بيانا طلب منه أن يوقعه بامضائه ، ويشتمل البيان على أن الحسكومة البريطانية ترى في النصين الخاصين بالسودان ما لا يتمشى مع اتفاقية ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ، وانهما يتضمنان تغييرا في الوضع الراهن بالنسبة للسودان ، وان الحكومة البريطانية لتأمل الا يكون اصدار الدستور موضعا للجدال ، وهي قد ألفت العساية استجابة لمصالح التمعب المصرى ، ولا تنظر بعين العطف للتأخير المستمر في منح المصريين حرياتهم الدستورية • وان الحكومة البريطانية اذكامل مي حل المسائل المعلقة بطريق المفاوضات ، فهي راغبة في تأسيس نظام دستورى بمصر يمكن أن تجرى المفاوضات بعده مع ممثلين وسمنيين للشعب المصرى ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان ولا حقوقها في مياه النيال . وان الملك فؤاد ليخول المندوب السامي في أن يبلغ الحكومة البريطانية ابه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور وانه يقدرها قدرها الخطير ، وانه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير .

ثم ذكر اللنبى للملك أنه اذا لم يوقع بامضائه على هذا البيان ، فان الحكومة ستنشر بيانا آخر تلاه عليه ، وهو يتضمن أنها لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وانها تعتبر مثل هذا الأمسر عملا غير ودى يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير ، مما ستعتبر نفسها ازاءه حرة في تحديد مركزها ، بفير أن يكون لدديها أية نية في المساس بحقوق مصر الكاملة في مياه النيل وان الحكومة البريطانية لا تدرك الأسباب التي تبعل الحكومة المصرية تستخدم مسالة الدستور لتصادر بها المفاوضات المستقبلة بشأن السودان ، وبهذا تضع الحكومة البريطانية في وضع تظهر فيه كنا السودان في عودة المؤسسات النيابية في مصر ، رغم أنها

مَا أَلَمَتُ الحِمَايَةِ الا تُوقِعَا لاقامة تلكُ المؤسسات ، وهي لا توافيق عَلَى التَّاخِيرُ المُستمرُ في اقامة الحريات الدستورية التي وعدت بها : وهو تأخير يتضمن استدامة النظام الاوتقراطي الذي تدينه الحكومة البريطانية . وهي تأمل أن تحل المسائل المعلقة بين البلدين بمفاوضات تنجري مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، الأمر الذي لا يتحقق الا في ظل نظام دستوري وهي « تراقب من وقت مضي بقلق جهود الملك (خُوادً) العنيدة لانتحال السلطة الاوتقراطية وتضع في اعتبارها شرور النظام الفردي الذي أدى الى تدخلها في مصر في ١٨٨٢ » • وبعد ذَّاكَ وجه اللنبي الى فؤاد رسالة شخصية منه أكد فيها على قلت حكومته من اتجاه الملك الى انتحال سلطات أوتقراطية في مصر ، وان الاوتقراطية الطليقة غير المقيدة هي ما أدى الى التدخل الأوروبي في نستون مصر والى الاحتلال البريطاني لها ، وأشار الى أن بريطانيـــا هي من منح فؤادا تاج مصر ، وهي راغبة في اقامة نظام دســـتوري حقیقی بمصر دون أي تأخير ، وان الملك فؤاد لا يدرك ما يوجب التحكم الدستورى من ضوابط على حركته السياسية • ثم ذكره بعدد من الأعمال التي تجاوز فيها الملك حدوده ، ومنها ابتعاده عن حزب ما ( يقصد الأحرار الدستوريين ) وتقاربه مع حزب آخر ( يقصـــد الوفد ) ، فضلا عن تدخله في الادارة والصحافة السياسية ، وحذره من أخطار هذا المسلك وأن الحكومة البريطانية التي أيدته في فترات صعبة ، يمكن أن تتخلى عن تأييدها له .

لم يكن الانجليز بطبيعة العال حريصين على النظام الدستوري المصرى ، الا بقدر حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستورين ، وضمان مشاركتهم في الحكم من خلال الدستور ، بما يكفل وضعا مستقرا في مصر وبما يمكن من حسم المسائل المعلقة في تصريح ٢٨ قبراير معهم ، فلما وجدوا الملك يناوى، مسلكهم هذا ويتقارب الى الوفد ، ويستغل نصوص السودان في الظهور بمظهر الحاكم غير

المفرط في «حقوق» مصر ، مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالدستور من سلطانه ، وملقيا بالمسئولية على الانجليز ، لما وجدوا ذلك أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الاوتقراطية محاولين فضسح مجاولاته تلك أمام الرأى العام المصري ، ومهددين له بتخليهم عنـــه وهم سنده الرئيسي . وقد أدرك الملك ذلك فور تلاوة اللنبي بياناته العديدة ، فاحتج لديه على اتهامه بالاوتقراطية ، وعلى أن لديه نيــة في العدول عن سياسة التعاون المخلص مع المندوب السامي ، وهي السياسة التي التزمها خلال السنوات الخمس الأخيرة ، والتمس من اللنبي أن يرجىء قبوله للانذار من السابعة مساء اليسوم نفسه حتى اليوم التالي . ليستطيع أن يجمس مجلس الوزراء ويشركه معه في المسئولية . وفي الوقت نفسه كان أحد مرءوسي اللنبي يقسابل توفيق نسيم ويسلمه صورا غير رسمية من البيانات السابقة ، وفي مساء اليوم ذاته اتصل نسيم باللنبي وعرض عليه صيغتين جديدتين لمسالة السودان ، ثم طلب اليه في الصباح أن يكون وزير الخارجية محمود فخرى هو من يوقع على البيان لا الملك ، لأن ذلك مما يتمشى أكثر مع « الأساليب الدستورية » فرفض اللنبي ، كما رفض وساطة قام بها روبرت رولو ( رأسمالي يهودي مصري من أصدقاء الملك فؤاد ) في الظهيرة ، وحدد موعدا نهائيا الساعة الواحدة والنصف ظهـــرا ، فاتصل سعيد ذوالفقار عارضا أن يوقع البيان توفيق نسيم ومحمود فخرى ، فرفض اللنبي مصرا على توقيع الملك شخصيا ، وهدد بأنه اذا لم يحصل على توقيعه فورا سيطلب مقابلته ، فهرول ذو الفقار الى القصر الملكي ثم اتصل باللنبي واعدا أن يصله البيان موقعا من الملك فؤاد في السابعة مساء . وفي السابعة أرسل البيان موقعا من الملك ولكن بصيغة معدلة ، فرفضها اللنبي فعاد اليه ذوالفقار في التاسعة مساء بالصيغة المقبولة أمضاها الملك بنفسه (١٠٦) .

هذا ما كان من أمر الانجليز مع المصريين • أما ما كان من أمـــر

النصين بعضهم مع يعض ، فان وزارة نروت لم تكن تعانع في حذف النصين الخاصين بارتباط السودان بمصر من الدستور ، بعد أن ظهرت معارضة الانجليز لهما ، وكانت صحف لندن تحض ثروت على الحذف، وتقول ان ثروت من الشجاعة بحيث يستطيع أن يصنع هذا الصنيع ، وبدا أن وزارة ثروت كانت تنوى عرض المشروع على الملك معلقة عليه بأنها رغم تأييدها لجنة الدستور بالنسبة لاعتبار السودان جن من مصر ، فهي ترى أن هذه المسألة مما يتعبن الاحتفاظ بها للمفاوضات التي تجرى مستقبلا بين مصر وبريطانيا ، ولكن ثروت قد خانت شجاعته أن يقف هذه الوقفة في ظروف كان مركز وزارته فيها محفوفا بالأخطار (١٠٧) ، ثم جاءت استقالته لتنقذه من هذا الحرج العظيم ، ورغم ذلك فانه بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان ، كانت ورغم ذلك فانه بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان ، كانت السياسة » صحيفة الأحرار الدستورين تهاجمه على موقفه هذا ،

أما الملك فقد بدا موقفه غامضا غير محدد على عهد وزارة ثروت و فلما أطاح بهذه الوزارة وشكل وزارة نسيم الملكية التى بدأ عن طريقها تصديل الدستور زيادة لسلطاته الفردية ، وتسويفا فى اصداره على الصورة التى رفع اليه بها من لجنة الثلاثين ، ظهر موقف الملك كمتمسك بنص السودان طبوحا منه لشمول مملكته بلاد السودان أيضا ، كما كان رائده من ذلك أن يظهر بمظهر التمسك بأحد المطالب الوطنية ازاء الانجليز ، الذين يتحالفون مسع الأحرار الدستوريين بما يضعف سلطانه في الحكم ، فضلا عن ان القاءه الضوء على نص السودان كان يمكنه من تأجيسل اصدار الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه و ولكنه الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه و ولكنه ينعدل عن موقفه كلية ويتنازل عن النصين منصاعا للمشيئة البريطانية وانحصرت محاولاته خلال تلك الساعات ، لا في المناورة للحفاظ بمركز مصر في السودان ، كما جاء بمشروع الدستور ، ولمكن في

المناورة ليتحمل نسيم عنه وزر حذف النصين ، فلما أصر المندوب السامى على توقيع الملك بنفسه على الانذار ، انصاع لذلك ، ولكن تحمل نسيم عنه أمام الشعب المصرى الوزر دون اشارة منه ولا من غيره الى مسألة التوقيع ، وفي نظاق ولاء نسيم للملك ، وانه كما كان يكرر في خطاباته الرسمية اليه « الخلام الخاضع المطبع والعبد المخلص للأمين » ، في هذا النطاق حاول نسيم أن يحفظ لنفسه أمام الرأى المام المصرى بعضا من ماء الوجه فقدم استقالت وترك الوزارة ، العندار البريطاني والى سابقة تمسك وزارته بالنصين ، وانه ما كان يقبل تعديل النصين الا استجابة الى « نداء الواجب نحو العرش » ،

أما الوفد ، فقد كان على سعة من المناورة والحيلة عجيب في هذه الفترة ، التي واجه فيها السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة تصريح ٢٨ فبراير ودسمستور ١٩٢٣ • واجمه تحمالف الانجليسن والأحرار ، بأن تحالف مع الملك • وأسمع الملك لأول مرة هتافات شعبية بحياته ، كانت غريبة على أذن الجالس على العرش • أدرك ان الملك يخاف الدستور ، وكان الوفد يخاف أيضًا من نظام دستوري ينشأ في غيبة الوفد بعد نفي واعتقال قياداته . وأدرك أن لابد من تحالف مؤقت يواجه حلف الانجليز والأحرار ، ولا بد من عزل الملك عنهما • فأيد وزارة نسيم الملكية في البداية على شروط وضعها ، ان يعاد المنفيون ويفرج عن المعتقلين وتلغى الأحكام العرفية • ولم تمض أسابيع حتى بدأ في ١٥ ديسمبر ١٩٢٢ ضغطه على الوزارة التي « تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصــبر والانتظار » ولكن طال الانتظار وفرغ الصبر • ثم زاد جــرعة الهجــوم عـــلى الوزارة في ٢٠ ديسمبر مستنكرا خطة الصمت وعدم الافسراج عن المنفيين والمعتقلين وعدم الغاء الاحكام العرفية ، ثم عرج الى الهجوم  نصوص السودان الذى « يكون نكبة وطنية كبرى • • » ، ثم لخص طلباته وكلها يتعلق بالأحداث المصرية وليس فيها اشارة الى السودان • وفي ٣١ يناير ١٩٢٣ كرر هجومه على الوزارة لعسدم الافراج عن المعتقلين والمنفيين ، ولم يشر الى السودان الا في نهاية البيان بذكره أن الأمة ستتابع الكفاح حتى تتحقق أمانيها العادلة « في الاستقلال التام لمصر والسودان (١٠٨) • وبهذا كان الوفد يتصاعد بموقفه ضد الوزارة من الضغط الى النقد الى الهجوم والتهديد بمتابعة الكفاح • وكان يذكر ضمن ما ينتقد به الوزارة مسائلة نص السودان ، فلما وقعت الواقعة بالانذار وحدف النصين السودانيين ، هجمت الصحافة كلها على توفيق نسيم رامية اياه بالتفريط في الآسال الوطنية ، ومنها صحف الأحرار الدستوريين والحرب الوطني ، وخصص أمين الرافعي لمسألة السودان ثلاثا من مقالاته الاربع عشرة وان النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٨٦ فبراير عن وان النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٨٦ فبراير عن السودان اذ سلما بذلك أمره للمفاوضات (١٩٥١) • •

وجرت صحافة الوفد في الأيام الأولى على هذا المنوال ، لولا أن فوجئت وفوجيء الجبيع بنشر برقية أرسلها سمد زغلول من منفاه في جبل طارق الى رئيس الوزراء المستقبل توفيق نسيم نصها « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن ، ناهنتكم على ذلك وأهنىء زملاءكم المكرام » (١١٠) • فصمتت صحف الوفد لم تلو على شيء • وموقف سعد مدهش لا لمعاصريه فحسب ، ولكن لقارىء التاريخ في يومنا هذا • وهو بعد الدهشة ، يوضح الى أى مدى بلغت بسعد سعة الحيلة والمناورة في تلك الفترة العصيبة ، التي كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة، وهي على مشارف مرحلة جديدة • ان الانذار البريطاني للملك فؤاد لم يكن القصد منه حذف نص السودان فحسب ، وان اللنبي الذي

كان ينصح بالملاينة بالنسبة لهذه المسألة ، اصطنع التشدد في وسائله مع كيرزون كما سبقت الاشارة ، بعد أن ثبت لديه حلف الملك والوفد، وتلكؤ الملك في اصدار الدستور راميا وزره على الانجليز ، ومقاومته الأحرار الدستوريين ، القوة المرشحة لاحتلال بعض مؤسسات الدستور مدعومة بالانجليز ، وكان من أهم أهداف الانذار اذا ، وقف الملك عند حدوده ومنعه أن يقوم بلعبة التحالف مع الوفد ضد الانجليز ، وكانت وتعريته من ادعاء الوطنية والباسه لبوس المعاداة للديمقراطية ، وكانت هزيمة الملك أمام اللنبي مما من شأنه أن يجرجر الملك الي معسكر الانجليز ، هنا سارع سعد لينتشل بيد الوفد القوية الملك من عشرته ويقيمه من جديد على قدميه ، ليصحبه في تلك الجولة السياسية التي لم وتقيمه من جديد على قدميه ، ليصحبه في تلك المجولة السياسية التي لم تكن قد تمت بعد ، وهذا ما تحقق بالضبط لسعد وللوفد من بعد ،

ان اللنبى عين وزارة ثروت بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ثم أسقطها الملك متحالفا مع الوفد ، وعين الملك نسيما ، فلما أسقط الانجليز نسيما بعد أزمة السودان ، كان في أيديهم هم أن يختاروا الوزارة التالية ، وكان مرشحهم عدلى يكن ، فجاءت برقية سعد تعيد تحالف الملك والوفد لسابق عهده ، ونشط الوف بالبيانات والمظاهرات والاضطرابات لمنع عدلى يكن والأحرار الدستوريين من العودة للحكم، وقد تأتى له ذلك فعلا ، بوزارة يعيى ابراهيم التى مثلت توازنا نسبيا والتى لم تكن منحازة للمندوب السامى انحيازا كاملا ، جاءت بعد على صيغة متوازنة ، ليست كماصاغتها لجنة الدستور ولا كما أرادها الملك ، ولتعترف بتصريح ٢٨ فبراير ،

فجاءت وازرة يحيى ابراهيم في ١٥ مارس ١٩٢٣ ، الذي رشحه الملك وقبله الانجليز خروجا من مأزق بقاء البلاذ بلا وزارة أكثر من شهر (١١١) ، مع تصاعد الاضطرابات والاغتيالات السياسية ، وقــد

أصدرت الدستور على صيغة وسط بين مشروع لجنة الدستور وبين تعديلات توفيق نسيم • فأجابت بعض مطالب الملك وبعض ما تمسك به الديمقراطيــون • واعترفت بتصريح ٢٨ فبــراير وبحــذف نص السودان ، وأصدرت قانون تعويضات الموظفين الأجانب كمـــا طلب الانجليز . أما عن الوفد فقد أعيد سعد والمنفيون وأفرج عن المعتقلين وألفيت الاحكام العرفية • وبقى سعد على دفاعه عن توفيق نسيم الذي كان همزة الوصل في التقارب الملكي الوفدي ، خطب بعد عودته من المنفى يقول أن نسيما وقف موقفا شريفا في مسألة السمودان ، ولم ينصح الملك بقبول طلب المندوب السامى الا بعد الضغط والتهديد بالعنف ، مما لا يعتبر معه صنيع نسيم تفريطا في حقــوق مصر بالسودان ، لثبوت عنصر الاكراه في هذا الصنيع ، كما أن تعديل النصين لم يتضمن ضياعا لحق مصرى بالسودان وان الوزر كله يتحمله ثروت الذي قبل تصريح ٢٨ فبراير ، وحقوق مصر بالسودان لا يضيعها « الا قبول تصريح ٢٨ فبراير » • ثم ذكر ان لو كان سعد مكان نسيم لاستقال دون أنّ يقبل حذف النصين ، ولكن حتى قبول نسيم حذفهما ينبغي أن تقدر فيه عوامل الضفط الحاصل وتهديد العرش وان التعديل لم يتضمن ضياعا لعق مصرى (١١٢). وبقى سعد بتحالفه هذا مع الملك حتى ضمن في المعركة الانتخابية التي أجرتها وزارة يحيى ابراهيم انتصارا مؤزرا للوفد ، تولى بعده تشكيل أول وزارة برلمانية في ظل دستور ١٩٢٣ ٠

كان القصد من هذا الاسهاب والتفصيل في بيان حادثة الدستور عن السودان ، ايضاح دلالة هامة للحادثة ، وهي أن القوى السياسية المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا في ذاته ، ولكن من حيث أثرها في الصراعات والتحالفات الدائرة بين بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية ، واتخذ كل من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك

النصوص الدستورية في تحقيق استراتيجيته السياسية بالنسبة للسود اذ، ولكن من حيث أثر هذا الموقف في توثيق تحالفاته أو اضعاف خصومه في نظاق السياسات المصرية ، وفي سياق الاحداث السياسية المصرية الصميمة ، وقد لان كل منهم واشتد ، ونظره معلق في الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ في المؤسسات المزمع بناؤها ، ومدى ما سيستطيعه ازاء تصريح ۲۸ فبراير ، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة ، والملاحظ أيضا أن حادثة «السودان» تلك والصراعات التي دارت حولها ، توضح نوع الصراعات والمناورات التي والصراعات التي دارت حولها ، توضح نوع الصراعات والمناورات التي والوفد ، نيدعم كل طرف نفوذه في مواجهة الآخرين في مرحلة ما بعد تصريح ۲۸ فبراير ، وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ في المرحلة المقبلة ، والى أي مدى كان سعد زغلول السياسي المجوز محنكا وأريبا في سعة الحيالة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك محنكا وأريبا في سعة الحيالة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك

## ۳ الوفند وَالسودِان

أين كانت الحركة السياسية المصرية والوفد خاصة ، من مسألة السودان بعد ١٩١٩ و لقد جاء المطلب المصرى عن السودان بطريق الاستدراك بعد أكثر من شهرين من تشكيل الوفد و وكان يمكن ألا يكون لهذه الملاحظة أهمية ما ، لولا أن مسياق الأحداث من بعد ، يكشف عن تلك الأهمية ويؤكدها و وكان الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ يبلور مطلبه السودانى فى «بطلان اتفاقية ١٨٩٥» و فارتقى الوفد بهذا المطلب الى « الاستقلال التام لمصر والسودان » و وهو ارتقاء هام لولا ان لم يصاحبه ارتقاء ملائم فى النظرة السياسية والفكرية للمسألة السودانية ، ولا فى وسائل النشاط السياسى المحقق لهذا المطلب ولولا أن الوفد استصحب نظرة الحزب الوطنى السابقة بشأن «مركز» مصر فى السودان »

ومن جهة أخرى ، فقد سبقت الاشارة الى أن الوفد والمصريين عامة ، نظروا الى السودان كهدف مرجأ ، وباعتبار أن لاسستقلال مص التام والاقامة النظام الديمقسسراطي بها ، أولوية على المسألة السودانية ، ومن هنا يبدو حرص سعد زغلول مع ملنر ، ثم عدلى مع كيرزون ، على تحاشى المواجهة بالنسبة للأوضاع السودانية ، وكان يكتفى في هذا الصدد ،بائارة الموضوع عرضا في نهايات جولات المفاوضات ، لتذكير الجانب الآخر بأن ثمة مسألة أخسرى ستثار فيما بعد ، على عادة رجال القانون عندما يتحفظون بعبارتهم الشهيرة « مع حفظ كافة الحقوق » ، و الايستطيع القارىء من مطالعة مصاضر المفاوضات وأحاديث الساسة ، أن يستنبط مشروعا مصريا وطنيا يعالج تفاصيل هذه المسألة ، انما جرى تناولها في صيغتها المجردة ، وانحصر جهد المجنهدين في «اثبات» الحقوق و «دخض» دعاوى الانجليز ، ستمرارا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩ ،

اطرد الحديث في بيانات الوقد وبيانات وزارته أو برلمانه ، عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، وذلك في أية مناسبة يرد الحديث فيها عن مطالب مصر الوطنية أو عن المفاوضات ، وورد من هتافات الجماهير « ملك مصر والسودان » والهتاف لسعد زغلول أحيانا باسم « رئيس الأمة المصرية السودانية » • كما أشير الى الأمنة المصرية السودانية في استجواب قدم بمجلس النواب لوزارة سعد بجلسة • ١ مايو ١٩٢٤ ، وتحدث سعد الى مراسل التايمز قائلا : « أن السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمي ولكنه حسوى لمصر » وانه يمسكن الوصول الى اتفاق بشأنه ما لم يكن لبريطانيا أطماع استعمارية به (١١٣) ، وبمناسبة ما أثاره عبد الرحمن الراقمي عضو مجلس النواب عن مشروعات الانجليز بشأن رى أراضي الجزيرة بالسودان بجلسة ٢٤ مايو ، استطرد الحديث الى الأهداف المصرية فقال سسعد بجلسة ٢٤ مايو ، استطرد الحديث الى الأهداف المصرية فقال سسعد نيد حيازة السودان دون الانجليز • • المسألة ترجع الى أمر واحد نحو نقول ونكرر وقوكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان نحن نقول ونكرر وقوكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان نحن نقول ونكرر وتؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان نحن نقول ونكرر وتؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان نحن نقول ونكرر وتؤكد ونقيم الصحيح على أننا مالكون للسودان نحن نقول ونكرر وتؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان

وهم لنا معارضون •• » • وفي نقاش آخر بين الرافعي وسعد بجلسة ٣٣ يونيو ، احتج الرافعي ، وكان من الحزب الوطني ، على ما أسماه اعتداء الانجليز على « حقوق السيادة المصرية » بالسودان • وشرح عبارته بقوله « •• لا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصـــد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء • » ، ثم دلل على معناه بحديث طويل عن تعمسير مصر للسودان ببناء المرافق والطرق وغيرها ، لا لمغنم ، بل للقيام بواجب وطنى علينا • • اذ لا فرق بين مصر والسودان » على عكس « العمران المصطنع » الذي يدعيه الانجليز لأتفسهم هناك فهو « استفلال محض لأن الشركات الانكليزية الاستعمارية في تلك البلاد تنزع الأراضي من أيدى الاهالي لتحل محلهم ٠٠ » • وجاء في جواب سعمد الذي وافق فيه على ما قيل « اذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضة فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا ، بل أقول انه ملكنا وانه جسزء لا يتجزأ من مصر » • وفي نقاش آخر بين سعد وعبد اللطيف الصــوفاني عن ميزانية حكومة السودان التي لم تعرض على مصر ( مجلس النواب ٧ يونيو ) ، استطرد الحديث الى ما دفع سعدا الى القول • • « ان السودان ننا يجب أن نحوزه ويجب أن تتصرف فيه كما يتصرف المالك في ملكه • هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها ولكن بأي طريقة ۽ واضعوا اليد على السودان أقوياء » وقد اتخذ مجلس النواب (٢٣ يونيه) قرارا يحتج فيه على بطش حكومة السودان بالسودانيين الموالين لمصر ورد به « يعلن المجلس عطف على السودانيين جميعـــا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ٥٠ ويعلن تمسك الأمــة المصرية بمبدئها الخالد ، وهو أن السمودان جزء لا يتجرزا من مصر » • وبجلسة ٢٨ يونية أفاض سعد في بيان وجهة نظره عن السودان ، ردا على تصريح للحكومة البريطانية بمجلس اللوردات أعلنت فيه أنها لن تترك السودان وانها ملتزمة ازاءه بسيوقف وزارة لويد جسيورج

السابقة ، رد سعد بأنه ان يتنازل عن السودان مطلقا ، « لا لأنه مستمر بل لانه جزء من كياننا بل لأنه منبع حياتنا بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا » ثم تحدث عن اضطرار مصر تركه ( سنة ١٨٨٤) ثم استعادته بالنفيس من الاموال والعزيز من الدماء ، وما انفق عليه بعد ذلك من أموال طائلة •

#### \*\*\*

لم تغلب على سعد حرفت القانونية ، كما غلبت في المسألة السودانية • فظهر كمحام قح ، يتكلم عن الملكية والحيازة ووضع اليد، وعن الحق والتصرف • مما لا شك يثير الدهشــة وقد يثير الحفيظة لدى قارىء التاريخ ، وخاصة المصريين والسودانيين اليوم . الأوراق أمام أي محكمة ، فلسان مصر يقول انها باطلة » مثيرا الى العرائض التي استكتبها الانجليز من السودانيين لصالحهم (١١٤) . ولا يعود هذا الأمر فحسب الى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطنى ، فهو أمر قد يفسر ولعلهم بالمصطلح القانوني كتعبير عن مواقف سياسية عملية ، ولكنمه لا يفسر هذا الاستغراق في « الموقف القانوني » • انما قد يعود الي وضع سياسي وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه بالنسبة للسودان ، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أى من ممكنات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة ، فضلا عما شاب النظرة الى السودان من اعتباره أرضا ونهرا في الأساس ، وفضلا عن الطابع البرجـوازي الرأسمالي للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك آلأرض الزراعية عليهم • وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية في مفهومي «الملكية» و «العقود» ، والحاصل ان الطابع البرجوازي لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر ، لم يتكشف بأنصم مما تكشف به في تناوله لسألة السودان .

على أن ما يسترعي الانتياه ، ان تلك الحركة «الرحوازية» كانت تقــوم في مصر في تلك الظروف بانجاز تاريخي هـــام وخطير لصالح التقدم والحضارة ولصالح الشعب المصرى عامة • وان نظرتها اني السودان كانت في التحليل النهائي تتجه الى المطالب باستقلاله واجلاءالاستعمار الانجليزي عنه هو ومصر وان كل هذا الحشـــد من عبارات سبقت الاشارة اليها كانت تعبيرا «حقوقيا» يريدون به تأكيد أن ثمة علاقات وثيقة ومصالح حيوية تربط البلدين • وان مصر والسودان بلد واحد ، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر . مع بيان أن تلك الصلة ليست استعمارا ولا استغلالا ، انما هي أمر مما يعبر عنه في المصطلح السياسي الحديث بوحدة التراب الوطني • والسودان ألزم لمصر من الاسكندرية كما كان يجرى التعبير أحيانا على السنتهم. فرأوا السودان جزء من وطنهم كالاسكندرية أو سيناء أو أسموان مثلا ، لو تهدد بالفصل لثار الوطنيون مطالبين ومؤكدين انه جزء من مصر ، ولمصر عليه حق السيادة وهو «ملك لنا» وهكذا ، دون أن تثير تلك التعبيرات قط شبهة طمع أو استعمار أو تحكم من شعب في شعب آخر • وان كلمات الوطنيين المصريين توضح هذه النظرة ، من سعد زغلول الى أمين الرافعي الى عبد الرحمن الرافعي الى غيرهم . ويذكر داود بركات « رئيس تحرير الأهرام » « من العبث قــول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حسكم السودانيين ، فان المصرى لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يندمج أحدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر ٠٠٠» ويؤيد قولا قاله الأمير عمر طوسون في بعض رسائله « انْ لم نحسكم السودان فليحكمنا السودانيون » (١١٥) .

هذا ما أحاط بالنظرة السياسية والفكرية للحركة الوطنية المصرية وللوفد خاصة بالنسبة للسودان • أما بالنسبة لأساليب التشريف السياسي المصرية حول مطلب السودان ، فقد سبقت الاشارة الى ان

موقف المطالبة بهدف لم ير المطالبون به أمامهم مكنة عملية للشروع في تحقيقه ، كان يعني عجزا عن الممارسة . ولعل من أوضح ما يظهر هذا الموقف ، الحوار الذي دار بمجلس النواب في مايو ويونيه ١٩٢٤ بين سعد زغلول وبين كل من عبد اللطيف الصوفاني وعبد الرحمن الرافعي، مما سبقت الاشارة الى طرف منه • كان سعد يعترف بعياراته الخطابية الضخمة بكل ما يطالب به نائبا الحزب الوطني هـ ذان . ولكنه يعجزهم بتكرار القول « ما هي الطريقة العملية التي توصلنا الي ذلك » ، « ما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان ، ان كنت تعسرف هذه الطريقة ولا تريد ان تفضى بهما علنا ، فتعمال وقلها لي سرا ٠٠ » ( جلسة ٢٤ مايو ) « ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولاحافظ على حقوقي ، بل لأزحزح خصمي عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وان السودان من حقنا » فلما علق الصوفائي بأن المفاوضات غير منتجة ، سأله سعد عن الطريقة الأخرى التي يقترحها فقال الصوفاني « رجالك هناك (يقصد الموظفين) ، والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السوداني • • (مقاطعة) لا تحرجوني ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال ٠٠ » (٧ يونيه) ٠ كانت هذه هي «الكلمة» ، ان يتصل باالشعب السبوداني والموظفين والجيش ، فقوطعت وانقطع السياق وعاد الحوار من جديد « ما هي الطريقة ) » • أن الاتصال بالحيش والموظفين أمر كان على قدر كبير من الصعوبة لما سبقت الاشارة اليه من عزلة تلك الأجهزة عن الحكومة المصرية ، فضلا عن أن حكومة سعد لم تكن قوية القبضة في جهاز الحكومة المصرية نفسها ، ولكن سعدا هو حزب قبل أن يكون وزارة ، فلم لا يتصل بالشعب السوداني ؟ كانت هذه هي صميم مشكلة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان ، وها هنا الخلل والمازق والمنزلق . ويمكن القول استعجالا للأحداث ، ان الوفد المصرى ، تنظيم

الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩ ، الذى استطاع أن يجمع المصرين ويستوعب نشاطهم وطموحهم الوطنى والحضارى ، وحقق بذلك أسمى ما يمكن تحقيقه فى اطار ما تتيحه الظروف التاريخية ، والذى أسهم بتكويته الجامع فى بلورة الجامعة المصرية ، هذا الوفد المصرى منذ اليوم الأول الذى لم يرع فيه وجوب قيامه على أساس مصرى سودانى جامع ، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها ، وجاءت صياغاته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريرى

ان حركة التوكيلات الشهيرة التي بدأ بها تأسيس الوفـــد في ١٩١٨ ، قد اقتصرت على مصر وحدها ، ولا يبدو أن منظميها فطنوا الى أهمية اشراك السودانيين فيها • ويلزم الاعتراف بأن هذا الاشراك كان على قدر عظيم من الصعوبة في ظل السيطرة البريطانية المطلقة هناك ، ولكن لا يبدو أن محاولة وفدية بذلت في هذا الصدد ، بل كان الانجليز هم من بادروا بمحاولة عكسية ، اذ أوحوا بتشكيل وفد سوداني من كبار الشخصيات المواليــة لهم وقتهــا ، ومنهم السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغني والشريف الهندي ، فشخص الى لندن في يوليه ١٩١٩ مهنئا بالنصر في الحرب المالمية مثبتا الولاء لبريطانيا ، مما امتدح من أجله كيرزون السيرلي ستاك (الحاكم العام) بمجلس اللوردات في ديسمبر ١٩١٩ مشيرا الى أن السودان عملي عكس مصر يوالي الحكم الانجليزي • ثم دفع الحاكم العام في ١٩٣٤ حركة لجمع العرائض من السودانيين تفيد تمسكهم بحكومة السودان الانجليزية (١١٦) . ويحمكي « المحمزون » ان شرع بعض شماب السودان (ومنهم على عبد اللطيف وصالح جبريل) في التصدي لهذا العمل بحركة مضادة ليحصلوا على توقيعات السودانيين ، ومنهم توقيعات الاشخاص أنفسهم على عرائض تفيد أن مصر والســودان «جزء لا يتجزأ » بما يهدر اثر النفساط البريطاني ، ويؤكد عنصر الاكراه فيه ، وبادر «المحزون» « بمخابرة أولى الأمر» بمصر ولكنه أمر برقيا بوجوب التريث وانتظار التعليمات ، فتوقف بعد أن كان يقروا رأيي ولم يوافقوا على عملى » (١١٧) ، وقد أرسلت هذه يقروا رأيي ولم يوافقوا على عملى » (١١٧) ، وقد أرسلت هذه التوقيعات مع اثنين أسلماها إلى مأمور وادى حلفا المصرى الذي بعث بها الى الوفد ، وعرض على مجلس النواب المصرى برقية احتجاج من وفئد سوداني منع من السفر الى القاهرة ، وناقش المجلس في ١٩ر٣٧ يوئيه عرائض الولاء المصطنعة لبريطانيا محتجا على مسلك حكومة السودان ، ووقف الأمر في مصر تقريبا عند حدود هذه المظلمة ،

ومن جهة ثانية ، فمن المعروف ان الحركة الوطنية السودانية المحديثة بدأت بنشأة « الاتحاد السوداني » في ١٩٢٠ من موظفين وتجار وطلبة سودانين و وكانت تطالب بجلاء الانجليز عن مصر والسودان ورفض مشروع الجزيرة ومهاجمة احتكار السكر ، وتطبع منشوراتها بمصر والسودان ، وانقسمت الحركة في ١٩٢٢ و وكان عبد اللطيف عضوا بها وأرسل مقالا نشره أمين الرافعي في صحيفته « الأخبار » ، وقدم للمحاكمة وسجن عاما وطرد من الجيش حنا ، من زعماء الوفد ، السفر للدفاع عنه فمنع من دخول السودان وأثار ذلك الرأى العام المصرى وانتقد حمد الباسل من زعماء الوفد ، ومعد حكومة مصر وقتها لأنها لم تدافع عن ضابط مصرى في جيشها ، وبعد خروج على عبد اللطيف من السجن أثناً جمعية اللواء الابيض في خواصل الدول بالخرطوم في مايو ١٩٣٤ ، تطالب بأن يكون السودان ووحدة سياسية في اطار حكومة تضم مصر والسودان ، ونشطت في وحدة سياسية في اطار حكومة تضم مصر والسودان ، ونشطت في

حركة العرائض المؤيدة لمصر التي لم يكتب لها الاستمرار ، وبعثت مندوبين عنها للكتابة بالصحف المصرية ، لتعريف المصريين والوفد خاصة بأهدافها وآمالها (۱۱۸) .

ويذكر الدكتور محمد أنيس ، ان تردد الوفد بالنسبة لمسالة السودان قد دفع الحزب الوطني الى تركيز اهتمامه عليها ليكسب بها نفوذا سياسيا في مواجهة الوفد . وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب السودان في ديسمبر ١٩٢٣ ، وقابل على عبد اللطيف وغير. من الشخصيات التي نشطت نشاطا منظما فيما بعد • ووعده حمافظ رمضان بعد انتصار حزبه في انتخابات ١٩٢٤ على الوفد ، ان يجرى اتصالاً منظماً به بواسطة توفيق وهبي القاضي المصري بالخرطوم • وكان على عبد اللطيف بتردد على اجتماعات النادى المصرى بالخرطوم، وجرت محاولة « لوضع التنظيم في القـــاهرة على أرضية أفضل عن طريق تأسيس (حزب لتحرير مصر والسودان) » وذلك بواسطة عدد من الضباط السابقين غير المرتبطين عضويا بحزب ما • وان عبيد حاج الأمين كتب مقالا بصحيفة الأهرام في ١٦ يوليه ١٩٢٤ ، اتهسم فيهسا الزعماء المدنيين والقبائليين بالسودان بالعمالة للانجليز ، ودعى لوحدة وادى النيل عن طريق التاج الواحد والبرلمان الواحد والقانون الواحد والمساواة بين الجميع • ومن كان على اتصال بالسودانيين من رجــال. الوفد ، حمد الباسل وكيل الوفد وحمدي سيف النصر رئيس لجنة السودان بالبرلمان ، والذي قضى أربعة عشر عاما ضابطا مصرما بالسودان ، وعبد الرحمن فهمي الذي انشأ اتحاد عمال وادي النيل ، ولكنها لم تكن صلات تنظيمية . وقد خلص الاستاذ المؤرخ « نحن نقطع بأنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين قيادة الحركة الوطنيـة في. مصر وبين حركة اللواء الأبيض . وليس صحيحا بالمرة انه كسان هناك ضابط مصرى في السودان يمثل سعد زغلول ، وان سسعد زغلول قد أبلغ بعض السودانيين في القاهرة بذلك ليتلقوا تعليمات سعد كما

بدعى المؤرخ السوداني محمد عبد الرحيم ، غـير أن فقــدان الصــلة المباشرة بين قيادة الحركة الوطنية في مصر وحركة اللواء الابيض في السودان لا ينفى مطلقــا ان نعــوذج الشــورة في مصر كان يبهــر السودانيين ٥٠٠ (١١٩) ٠

كان القصد من العرض السابق ، بيان أن عزله الوفد عن حسركة السودان من الناحية التنظيمية، لم يكن قدرا تاريخا مفروضا رغم صعوبة الاتصال ، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب في مصر ، بدليل قيام التنظيم السرى للوفد، وممارستهما مارس من أعمال العنف والاغتيالات السياسية. وإن الوقد الذي ضرب المثل في جامعيته وشموله، وقف عند الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبابته • مكتفيا بالحـــديث عن استقلال البلدين ومتسائلا في حيرة « ما العمل » بالنسبة للسودان. فلما صاح الصوفاني ان اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السموال الحائر « ما العمل » • لم يعب عن فطنة سعد أن موقفه في مفاوضاته المقيلة مع ماكدونالد يكون قويا لو أظهر السودانيون مشاعر التعاطف ولكن الموقف الوفدي وقف عند حدود طلب « اظهار المشاع » واعلان الاستعداد عن دفع التعويضات لمن يلحقهم ضرر من جراء ذلك (١٢٠) . واذا أمكن الحديث الآن بلغة الوفديين القانونية وقتها ، فيمكن القــول أن طلب اظهار المشاعر هذا كان تعبيرا وفديا عن ان وكالة الوفد قاصرة على المصريين وحدهم • وان تلك العزلة التنظيمية بين الحركتين لا شك افقدتهما امكانية البحث الرشيد في هدفهما المشمسترك • ان الوطنيين المصريين لم يغب عن وعيهم السياسي ، ان حزب الاستقلال لا يقوم بهدف الاستقلال وحده ولكن بتحديد تصوره لنظام الحكم بعد الاستقلال . ومنذ مواجهة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين سعد ووينجت ، كان واضحا أن الحركة الوطنية المصرية تريد بالاستقلال أن تقيم النظام الدستورى الديمقراطي على تفصيل كان يرد في مناسباته ٠

آما بالنسبة للسودان ، فلا يكاد يلحظ تصور دقيق لعلاقة القطرين فيما بعد الاستقلال ، رغم حرص المصريين على تأكيد نزوعهم الى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بينهم وبين السودانين ، وان افتقاد هذا التصور كان مما يوضح حسن نية المصريين تجاه السودان ، اذ لا يطرحون تصورا منفردا من جانبهم للعلاقة بين البلدين ، ولكنه بهسذا المعني يعتبر قصورا تفرعلى افتقاد تلك الصلات التنظيمية بين الحركتين وما كان يمكن لحركة قاصرة على مصر أن تنجح في طلبها استقلال بلد تخر ، ولو كان هذا البلد جزء منها ، ولا لتنظيم قاصر أن يحقق وحدة بين بلدين ، وإذا كان الحزب الوطني قد مس تلك النقطة مساسا كما سبقت الاشارة، فلا يبدئ أنه عمل بعد ذلك على تطوير علاقته بالسودانيين وما كان لغير الوفد بتشيله غير المنازع للحركة الوطنية واسهامه التاريخي في بناء الجماعة المصرية ، ما كان يمكن لغيره أن يقوم بهذا الانجاز الواحد والتنظيم الجامع الواحد أمة واحدة تقوم على أساسها دونة شرعية متحررة واحدة ،

لم قوطع الصوفاني لما صاح ان اتصلى الواب مصر وهم شوار ضباطكم وموظفيكم هناك ؟ كان المقاطعون هم نواب مصر وهم شوار نسباطكم وموظفيكم هناك ؟ كان المقاطعون هم نواب مصر وهم شوار نفسه ، بلغ عدد كبار الملاك منهم الذين تزيد ملكية الواحد منهم على مائة فدان ، بلغ ٩٥ عضوا نسسبتهم ١٣٠٥٪ من مجموع أعضاء المجلس (١٣١) والباقي ينتمون جميعا الى الطبقة المتوسطة تجارا أو مهنيين من المحامين أو الأطباء أو غيرهم ، وقد كان الجديد الضغم الذي أتت به الثورة ، انها مكنت رجال هذه الطبقة والافندية أن يصلوا الى مقاعد البرلمان وكراسي الوزارة ، بعد أن كانت قاصرة على النخبة الارستقراطية ، وقد أمكن لهذه الطبقات التي قادت ثورة ١٩٩٩ أن المترستر التطور الحضاري السابق للجماعة المصرية وتطور الحسركة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر ، وما اتسم به المصريون من درجة

عالية من التوحيد، استثمرت ذلك كله في ادارة الصراع الثورى المحقق الاستقلال مصر، بأسلوب سلمي ومشروع في الأساس، يعززه نشساط الجهاز السرى في الاغتيالات السياسية ، لاقلاق الاعداء وازعاجهم، ولفسط الحركة الثورية وفرض هيبتها واحترامها على المنسساصر التي تنجذب للاحتلال و وقد سبقت الاشارة في صدر هذا البحث الي طبيعة أجهزة الحكم المصرية ، وما تمكنت به الحركة السياسية المصرية من حصارها والتهديد بعزلها عن سلطة الاحتلال ، مما كان له أثره السكير في تهديد تلك السلطة ،

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان الوضيع جد مختلف ، والحركة الوطنيم الحديثة هنماك لا تزال في نشمأتها ، والسمودان الفسيح يتسمم بالكثرية والتعدد من حيث الأقاليم والقبمائل ومستويات النمو الحضاري ، وأجهزة الحكم في قبضة الانجليز تماما . لذلك لــم يكن في مكنه أسلوب الكفاح المصرى وقتها أن يحقق في السودان ما كان يحققه في مصر . ولو اقتحم الوفد الحواجز البريطانية وصولا الى السودانيين لكان تعين عليه أن يصمير وفدا آخر ، والا لما كمان مى مكنته أن يحقق هناك ما يحققه هنا . وفضلا عن ذلك فان هـــذا الاقتحام لو كان تم ، لكان خليقا به أن يواجه في مصر نفســـــها من الانجليز مقاومة لم يكن في المقدور حساب مدى عنفها وفظاظتها • ولم بكن التكوين الاجتماعي للوفد مما يمكنه من قيادة صراع كان يمكن أن يسبح. في طريق الحرب الثورية ، التي تشمل مصر والسودان معا ، على نحو ما بدأت الصين تعرفه في الحقبة نفسها مما استطال الى نهاية الأربعينات . لهذا قوطع الصوفاني بك فسكت ، وهو ان كان قالها . « اتصلوا بالسودانيين » ، فلم يعرف عنه ولا عن الحزب الوطني أنه فعلها ٠

### \* \* \*

ماذا كان أمر السودان اذا بالنمسة للحركة الوطنية المصرية و اذا

نظر اليه في جوانبه الملموسة وأي بالنسبة المصالح التي وأن تلك الحركة من اللازم عليها أن تصونها و إطرد الحديث عن السودان من قبسل مصطفى كامل وحتى استقل القطر الشقيق في ١٩٥٦ ، على انه روح مصر وحياتها ، وانه « انسان العين » كما يقول الشاعر أحمد شوقى ، وان انفصاله يهدد مصر بما يشبه الدمار ويصيبها في مقتل ، وان لا أمن لها بدون السودان ، وان النيل الذي اعتبرت مصر هبة له منذ فجسر حضارتها ، والذي أثر في حياة المصرين ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يظهر أن نهرا آخر أثر به في حياة شعب ، والذي عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديت عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديت قبل نزول الرسالات السماوية ، هذا النيل ليس غريبا أن يكون مجال اهتمامهم الحيوى على مدار العصور ، فلما بدأ عصر الخزانات والتحكم في مياه النيل ، كان لابد للمصريين أن يفكروا في سياسة نهرية تضمن الا تكون امكانية التحكم في مياه النيل تحكما فيهم ،

نقد خطب مميو برونت المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصرى النيسل في ٢١ يناير ١٨٩٣ مشيرا إلى أن اقامة خزان للمياه على مجرى النيسل يعرض مصر لأشد الاخطار ، وانه يكفي للقضاء على مصر أن ينشسأ ممد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسسم المجفاف • كما كتب سير مونكريف الى المعهد العلمي البريطاني في أول أكتوبر ١٨٩٥ ، يقول انه اذا ملكت دولة متمدنة أعالى النيسل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا « صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المألكة • • بما يمنعها سلاحا يمكنها من تهديد مصر اللفرق أو الجفاف • كما ذكر سير بورنال مندوب بريطانيا في أوغندا في على منسابع أن النيل ، وأن « موقفنا في أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالى النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته عن الآخر ، لأن من ملك أعالى النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون بستطاعته أن يقضي على مصر » (١٣٢) •

وال عصر الخزانات هذا قد نقل مصر عبر القرن الناسع عشر ، من رى الحياض الى الرى الدائم ، ومن المحصول السنوى الزراعي الواحد، الى تعدد المحاصيل السنوية ، مما جعل مصر ونظامها الاقتصادي آكثر تبعية لوسائل تنظيم تدفق المياه عبر السنة كلها • فلم يعد خــوفه فقط من امتناع وصول المياه اليها ، ولكن من تباين السياسات النهرية. وعدم ملاءمتها مع تنظيم الدورة الزراعية • ولم يعد الخطر عليها يتمثل في الصورة الفجة ، صورة جفاف النيل مثلا ، ولكن في عدم وصدول الكميات المطلوبة في المواعيد المطلوبة ، الأمر الـ ذي يهــــدد أيا من مخصولاتها السنوية بالهـ لاك وواذا كان السد العالى الآن يضمن لها مخزنا للمياه يكفيها المفاجآت العاجلة ، ويكفسل لها فسسحة من الوقت تتدبر فيه أمورها بغير خطر داهم تفاجأ بسقوطها فيه ، فقد كان نظـــام التخزين قبل السد العالى ، وحتى بعد بناء خزان اسوان ، لا يكفل لها الا تخزينا سنويا فقط مما لا يجنبها المخاطر العاجلة • والحساصل أن تهديد مصر بالتحكم في مياه النيل لم يكن مجرد ظن ظنه المصريون ، ولكنه كان سياسة عبرت عن نفسها بأقوال الانجليز انفسهم حسسما سبقت الإشارة •

وفى التسعينات ارسل رياض باشا مذكرة الى السير افلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) تقول ان النيل حياة مصر والنيل هــو السودان ( فلا جـدال فى أن الروابط والعــلقات التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أى اقصــال ٠٠ واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على ممر » م ثم كتب بطرس غالى وزير الخارجية الى حكومة بريطانيا ان حكومة مصر لا يفيب عن نظرها ( المودة الى استئناف احســلال المؤاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر ٥٠ » وعند مناقشة لجنة الدستور وضع السودان ، أعد حسين رشدى رئيس اللجنة مذكرة فى ١٧ مايو ١٩٢٢ بداها بقوله ( انما السودان لهو الحياة بذاتها لأنه

منبع النيل •• (١٢٣) • كما ورد بمذكرة الوفد المصرى بباريس فى المودان « ان المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط •• فاذا تسلطت دولة أجنبية على السمودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار •• » والشواهد على همذا الموقف لا تكاد تنعصر •

والحاصل أيضًا أنه منذ ١٨٩٩ ، لقت سير وليم جارستون مستشار وزارة الأشغال المصرية ، النظر الى مشروع لرى سهل الجزيرة بالسودان باقامة خزان على النيل الأزرق • وتأيد ذلك بتقرير الى كرومر في ١٩٠٤ وذلك لزراعة القطن هناك • وشرعت حكومة السودان في مد السكة الحديد من الخرطوم الى سنار على النيل الأزرق في ١٩٠٩ ، واتمته في ١٩١٢ ثم اخترقت به أرض الجزيرة الى كوستى والابيض على النيسل الابيض. وبدأت تجرب زراعة القطن في نحو ثلاثة آلاففدان في ١٩١١ بواسطة نقابة زراعة السودان ، وأظهرت التجربة انتاجا طيبا في ١٩١٣٠ فشرعت هي اقامة خزان سنار ، وتطلب المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات رفضت الحكومة المصرية ضمان اقراضها ، فوافق البرلمان البريطاني على الاقراض، وبدأت الأعمال التمهيدية في ١٩١٤ حتى أوقفتها الحرب العالمية الاولى ، ثم استؤنفت بعد الحرب • وكان من المقرر أن يشسمل المشروع ثلاثمائة ألف فدان من نصف مليون يكفيها الخزان • وهي أرض أُخذت من ملاكها السودانيين الذين اعتادوا من قبل زراعتها حبوبا على الأمطار ، أخذت بايجار عشرة قروش للفدان في العام • كمــــا استهدفت السياسة البريطانية اسمستفلال ثلاثة ملايين فدان من أرض الجزيرة مستقبلا بواسطة مشروعات خزانات على بحيرة تسانا (١٧٤) . المشروعات المستقبلة ، ومن حيث تعارض مواعيد الرى مع ما يتلاءم مع احتياجات مصر الفعلية • فصار هذا الأمر من العوامل ذات التـــاثير الوجداني الكبير على المصريين بعد الحرب الاولى ، وزادت من خشيتهم

التقارير التي أعدها مهندسون بريطانيون مثل ولكوكس وكندى (١٢٥)٠ كما ضاعف منها أن مصر كانت تصارع الانجليز بطلب الاستقلال والجلاء عنها • وأن الانجليز لابد سعتاضوا بقطن السودان عن قطن مصر ، مما يزيد من احتمالات التوسع في تلك المشاريع المهددة لاحتياجات مصر ، وانهم لابد ملوحين بتحكمهم في المياه للضغط على الارادة المصرية ، لو استطاعت تلك الارادة أن تتخلص من نفوذهم داخل مصر • ويكفى بيانا لأساس هذا الخوف ، ان مصر حكومة ورأى عام ، لم تخضع للسياسة البريطانية بالسودان تماما منذ ١٨٩٩ ، ولم تقدم ما قدمت من رجال ومال ، وهي عالمة بأن ما تقدمه يخدم السياسة البريطانية بالســـودان ويخدم سعيها لعزل السودان عن مصر ، لم تفعل ذلك الا تحت ضفط مسألة المياد ، وبمراعاة ان ما تقدمه يقابل ما تحصل عليه ويقابل تأمين مياه النيل التي تصل اليها ، كما كانت تذكر تقارير كرومر وغيره • وحتى بعد خروج المصريين من السودان في ١٩٣٤ وفصله عن مصر ، التزمت باداء ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا لحكومة السودان المعادية لها ، مقابل تأمين المياه ، وان نص السودان الوارد بمشروع كيرزون الـــذي سبقت الاشارة اليه لشاهد على ذلك . ويؤكد هذا الشعور المصرى ابان الثورة ، ما سجلته الوثائق البريطانية من مشاعر المصريين في ٦ مارس ١٩٢٠ من أن المصريين يركزون على « أن مشروع الري السوداني الذي يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة بريطانيا ٠٠ » وان الجماهير يتأثرون « بما يسمعونه عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيــــل وغيرها من الكوارث التي يحملون الانجليز مسئوليتها ٠٠ » (١٢٩) « فلقد واجهت مصر ما لم تواجهه قط في تاريخها ، وهو احتمال وجود اقليم يخضع لحماية دولة كبرى يستغل مياه النيل التي تعتبر ضرورة ماة لها » (۱۲۷) ٠

ويذكر داود بركات ، ان سياسة الانجليز تتحصل في « القبض على نواسى الأمم بالماء والبوليس » ، وهم منذ الساعة الاولى حرصـــــوا عنى وضع أيديهم على البوليس وعلى كبار وظائف مهندسى الرى بوزارة الاشغال، وبهذا استعبدوا مصر، وانهم يتمسكون بحكمداريات البوليس في كل من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، ويتمسكون في السوقت نفسه وللهدف نفسه بالسودان منبع النيل ، « لقد جعلوا الرى غلا في عنق مصر وقيدا في رجلها دون الاستقلال ، فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكول اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل أجزائه ، والأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأييد » (١٢٨) •

تلك هي المساحة المصرية الحقيقية التي شغلتها المسألة السودانية في ذلك الوقت • ومنها يظهر أن المصريين وان عاب نظرتهم الى السودان انحصارها في نظاق العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا، فان هذا العيب يصح بافتراض ما يبدو من ظاهر موقفهم وأقوالهم ، من أن سعيهم هو تحقيق السيادة على السودان بغير اهتمام باشراك السودانيين في الأمر. أما اذا نظر الى المسألة في سياق ما سيق بيانه من مصالح حيوية رآها المصريون ، ومحاذير محدقة استشعروها مهلكة ، فان موقفهم يكتسب مضمونا آخر يمكن به استنباط مفاد آخر لأقوالهم ، من حيث مقصودهم الحقيقي منها • وعلى وفق البيان السابق ، يظهـــــر أنهم ما حصروا السودان في نطاق العلاقات المصرية البريطانية، الا لأنهم وجدوه سودانا لايحكمه السودانيون ، بل يسيطر عليه أعداؤهم الانجليز بقـــوتهم المسكرية والاقتصادية والعلمية ، وباطماعهم في مصر ذاتها . أي نظروا الى المدالة باعتبار ما يتهدد استقلال مصر من سيطرة الانجليز عملي السودان كاحتلالهم مصر تماما ، من جهة اثره الضماغط على الارادة المصرية ونفيه لاستقلالها • ولا يكفي لاستقلال مصر أن تنفلت قبضتهم عن « البوليس » ، انما يلزم أنّ تنفلت أيضا عن «الماء» • كانوا طـلاب استقلال تام لمصر ، فوجدوا ان استقلالها لا يتم الا باستقلال السودان

آيضا ، فنادوا بالاستقلالين مما ، وعازتهم الصفة السياسية كمصريين فى المطالبة باستقلال السودان وخروج الانجليز منه ، فتكلموا عن السيادة وعما بدلت مصر للسودان من قبل ، وعن أن السودان جزء لا يتجهزا من مصر ، وانحصرت الممالة فى العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا. لأن « الخطر السودانى » على استقلال مصر لا يتأتى الا فى نطاق تلك العلاقات الثنائية ،

وفي نطاق وضع السودان في اطار العلاقات الثنائية تلك، حصر البريطانيون المسألة في ضمان رى الأراضي المصرية المزروعة والقسابلة للزراعة ، وحصروا هذا الضمان في تصريحات يعدون بها واتفاقات يبدون استعدادهم لابرامها مع مصر ، تنظم توزيع مياه النيـــل بين دوله الثلاث مصر والسودان وأوغندا . بينما نظر الوطنيون المصربون الى المسألة باعتبار ان الضمان الوحيد لهم لا يقل عن خروج الانجليز من السودان. وان أية انفاقات أو وعود ليس من شأنها أن تتناسب مع خطورة وحيوية تلك المسألة ، وهي مع قوة بريطانيا الهائلة وضعف مصر ابين ، لا تكوز لها قيمة تزيد على قيمة الورق المكتوبة عليه • وكما أن استقلال مصر لا يتأتى الا بجـلاء الانجليز عنها ، ولا يحققه أي اتفاق مع بقاء القوات الانحليزية فيها ، كذلك الشأن بالنسبة للامن الاستراتيجي لمصر المستقلة لا يتأتى الا بالجلاء عن السودان باعتباره من متممات استقلال مصر • كما نظروا الى التحفظ السوداني الوارد في تصريح ٢٨ فبراير ، لا من ناحية انه يعنى مجرد ارجاء تسوية مسألة السودان بين البلدين مع حفظ الأوضاع الراهنة ، ولكن باعتباره تحفظا أو قيدا على استقلال مصر ، شأنه في ذلك شأن النقاط الثلاث السابقة عليه • ولما كانت الحسركة الوطنية السودانية الحديثة لا تزال في مهدها ، ولا تقوى على انجاز استقلال سوداني يتعاصر مع ما يمكن للحركة المصرية انجازه في مصر، فقد الهملوا فكرة استفتاء السودانيين حول علاقتهم بمصر أو بريطانياء باعتبار قدرة حكومة السودان الانجليزية على التحكم في تتيجسة

الاستفتاء ، وقدرتها على اصطناع نتيجة له تعزله عن مصر وتلقيه فى قبضة بريطانيا المنفردة ، ولم يجدوا فكرة يعبرون بها عن هذا الضمان الاستراتيجى الا فكرة السيادة على السودان ، بمعنى السيادة على النيل ، ولم يرد على لسان واحد منهم قط أن لمصر حق أو سيادة على السودانيين قط الا فى صدد الحديث السودانيين قط الا فى صدد الحديث عن الساواة فى الحقوق والواجبات ، أو الحديث عن وحدة الدين واللغة والتقالمد ،

أما الخلاف بين اتجاه عدلى يكن وسعد زغلول فى هذه المسألة : فيظهر فى أن عدلى كان يكتفى - تحقيقا لضمان مصر - باتفاقية تعترف فيها بريطانيا بحق مصر وحدها فى السيطرة على مياه النيل وأولويتها فى أخذ احتياجاتها من المياه ، كما أشار فى مفاوضاته مع كيرزون ، ينما كان سعد زغلول لا يرى دون خروج الانجليز من السودان ضمانا لأمن مصر ، والحاصل أنه حتى الصبيغة التى طرحها عدلى يكن لم يصدر فيها عن ضمان لحق مصر فى المياه فى مواجهة السودانيين ، بل فى مواجهة السودانيين ، بل فى مواجهة التحكم البريطانى فى السودان ،

بلور سعد زغلول نظرته الحقة الى السودان في حديث أجسراه سعه مراسل صحيفة المانية في يونيو ١٩٣٤ ، ونشر بصحيفة البسلاغ في ١٥ يوليو ورد به « ليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يود السودان الى المصريين ، ذلك ان امتلاك السودان معناه حكم مصر ، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة ، وأنفس ما تملكه ، وانه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود في هذه المسألة ، التي يمكن أن تعرض كيانها للخطر ، ان لانجلترا بالسودان وسيلة للضخط تستطيع بها أن تخنق كل رأى سياسي يدلي به الشعب المصرى ، ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر ، اذ كان الأصل المصرى راجعا في سكان يتضى بتبعية السودان الم المامت انكلترا ترتكز يقط على قوة الجنود وما دام في استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء في على قوة الجنود وما دام في استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء

حسبما تريد • • » (١٣٩) ومن ثم فان الحسركة الوطنية المصرية كانت مصرية فعسب ، وحزبها الوفد كان مصريا فقط • واستقلال السسودان عندهما هو من متممات استقلال مصر ومن مكملاته • ولم تكن الحركة الوطنية تلك حركة توحيد ، ولا كان الوفد حزبا وحدويا •

بقيت نقطتان صغيرتان ، الأولى مسألة الهجرة الى السودان كهدف احتياطى نعى اليه المصريون ، أو كمصلحة مصرية مستقبلة تغيوها من صلتهم بالسودان ، وذلك على نحو ما ورد على لسان عدلى يكن فى مفاوضاته مع كيرزون ، وقد فصل هذه المسألة داود بركات فى كتابه، فذكر أن مصر بالثلاثة عشر مليونا من سكانها المتزايدين سنويا ثلاثة فى كل مائة ، وبالخمسة ملايين ونصف من فدادينها المتزايدة بما لن يجاوز مليونا ونصف آخرين ، لن تجد بعد خمسة وعشرين عاما ارضا تكفى سكانها ، الا أن يركبوا النيل جنوبا الى السودان ، على أنه لا يلحظ أن المصرين بساستهم ومفكريهم قد ركزوا على هذا الأمر أو انه احتل بؤرة اهتمامهم السودانى ، وكان مبنى فكرة داود بركات أن التطور الصناعى فى مصر « محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان » (١٣٠) فلم تنم فكرة الهجرة تلك بنسب تزايد أملهم فى النمو الصناعى وفى التوسع المحصولى فى الزراعة ،

والنقطة الثانية ، أشار اليها الدكتور عاصم الدسوقي في بحثه القيم عن كبار ملاك الأراضي الزراعية • اذ أشار الى أن أصحاب المسسالح الزراعية « لم يكن يهمهم في تصريح ٢٨ فبراير من يحكم السسودان بقدر ما كان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل » (١٣١) • وما يسستحق التعليق هو ما قد يفهم من عبارة الأستاذ الباحث من أن الاهتمام بتأمين مصادر مياه النيل ، أمر قاصر على أصحاب المصالح الزراعية في مصر والصحيح فيما يبدو أن أصحاب تلك المصالح قد يكون لهم اهتمام خاص

بهذه المسألة ، يضاف الى الاهتمام العام بها ، وقد يكون لهم ثمة اهتمام قاصر عليهم بالنسبة لامكانيات منافسة القطن والحاصلات السودانية لانتاجهم في السوق العالمي • أما الاهتمام « بتأمين مصادر مياه النيل» عامة ، فهو يتعلق بالأمن الاستراتيجي للوطن المصرى عامة ، وكان خليقا دائما بأن يكون على مستوى مسألة الاستقلال الوطني من حيث الأهمية والخطـــورة •

الباب النشالث **حكومة الوفد** 

# | حكومةالوفد وحكومةالعمال

فى الشهر ذاته الذى تولى فيه سعد رئاسة أول وزارة وفدية فى المستور ١٩٢٣ ، تولى رامزى ماكدونالد زعيم حسزب العمسال البريطانى رئاسة أول وزارة عمالية فى بريطانيا • وسقطت الوزارتان أيضا فى نوفمبر من السنة نفسها • واذا كان هذا التوافق التساريخى لا يحمل فى ذاته معنى ما • فان التوافق ذا الدلالة بينهما ، ان كلا منهما كان يمثل قوة تقدمية بمعنى ما فى ظروف بلده ، وانه تولى الحكم لأول مرة ، وانه لم يستطع أن يسيطر على أجهزة الحكم ولا استطاع أن يعدل مرة ، وانه لم موازينها وروحها المحافظة التقليدية • وسقط كل منهما لأن القوى المحافظة قد تآمرت عليه وحاصرته ونجحت فى الالقاء به بعيدا و مو والخلافات ذات الدلالة ينهما ، انه بينما تولى الوفد الوزارة ، مؤيدا بأغلبية برلمانية كاسحة ، فان حزب العمال البريطانى كان يتولى مؤيدا وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يسستمد تلك الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يسستمد تلك الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يسستمد تلك

فى السياسات و لذلك فان ماكدونالد كان يتسم مسلكه بطابع الاعتدال الذي يميز حزب العمال عامة ، فضلا عن مراعاته مسلك آجهزة الحسكم البريطانية ، سيما بالنسبة لسياسة المستحمرات ، وفضلا عن مراعاته مسياسة حزب الاحرار الذي يستند الى تأييده البرلماني في بقسائه بالوزارة و

ترجع العلاقة بين سعد والوفد من جهة وبين ماكدونالد وحزب العمال قــوة العمال من جهة أخرى الى بدايات ١٩٣٠ • اذ صار حزب العمال قــوة جديدة فعالة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان الوفد بيحث عن قوة سياسية تناصره فى بريطانيا •

ويحكى الأستاذ محمد كامل سليم عن بداية هذا الاتصال ، ان في يناير ١٩٧٠ حضر من لندن الى الوفد في باريس من يمثلون جمعية الطلبة المصريين في بريطانيا ، ومنهم الدكتور حامد محمود الذي طلب من سعد أن يقبله متطوعا لخدمة الوفد ، ورحب سعد بعد معسسرفته علاقة حامد محمود برجال من حزب العمال ، واستغل هذه الصلة في الاتصال بصحيفة العمال « ديلي هيرالد » ، فصارت تدافع عن قضسية استقلال مصر والغاء الحماية ، وكان حامد محبود على معرفة بمستر لا نسبوري رئيس تحريرها وعلى صداقة بمستر ايوار رئيس قسسم السياسة الخارجية بها ، وقابل هذا الأخير سعدا بباريس مرأت ونشر له حديثين هامين وقتها . ومن خلال تلك الصلة أيضا وجه عدد من نواب العمال أسئلة الى الحكومة تبدى العطف على القضية المصرية ، ومنهم مستر مالون ومستر سبور ، كما أنشئت « اللجنة الانجليزية المصرية » من عشرين من أعضاء حزب العمال وصحفييه ، وكانت تصدر نشرة عن مصر وعن السياسة البريطانية بها ووعود بريطانيا بالجلاء عنها ، وفي مقدمة هؤلاء مستر لانجدون ديفيز (١٣٣) • وكان لهذا النشاط أثره في تكوين رأى عام بريطاني متعاطف مع مصر ، وفي دعوة الحكومة لسعد زغلول للتفاوض مع ملنر في ١٩٢٠ (١٣٣) •

وبعد تصاعد الخلاف بين المدليين والسعديين في مصر ، وسفر عدلي يكن رئيس الوزارة لمفاوضة كيرزون ، ومقاومة سعد زغلول له ولوزارته بمصر وتعرضه هو وأنصاره لاجراءات القمع التي كان يجريها نائب رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت • دعا الوفد جماعة من حسرب الممال البرلمانيين الى مصر على رأسهم مستر سوان • ويحكى يوسف نحاس أن الحكومة البريطانية لم تستطع منعهم من الحضور الى مصر والمبت من الحكومة المبريطانية لم تستطع منعهم من الحضور الى مصر على الموافقة على هذا القرار ، مفضلا أن يجيء المنع عدلى يكن لم يجسر على الموافقة على هذا القرار ، مفضلا أن يجيء المنع من كيرزون • وهكذا حضر الوفدالهمالي واستقبله الوفد المصري استقبالا عافلا ، واستفل سعد وجود هذا الوفد وحرج الحكومة ازاهه ، لتصعيد الهجوم على الحكومة • وظهر بذلك للوفد البريطاني مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبي ومدى عزلة عدلى يكن في مصر، مما كان له أثره ني اضعاف عدلى كمفاوض مصرى (١٣٤) •

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٢ وصل رامزى ماكدونالد الى بور سعيد من فلسطين فى طريق عودته الى بلاده حيث قضى ليلة واحدة ، أعد له فيها رجال الوفد المحليين حقلة شاى خطب فيها على بك لهيطة وأهداه هدية نيابة عن الشعب المصرى ، وتحدث ماكدونالد مبديا عطفه على مطالب المصريين ، وذاكرا أن المصريين لا يقفون ضد الانجليز وانما ضد حكومتهم فقط ، وأن الشعب الانجليزى سيدرك سريعا سوء حكومته ، وأن مصر سوف تمسك بزمام أمورها ، اذ لا يمكن حكم بلد بالقدوة، ثم عبر عن أمله فى أن يعود سعد زغلول من منفاه (١٣٥) ،

وما دام حزب العمال هو القوة السياسية الفعالة الوحيدة التى أبدت قدراً من التفهم لمطالب المصريين، فأن فرحة المصريين بتولى الوغد الحكم زادها تولى ماكدونالد حكومة بريطانيا • وعظم لديهم ولدى الوفد وسعد الرجاء فى تحقيق مطالب مصر الوطنية • كان سعد فى قمة

قوته . حتى بدا كما لو كان القوة العليا في السياسة المصربة ، الإحرار والحزب الوطني لا يظهر لأي منهما أثر ما ، والملك بعدما حقق الوفــــد من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته • والمندوب السامي ظهر له أن تصريح ٢٨ فبراير لهيفد في شد أزر حلفائه الأحرار، فيدأ انقاذا لسياسة ٢٨ فبراير يتجه الى سعد زغلول بدلا من الاحرار ، وأظهر التعـــاطف والصداقة له • وقبيل تشكيل الوزارة زار مستركار ( من دار المندوب السامي ) سعدا مرتين ، ثم زاره بعد تشكيل وزارته مخالفا تقليدا متبعا بأن يكونرئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامي أولا. وتوسم اللنبي في سعد ملامح رجل الدولة (١٣٦) . فلما طلب ســعد موافقة الانجليز على الافراج عن المسجونين السياسيين فيما عدا منحكم عليه في حوادث ضد الانجليز، وافق ماكدونالد على الافراج عن الجميع بغير استثناء (١٣٧) • ثم ارسل برقية الى سعد مع افتتاح البرلمان في ١٥ مارس حيا فيها مصر « وريثة أقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة في العالم » ، وعرض استعداد حكومته للتفاوض معه ، الأمر الذي اعتبره اللورد لويد فيما بعد سقطه من السياسة البريطانية فيمسا أنصحت عنه من تلهف على المفاوضة •

ومن الواضح ان كان الانجليز متلهفين على المفاوضة و وقد سبقت الاشارة الى أنهم م من وجهة نظرهم فى تصريح ٢٨ فبراير م دفعوا معجلا ما يريدون تحصيل مقابله فيما بعد و وخانهم التوفيق مع الأحرار الدستوريين ، ولم يبق الا الوفد وسعد يستميلونه للحصول على مقابل الاعتراف باستقلال مصر ، وهو عقد الاتفاق الذي يقرر شرعية وجودهم بها و ويذكر اللورد لويد أن اللنبي كان يتصور أن سعدا صار هسو الأمل الوحيد للانجليز في مصر، مما يتمين معه معاملته برقق، واستمالته للمفاوضة بأية طريقة ممكنة ، لذلك اقترح في ١٦ ابريل على ماكدونالد أن يعرض على سعد الموافقة على حلف دفاعي هجومي ، تكون به مصر للدا محاربا في أي وقت تجد بريطانيا نقسها فيه في حالة حرب ، وذلك للدا محاربا في أي وقت تجد بريطانيا نقسها فيه في حالة حرب ، وذلك

مقابل ان تنظر الحكومة البريطانية في جيلاء قواتها عن القياهية والاسكندرية ، وتسحب ادعاءها بحماية الأجانب والاقليات ، وتمنيح مصر اشتراكا فعلييا في ادارة السودان ، وتنظر في الفياء منصبي المستشارين المالي والقضائي (١٣٨) ، على أنه لم يقدر لهذا المسرض أن يصل الى سعد اذ بقي هدف الانجليز ان يحصلوا منه على «اعتراف بوجود بريطاني فعال » في مصر (١٣٨) ،

على أن سعدا الذي لم يستجب من قبل مع المصريين للقمع والبطش ولا لمناورات ملئر وحصار المعتدلين له ، ولم يلن مع الشمور البين بالضعف في أواخر ١٩٢٠ ، هذا سعد بدا انه لا يستحب أيضالحاولات الاستمالة ، فاستمر على موقفه في رفض تصريح ٢٨ فبراير وغيره ، مما سبقت الاشارة اليه بالنسبة لتصريحاته المتتابعة في مجلس النسواب المصرى، وقد استشعر بوصوله الى الوزارة بهذا التأييدالشعبي الضخم، استشعر قوة اراد أن يستثمرها في صراعه الديمقراطي مع الملك ، وصراعه الوطني مع الانجليز • كان في البداية يأمل الخمير من وجمود ماكدونالد ، وعبر عن ذلك في ٢٥ يناير « ومن علامات اذن الله بنجاح مسعانا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا » • وسرعان ما اكتشف موقف وزارة ماكدونالد من تصريح أعلنه رئيسها في مجلس العموم في ٢٥ فبراير ١٩٣٤ ، بأن وزارته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقدسبقت الاشارة الى الموقف الثابت للوفد من رفض هذا التصريح منذ صدوره. فكشف سانماكدونالد أن ثمة فجوة بعيدة القاعبين موقف الحكومتين، ورد سعد متمسكا بسياسته وبألا يدخل مفاوضات الاطليقا من كسل قيد . وكان شديد الحذر عظيم الشك في نوايا الانجليز . كما كانت تصريحاته تشيع التوتر لدى الحكومة البريطانية • كتب ماكدونالد الى اللنبي مرات يقول له أنه لن يكون مستعدا لمفاوضة سعد ، الا اذا علم أن مطالب سعد لا تتعارض مع مطالب بريطانيا بشأن السودان والدفاع

عن قناة السويس • وان سعدا يبالغ في تصوير الصعوبات التي تعترضه بمصر في طريق التفاوض ، مستهدفا من ذلك أن يظهر للانجليز انه لن يكون لتصريح ٢٨ فبراير فاعلية بدون اعتراف مصر به ، وان يظهـــر الحكومة البريطانية في مظهر المتلهف بأى ثمن على التفاوض لتكسب وضعا شرعيا ، وانه اذا بقي سعد ملتزما بتصريحاته العلنية فلن يكون ثمة أمل في المفاوضات (١٤٠) • كما أن اللنبيلم يتحمس لأن تبدأ المباحثات في مصر ، لأن سعدا يريد اجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة، ولأن جو القاهرة المتفجر لا يسمح بساحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين (١٤١) • فوافق ماكدونالد على دعوة سعد للمباحثات بلندن والمتطرفين يونيو ويوليو ، مؤكدا انه لن يناقش تنازلات مع سعد ولن يبادر بتقديم مقترحات من جانبه •

ثم تفجرت مشكلة السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة و وبدأ الاحتكاك من جانب سعد زغلول ببرقية الى حساكم عام السودان السير لى ستأك في ابريل ١٩٢٤ ، يحتج لديه فيها على اشتراك حكومة السودان في معسرض ويمبلي الذي أقيم للستعمرات البريطانية ، وقال له «كيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية » ، فأحال ستأك الأمر الى اللنبي وفقاً للتقليد المتبع من قبل ، من أن حكومة السودان تخاطب الحكومة المصرية عن طريق المنسدوب السامى ، وارسل اللنبي الى سعد بأنه طلب معلسومات الحسكومة البريطانية ، ولكن سعدا بعث الى ستاك يعنفه على أنه لم يرسل ردا اليه مباشرة ، فرد عليه معتذرا عن التأخير وذاكرا انه رد عليه بالطريق المعتذر من خلال المندوب السامى، فرد سعد في ٩ يونيو مستنكرا أن يكون من خلال المندوب السامى، فرد سعد في ٩ يونيو مستنكرا أن يكون المندوب السامى علقة اتصال بين الحكومة المصرية وموظف مصرى يعين بعرسوم ملكى هو الحاكم العام للسودان ، وازاء جنوح الانجليز الى التهدئة مع سعد وقتها اكتفى باثبات هذا الموقف ، وحرص الا يوصد اللب مع الانجليز ، فابدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان الب مع الانجليز ، فابدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان

المعرض غير قاصر على المستعمرات البريطانية • وعبر عن أسسفه لأن يحدث هذا الحادث وهم على أبواب المفاوضات التي ستشمل السودان.

وفي ٨ مايو أرسل ستاك الى اللنبي يخطره أن الدعاية المصرية تتصاعد في السودان ، مما صار له أثره في هياج مدن الشمال خاصة . ونصحه بوجوب مواجهة هذه الحالة باجراءات محددة • وفي تلك الفترة كانت حكومة السودان تجمع توقيعات من رؤساء القبائل والرؤساء الدينيين تعلن الولاء إما ولبريطانيا ضد مصر ، ونشطت المناصر الموالية لمصر في حركة مضادة حسيما سبقت الاشمارة • وكانت جمعية اللواء الأبيض بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت نشاطها الجماهيري ، وبعثت وفدا لمصر يحمل عرائض تأييد لها من الســودانيين ، فقبضت عليهـــم السلطات البريطانية وأرسل المقبوض عليهم برقية احتجاج لمجلس النواب المصرى في ١٧ يونيو ، فعبر المجلس وسعد رئيس الوزراء على احتجاج المجلس والحكومة على اجراءات الحكومة البريطانية وحكومة السودان فصل السودان عن مصر ( جلسة ٢٣ يونيو ) . وذلك في وقت كانت فيه المظاهرات تنتشر في مدن السودان منذ ١٩ يونيو ، مما واجهتب حكومة السودان باجراءات القمع والقبض على منظمي الحركة وزعماء اللواء الأبيض ، وعلى رأسهم على عبد اللطيف الذي حكم عليـــه في يوليو بالسجن سبع سنوات • وواجهت الحـــكومة البريطانية الموقف المصرى بتصريح أفصح فيه اللورد بارمور بمجلس اللوردات في ٢٥ يوليو ، عن أن الحكومة لن تنوى ترك السودان أو التفسيريط في مركزها فيه • فقوبل التصريح بموجة عاصفة من الاستياء والاحتجاج في مصر ، عبرت عنها المظاهرات التي ازدحمت بها شوارع القـــاهرة في ٢٧ يونيو ، وعبر عنها مجلس النواب في ٢٨ يونيــو حيث ألقى سعد بيانا هاجم فيه التصريح البريطاني ، واستنكر ما ورد به من اعتبار تصريح ٢٨ فبراير أساساً للمفاوضات المقبلة ، ثم قسدم استقالته في ٢٩ مونيو • وكان من الطبيعي أن يقف البرلمان وراء سعد مدعما موقفه ، وإن

يضطر الملك الى رفض استقالته ، مما علق عليه اللنبي ان كان هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود الى الحكم في مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الانجليز ان الأمة كلها وراءه (١٤١) •

لم تقض تلك الأحداث على امكانيات المفاوضة وان اضعفت من احتمالاتها ، وقد أخبر اللنبي ماكدونالد في ٢٩ يونيو ان سعدا يرى أن احتمالات المفاوضة آخذة في الابتعاد (١٤٢) . وفي الوقت نفسه فيبدو أن الطرفين كانا حريصين على تخطى العقبة • فارسل ماكدونالد الى اللنم, يطلب اليه أن يخطر سعدا بأنه اذا كان يطلب تأكيدا من ماكدونالد بأنه لا ينوى تقييد نطاق الماحثات المقبلة ولا الأسس التي تقوم عليها ، فانماكدونالد سبق أنأوضح للوزير المفوض المصرى بلندن في ١٥ مايو « بأن توضيح أى طرف لموقفه في المفاوضات لا يقيد الطــرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف » • كما أوضح في ٢٧ مايو انه مستعد لسماع أية اقتراحات يقدمها سعد ، وان لسعد الحرية في اضافة أية مسسمالة لحدول الأعمال • وأنه بمناسبة موقف سعد من اشترال السودان في معرض ويمبلي أرسل مذكرة الى وزير مصر المفوض في ٢ يونيو تتضمن أن ماكدونالد لسر لديه « أنة رغبة في عدم اشتراك دولته في المفاوضات المقبلة على قدم المساواة التامة » • ثم ذكر انه رغم كل ذلك فان سعدا طلب في ٨ يونيو ضمانا أكبر بان المفاوضات ستكون خاليسمة من أية شروط تقيده وان اشتراكه فيها لن يؤخذ عليه • وعلق ماكدونالد عسلي ذاك أنه يشعر انسعدا لن يقتنع بأى ضمان آخر. وأن الظروف اضطرته لأن يحدد موقفه بشأن السودان قبل المفاوضات ، ويؤسفه أن سعدا وجد في ذلك عقبة في طريق المفاوضات (١٤٣) • وقد أبلغ اللنبي سعدا نفحوي هذا الكتات في ٣ يُوليو ، وتلقى منه ردا عليه في ٦ يوليـــو تضمن شكر سعد لماكدونالد على عنايته بتحديد موقفه ، وعلى ما يعلقه من أهمية بالنسبة للتوصل الى اتفاق بين البلدين ، وأبدى ارتياحه أن المباحثات ستجرى على قدم المساواة بين البلدين ، ولن يتقيد طرف

بما سيتخذه الطرف الآخر من موقف ، ولن يتأثر بالاشتراك في تلك المناقشات الحرة ، وانه لن تحدد أسس للمفاوضات التي ستجرى ولا لموضوعاتها ، ومن ثم لا يعنى الدخول فيها اعترافا بحدوث تغيير في موقف اىطرف ولا في وجهة نظره ، ثم طلب تحديد التاريخ الذي فيه «سيكون لي شرف اللقاء مع مستر ماكدونالد » علما بأنه سيسافر الى فرنسا في ٢٥ يوليو وسيكون تحت تصرف ماكدونالد في الزمان والمكان والملاين يحددهما (١٤٤) ،

وفي ١٤ بوليو أخطر ماكدوناالد اللنبي بأن ضغط الأعمال عليه، وحاجته وحاجة سعد الى الراحة ، يجعل من الملائم تحديد لقائهما في أواخر سبتمبر ، وانه يأمل في المرحلة الأولى من المباحثات أن تكون غير رسمية محصورة بين سعد وبينه ، في الموضوعين الكبيرين : الحامية البريطانية والسودان ، لأن الاخفاق في الوصول الى اتفاق في واحد من هذين الاساسين ، يجعل المفاوضات عديمة العبدوى ، وانتقد طريقة سعد في معالجة المسألة « مما جعل لدى بعض الشك في اقتراح أي شيء قد يجعله يظن أنني مستعد أن ادع الوضع القائم للاشهاء معلقا الى ما لا نهاية » ، وعرض على اللنبي أنه قد تكون فرنسا هي مسكان اللقاء بين الطرفين (١٤٥) • وقد تراخت المراسلات في هذا الشـــأن أماما بسبب محاولة الاعتداء على حياة سعد زغلول في ١٢ يوليسو واسطة أحد المتطرفين • وقد علق اللنبي على تلك المحاولة بما يقهم منه أن سعدا قد صار بعدها أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء ، مما قد يجعله أكثر عنادا • ووافق اللنبي على رأى ماكدونالد أن تكون المباحثات المقيلة تمهيدية فحسب ، وانه يعتقد أن سعدا يستحسن ذلك أيضًا ، واقترح أن يجرى اللقاء في انجلترا بدلًا من فرنسا ، وذلك حتى لا يبدو الجانب البريطاني مفرط القلق والتلهف بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة ، في وقت كان سعد فيه يتخذ خطواته مدقة أكثر ، فضلا على أن سعدا في فرنسا سيكون خاضعا للمؤثرات

الأجنبية ولنفوذ واصف غالى الذى يعتقد «أنه أكثر تشددا من سعد»، ثم اقترح على حكومته أن توضح لسعد أن رفضه توقيع اتفساقية مع بريطانيا لن يمكنه من استبقاء الوضع الحالى الى ما لانهاية (١٤٦)، واقتنع ماكدونالد بهذا وبوجوب أن يجرى اللقاء فى لندن وطلب من اللنبى تكذيب ما أشيع من احتمال ذهابه الى فيشى لمقابلة سعد ، ورأى أيضا أن ليس من ضرورة للتعجل فى تحديد موعد اللقاء الا بعد مرور شهر سهر (١٤٧)،

يظهر من هذا السباق ، انه رغم حرص الطرفين على أن يجرى بينهما اللقاء ، فان كلا منهما يقف على أرض منفصلة • ماكدونالد يعلن صراحة أن حكومته متمسكة بتصريح ٢٨ فبراير ، وبصرف النظر عن أية نوايا حسنة أظهرها الرجل ، فان هذا التمسك يفيد أن سياسته في جوهرها هي سياسة سلفيه لويد جورج واللورد كيرزون • وعلىالنقيض ومن الجسلى على ما سبقت الاشسارة أن انتمسك بالتصريح من جانب ورفضه من الجانب الآخـــر، انسا يتعلق كلاهما بالتحفظات الواردة بالتصريح لا بما تضمن من اعتمراف باستقلال مصر ٥ فالتحفظات هي أساس الوجود الشرعي البريطاني بمصر مسا من أن تؤول أية خطوة له في طريق التفاوض على أنها اعتراف أو قبول للتحفظات ، ومن هنا كان سعد يلح في أن يستخلص من ماكدونالد اعترافا بأن المحادثات ستجرى حرة من كل قيد ، هادفا من ذلك أن جريان مياحثات طليقة من أى قيد بين بريطـــانيا وبين مصر المعترف باستقلالها ، من شأنه أن ينحى تحفظات التصريح عن مائدة المفاوضة. وكان ذلك يكون مكسبا لا شك فيه لموققه كمفاوض ، وقد استغل في سبيله كافة الوسائل المتاحة له من استعراض للقوة واسمستغلال للتلهف الانجليزي على المفاوضة • على أن ماكدونالد المرتبط بتصريح ۲۸ فبرایر ، قد وصل الی ما ظنه صیغة وسط ، وهی أن أیا من الطرفین لا یتقید بنا یبدیه الطرف الآخر من آراء ولا یلتزم بها ولا یتأثر بها موقفه • وهی صیغة تمکن الطرفین من اللقاء الذی یحرصان علیسه، ولکنها تعنی أنه لقاء یتم بغیر اتصال بین بعضهما البعض • وهی تعنی أنهنا سیجلسان معا ولکن علی مائدتین منفصلتین •

والظاهر ثانيا ، ان ماكدونالد في تركيزه على مسالتي حماية القناة ( القاعدة العسكرية ) والسودان ، لم يكن يتنازل عن أى من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير • فالقاعدة المسكرية تشغل التحفظين الأولين الخاصين بحمآية المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التـــدخل الأجنبي، والسودان تشغل التحفظ الرابع • أما التحفظ الثالث الخاص بحماية الاجانب والاقليات في مصر ، فلم ترد أية اشارة صريحة أو ضمنية بتنازله عنه • وضمان القاعدة العسكرية هو ما يضمن للسياسة البريطانية نفوذا فعليا على الحكومة المصرية مما قصد بالتحفظ الثالث توفيره ٠. ومن ثم كان موقف ماكدونالد يعنى التمسك بجمسوهر السياسة البريطانية السابقة عليه ، دون أن يتنازل عن شيء من تفاصيلها حتى الآن • وان ما ورد في مراسلات ماكدونالد واللنبي سالفة الذكر من أن الوضع الراهن لن يستمر اذا بقى سعد رافضا توقيع الاتفاق مع بريطانيا ، ليدل على أن وعد الانجليز بجريان المباحثات على قـــدم المساواة بين البلدين ، هو مجرد وهم وتضليل ، فلا مساواة بين طرفين يملك أحدهما تعديل الوضع الراهن بالنسبة للآخر ، وينوى أنْ يفعل ، ويخطر الطرف الآخر بهذا آلذي ينويه ، أي يهدده به • وقد حدث في بداية حكومة سعد أن طلب تعديل القانون ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخساص بتعويضات الموظفين الأجانب لما رآه في تلك التعويضات من مبالغة، فرفض ماكدونالد وحذره من ذلك ، مما جعل سعدا يتراجع عن التعديل ويثير المسألة بمجلس النواب بعبارته الشهيرة ، أن ثمة فارقا بين أن

تعلن بطلاد شيء وجمدوره وبين أن تمتنع عن تنفيذه و واذا كان ماكدونالد لم تلن قناته في تعويضات لبعض الموظفين ، فكيف به يفعل بالنسبة للوجود البريطاني في مصر ، وكيف يمكن تصور وجمدود قاعدة عمكرية على أرض بلد ما يغير تفوذ سياسي على حكومة هذا البلد ، وكان هذا المنطق واضحا لدى سعد منذ مفاوضاته مع ملنر على ما سلفت الاشارة ، وهو لا شك كان مصدر تردده وشكه العظيم في كل الصيغ الوسط التي طرحها عليه ماكدونالد كاساس للمفاوضة، فكان سعد يقرأها وعينه لا تغمض عن تحفظات تصريح ٨٢ فبراير ،

والظاهر ثالثا ، ان المسألة السودانية قد عمقت بها الفجيوة بين الطرفين • ولماكدونالد مع جهاز المستعمرات البريطانية موقف حازم في الا يتركوا السودان ولا يتخلوا عن مركزهم به. وللاوفد موقف حازم أيضًا في أن استقلال السودان لا يتم استقلال مصر المبتغي الا به • وزاد الفتق على الراتق باحداث أغسطس ١٩٣٤ ، اذ خرج طلبة المدرسة العسكرية في ٩ أغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان يهتفون لعسلي -عبد اللطيف ، واستقلال وادى النيل ، وحياة مصر والنودان ، وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد زغلول • فتصدت نهم أورطة الجليزية واستولت على ذخيرة المدرسة ، وامتنب الطلبة عن تسليم أسلحتهم وهددوا باستعمالها اذا استخدم الانجليسز معهم القوة • ثم خرجت أورطة السكة الحديد بعطبرة في مظاهرة قمعتها فصيلتان من الجيش فقتل عدد وأصيب عدد آخر ٠ فقــررت حكومة السودان طرد أورطة سكة حديد عطبرة المصرية من السودان. واستجاب الرأى العام المصرى للاحداث بمظاهرات واسعة • وأصدر مجلس الوزراء المصري بيانا وصف فيه الأحداث ، وسجل انه أرسل الى الحاكم العام يستعلم عن تفاصيلها ، وانه أبلغ وزير مصر المفوض بلندن باحتجاجه علىتلك التصرفات، وطالب بوقف المحاكمات وتشكيل لجنة مصرية سودانية لقحص الحالة • فردت الحكومة البريطــــانية

ببيان آعلنت به تأييدها لحكومة السودان فيما اتتخذته من اجسراءات لحفظ النظام ، وانها فوضتها في ابعاد أورطة السكة الحديد وكل قوة أخرى يلزم ابعادها ، وانها تعتبر البرلمان والصحافة المصرية مسئولين عن تلك الحوادث ، فردت حكومة مصر بأنها لا تعترف بأن حاكم السودان يتصرف في الجيش المصرى هناك بدون رأيها ، والحاكم العام هو سردار الجيش المصرى وهو موظف مصرى، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف باذن بريطانيا ، فردت بريطانيا بأن اعدادت فعلا أورطة السكة الحديد الى مصر وعززت الحساميات البريطانية بالخرطوم ،

بعث ماكدونالد الى سعد محاولا وقف تدهور الموقف ، وعبر عن رغيته فيبحث تسوية للمسائل المعلقة، مم حفظ الأوضاع الراهنة بالنسبة لكل ما سيكون محلا للمفاوضة ، واتهم حكلومة مصر بأنها وراء أحداث السودان الأخيرة وانها مولتها ، وان الحكومة المصرية اذ تلقى تبعة تلك الاحداث على حكومة السودان انما تكشف عن سوء النية لديها ، مما خيب أمل ماكدونالد في التعامل « مع رجال شرفاء » بسمعون الى تسوية المسائل بوسائل شريفة مستقيمةً • وذكر أن مصر تريد أن تصل الى نتائج بغير مفاوضات • وان الحكومة البريطانية لا ترهمها تلك الوسائل آلتي تصير معها كل مفاوضة ودية مجرد حسن ظن في غير موضعه • فبعث اليه سعد من باريس في ٢٩ أغسطس محتجا عــلي ما نسبه لوزارته من تمويل للاحداث ، وذكر أن الأحداث كانت رد فعل لحملة عرائض الولاء التي أوعزت بها بريطانيا ، وانه اذا كان هناك رجال غير شرفاء فيسهل التعرف عليهم بالبحث عمن له مصلحة في ابقاء الحانة الحاضرة • ثم لوح مهددا ان تلك الأحداث اضعفت أمله في تحقيق الهدوء والطمأنينة بمصر بواسطة اتفاق صريح مع رجــل صريح ، ثم عبر عن رغبته في اعادة حسن النية المتبادلة وتبديد السحب الكثيفة التي تمنع رجالا شرفاء من أن يتعرفوا على رجال شرفاء آخرين • ورد ماكدونالد يأسف على عدم امكان اجراء المفاوضات وان كان يوانق على اقتراح سعد تبديد السحب ومحاولة اعادة حسن النيسة ، واقترح لذلك موعدا هو ٢٤ سبتمبر ، فرد سعد فى ١١ سبتمبر يعبر عن ارتياحه لرغبة ماكدونالد هذه ويقبل الدعوة ويحدد موعدا لوصوله الى لندن ٣٣ سسبتمبر ليسسكون تحت تصرف ماكدونالد فى ٣٥ سبتمبر (١٤٨) • وأعلن سعد فى باريس أن المفاوضات قد صسارت مستحيلة وان كان يوافق على اجسراء مباحثات لتصفية سسوء التقساهم (١٤٩) •

بهذا تحولت آمال المفاوضة بين الرجلين ، والتي تبادلا الترحيب فيها منذ توليا الحكم في شهر واحد ، تحولت الى مباحثات لا يلتزم طرف فيها بوجهة نظر الطرف الآخر في يوليو ، ثم الى مجرد مباحثات لتصفية سوء التفاهم ، مع ألادراك المتيادل ان المفاوضات قد صارت مستحيلة ، وفي هذه الظروف الخشنة تقابلا .

## ۲ ا لمشروع البريطانی

قبيل اجتماع ماكدونالد بسعد زغلول ، عقد ماكدونالد اجتماعا في ٢٣ سبتسر مع السير لى ستالت حاكم عام السودان وبعض كسار موظفى ومستشارى العارجية البريطانية هم ، مستر بونسنبى ، سسير وليم تيريل ، كولونيل شوستر ، مستر سلبى ، مستر موراى ، وأهم ما يكشف عنه هذا الاجتماع ، الموقف الشخصى لماكدونالد فى اطار السياسة البريطانية ازاء مصر والسودان ، وهسو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وان اختلف عنها فى أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما فى اقتراح المبادرات بشأنها ، كما يكشف عن أن مسألة السودان كانت ذات الأولوية فى اهتمامهم جميعا فى ذلك الوقت اذ شغلت الوقت الغالب للاجتماع ،

بدأ ماكدونالد حديثه بأنه يرى تصريح ٢٨ فبراير قد حرمه من أن يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية ، اذ جعل مصر بلدا

مستقلا ، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل في شئون مصر تقودهم الى الخطأ • وحدد أن أهم نقطتين تناقشان مع سمد ، هي تأمين المواصلات الامبراطورية ومسألة السودان . ولم تشغل المسالة الأولى أكثر من فقرة واحدة من حديثهم ، ذكر فيها ماكدونالد أن تصريح ٢٨ فبراير ترك الحكومتين البريطانية والمصرية في وضع شاذ، اذ منعت مصر استقلالها ولكن بقيت حامية بريطانية في عاصمة البلاد، فبقيت الحكومة البريطانية مسئولة عن حفظ النظام وتحمسل العبء عندما تسقط الحكومة المصرية ، ومن ثم فهو يرى ان حـــان الوقت لالقاء تلك المسئولية عن عاتق البريطانيين وحصر مسئوليتهم في نطاق حماية القناة والمواصلات الجوية الامبراطورية ، ولكنه اثار ما قد تواجه هذه الخطوة من معارضة من المصالح التجــــارية البريطانية والأجنبية ، فعقب السير لي ستاك بأنها خطوة جديرة بأن تلقى تلك المارضة ، ولكنه أوضح أن ما يوفره وجود تلك القوات بالقساهرة من أمن يمكن الحكومة المصرية من القيام بمخاطر تهييج الرأى العمام المصرى واثارة المتاعب في السودان ، وان عدم وجود تلك القسوات بالقاهرة قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات •

وان تلك الملاحظة الوحيدة التي ابديت عن المسسالة المصرية لتوضح ، أن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة ، لم تكن محسومة تماما في السياسة البريطانية ، لما ظنه ماكدونالد وما رجحه سستاك من معارضة المصالح الأجنبية والبريطانية للانسحاب ، وهي المصدال التي أشير اليها في التحفظ الثالث من تصريح ٢٨ فبراير ، وهي المصدو الأساسي الذي يدعى به البريطانيون حقا لهم في التدخل في شستون الحكم والادارة المصرية ، كما أن فكرة الانسحاب من القاهرة هذه، المما التقي عليها كل من ماكدونالد وستاك لا بهدف الاعتراف بأن لاحق لبريطانيا في التدخل في شيون مصر، ولكن بهدف أن يتهدد النظام والأمن بمصر ، وان تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها ، ومن بمصر ، وان تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها ، ومن

الطبيعي أن تكون الحكومة المصرية دون البريطانية هي المسئولة عن حفظ النظام في بلدها ، وكان هذا من أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ومن أسس الاستقلال المصرى • ولكن اثارة ماكدونالد وستاك لهذه المسألة بهذه الصورة ، يبدو منها كما لو كان للسياسة البريطانية مصلحة، لا في تخليها عن حفظ الأمن بمصر، ولكن فيما تصوراه مترتبا على ذلك من تهدد الأمن والنظام ، مما يعيد الى الذاكرة احـــداث ١٨٨٢ عندما ساهم الانجليز والأجانب في اثارة الاضطرابات وخاصـة بالاسكندرية توطئة لاحتلال مصر بدعوى حماية الأمن وحفظ النظام • ومن الطبيعي أنه لم يكن في مقدور السياسة البريطانية اثارة الشغب ضد الحكومة المصرية وتحبيلها نتائج هذا الشغبي، ما دامت قواتهما موجودة بالقاهرة ولها حق التنقل في كافة الأقاليم • لقد كانت بريطانيا تسيطر على الحكومة المصرية قبل ١٩١٩ ، فكأن وجود القـــوات البريطانية مما يضمن هذه السيطرة ومما يحفظ الأمن حماية لاعسال تلك السيطرة • فلما ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ ، ان تولت حكم مصر حكومة الوفد الوطنية التي لا تخضع للسميطرة البريطانية ، فقدت تلك القوات وظيفتها . أو على الأقل هددت بفقدها، من حيث ضمان السيطرة البريطانية على الحكم • ومن ثم فلن تعـــدو وظيفتها أن يثير وجودها حفيظة المصريين • وصار ما عسى أن يكون بقى عليها من مسئولية ولو فعلية عن حفظ الأمن ، صار ذلك ممسا يخدم سياسة مصرية وطنية معادية لهما • وعلى الأقسل فقمد صمار وجود تلك القوات بالقاهرة ، مما يعوق السياسة البريطانية ، عما قد ترى اللجوء اليه من أعمال الشغب ضد حكومة معادية لها • وقسد جاء مقتل السير لي ستاك بعد هذا الاجتماع بأقل من شهرين، واتخذت السياسة البريطانية بعده من الاجراءات ما كشف الى أى مدى كانت تتحرق شوقا الى الشغب ، لتبرر استعادة ما تريد من تفوذها المتقلص، ودعم وجودها المهدد بمصر والسودان • وعلى أي حال فقه لم أرجأ

ماكدونالد البت فى مسئلة القوات البريطانية بمصر للرجوع الى وزارة الحامة •

وبالنسبة للسودان ، فقد حدد رئيس الوزراء هدفه الكامل ، بأنه اكتشاف صيغة اتفاق تبقى للانجليز حريتهم الطليقة غير المقيدة ، وفي الوقت ذاته تمكنه من اجراء تنازل ما للحسكومة المصرية ، فعلق شوستر بأنه ازاء موقف الحكومة المصرية الحالى ، فعن المستحيل ايجاد أى شكل من أشكال الاشراف الثنائي على السودان ، واقترح كاشتراك مظهرى للمصريين في حكم السودان أن تنشأ مجسالس استشارية مشتركة ، شريطة أن تجتمع في لندن بعيدا عن البرلمان المصري ،

وتحدث ماكدونالد عن صعوبات الموقف البريطني ، التي تنجم عما أعلنته الحكومة البريطانية منذ الثمانينات من أنها تعمل بالسودان نيابة عن مصر ووكيلة عن حكومتها ، على ما حدث في فاشودة • وان اتفاقية ١٨٩٩ لم تخول بريطانيا أكثر من نصيب في ادارة السودان ، فلم تقلل من كون السودان تركيا أو مصريا ولا جعلته بأى حال من المستلكات البريطانية • فشرح له كل من شوستر وموراى بذلاقة لسان استعمارية أصيلة ، ما غم على فكره المستقيم من التواءات • باعتبار أن الاتفاقية سوت بريطانيا ومصر ، فصارتا معا شريكتين أصليتين من الناحية النظرية ، ولبريطانيا القدح المعلى عمليا • وهي ان لم تجمل السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فقد فصلته تماما عن مصر فصار دولة متميزة تماما ، وان الاتفاقية صيفت على هذا النحو لمجرد فصار على كرامة مصر •

ثم عرج الحديث الى النقطة الأساسية ، وهى رسم الخطة العملية التى يتعين على الانجليز اتخاذها بشأن السودان ، فاقترح ستاك أن يطلب ماكدونالد من سعد فى لقائهما ، رحيل مصر من السودان ، بعد أذ أنشأ سعد بمسلكة أوضاعا تجعل من المستحيل اشتراك البلدين في حكم السودان و فذكر ماكدونالد ان هذا الاقتراح مما يصعب تبريره، وأبدى خشيته من أن اخراج جميع المصرين من السودان قد يحدث ثورة في مصر ، وقد يستقيل سعد من الوزارة ولا ينجح الانجلين في العصول على وزارة مصرية تدير البلد « مع وجود كل موظف مصرى ضدنا » و ولكن سيلبي اشارة الى ما ظهر أخيرا من ضغف المقاومة المصرية ، فإن سياسة التشدد البريطاني لم تنتج رد فعسل مصرى عنيف كما كان منتظرا و ولعله يقصد بذلك الاشارة الى أن نفي سعد زغلول في ديسمبر ١٩٢١ لم ينتج العنف المصرى ذاته الذي أتجه فيه في مارس ١٩١٩ وولا ما كان يخشاه اللنبي من استحالة ألبريطانية الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، لم يتحقق بعد ذلك و على البريطانية الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، لم يتحقق بعد ذلك و على مثل الستحالة الاعتماد على مثل المستحالة الاعتماد على مثل

ثم أشار شوستر الى آنه ما لم تظهر بريطانيا رفضا قاطعا لمطالب المصريين بالسودان فان الزعماء المحليين بالسودان سيحاولون الاتصال بمصر • ثم أشار الى أن موقف حكومة سعد جعلت ولاء المسوئلة المصريين بالسودان لحكومتهم المصرية متعارضا مع ولائهم لحسكومة السودان • ومن ثم يصبح وجودهم وخاصة الجيش المصرى ، مصدر خطر حقيقى • وأكد ستاك هذه النظرة • فذكر أن الجيش المصرى بحتفظ بولائه لمصر ، وحكومة مصر تسىء لحكومة السودان ، ومن ثم بستحيل منع انتشار الكراهية أتلك الحكومة ، مما يهدد بخطر الانفجار في جميع أنحاء السودان • وأطنب في الدفاع عن اجلاء الجيش المصرى من السودان ووجوب تعزيز الحامية البريطانية هناك ، مع تحسويل من السودانين الى قوات درك • فنبهه ماكدوتالد الى خطورة ما ينجم عن ذلك واحتمال أن تندلع ثورة لا يعلم متى تنتهم • وقال انه

بفضل الاستمرار في سياسة الاجلاء الفورى لأى فرد يظهر التآمر على النظام ، فلا يلجأ للاجراء الشامل الذي يقترحه ستاك الا اذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة • فعارضه سسستاك قائلا ان الشر قد لا يكتشف الا بعد أن يستشرى ، وانه من الصعب الوصول الى مايدل على أن المصريين يثيرون السخط وسط كتائب السودانيين • ولسم يكن ستاك يعلم أن مقتله بعد ذلك بأقل من شهرين هو الذي سيمنح الوزارة اليريطانية المبرر لتنفيذ تلك الخطة التي دعا اليها بهذا الحماس • وهي طرد الجيش المصرى عامة من السودان •

وفى النهاية أثار ماكدونالد التساؤل عما سيحدث عندما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك ، وترفض حكومة مصر تعيين خلف له ممن تختارهم بريطانيا ، فقال ستاك، كما لو كان يكتب بظهر الغيب وصيته، انه ندب من ينوب عنه كحاكم عام ، ويمكن لهذا النائب أن يقوم مقام الحاكم العام حتى تصل الحكومتان الى اتفاق ، ولكن ماكدونالد ابدى تشككه فى قانونية هذا الاجراء (١٥٥) ،

## **\* \* \***

والوثيقة الهامة الأخرى التي لم تتح للجانب المصرى معرفتها والتي تعكس تفكير الجانب البريطاني ، تتعلق بمشروع معاهدة أعدته وزارة الخارجية البريطانية أثناء محادثات سسعد ماكدونالد في أول أكتوبر ١٩٣٤ ، وقد أعد حسب التعليمات الشفهية لماكدونالد ، ويظهر من المذكرة التي قدم بها المشروع الى ماكدونالد من الوزارة ، انه يمثل نحسب اطارا عاما للمعاهدة ، وانه يتضمن «أقل مايكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التي لا يمكن انقاصها بدون التفريط في القيود التي تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر » ولم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول لأنه مبنى عسلى أسساس بقاء قاعدة عسكرية بريطانية في مصر مما رفضه سعد في مساحثاته رفضا جازما «

تضعن المشروع معاهدة تحالف بين الدولتين ، اذ تساعد بريطانيا مصر فى الدفاع عن أراضيها ضد العسدوان (مادة ١) وتمد مصر بريطانيا داخل الأراضى المصرية بكافة التسهيلات والمسساعدات التى يقدمها حليف أثناء حرب يشترك فيها كلاهما ، وذلك فى وقت توتر العلاقات ، أو فى حالة الحرب ، حتى ولمو لم تهسدد وحدة الأراضى المصرية (مادة ٢) ، وقد اشر تعليقا على هذا النص ، بأنه صسيخ على نحو يعطى بريطانيا «سلطات واسعة ولكنها موضوعة على أن تمد الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقعها أمام النقاد الوطنيين ، • » وتيسيرا لهذا التماون تتعهد مصر فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة الحمال انطوادى :

(أ) بأن تحصل على موافقة بريطانيا لشراء الأسلحة والمصدات المطلوبة للقدوات المسلحة المصرية بجميسه أنواعها ، وتشغيل غير المصرين ه

(ب) تشغيل غير المصريين سواء الضباط أو المعلمين أو الموظفين الذين تراهم مصر ضروريين لتـــدريب العاملين بهـــا عــــــكريين أو مدنيين •

(ج) تؤجر الى بريطانيا الأراضى الواقعة بين قناة السويس غربا وحدود مصر مع فلسطين شرقا ، فضلا عن شبه جزيرة سيناء مقابل مبلغ نقدى •

(د) «عمل الترتيب لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الأراضى المصرية »، وذلك فى حالة توتر السلاقات بين بريطانيا وآية دولة أخرى (مادة ٣) ، وقد أشر تعليقا على هـذا النص أنه موضوع لمنع الجيش المصرى والادارة المدنية المصرية من الخضوع لنفوذ أجنبى، وإن تأجير الأراضى المصرية شرقةناة السويس يتضمن فيما يتضمن السيطرة على سكة حديد القنطرة رفح ذات الأهبية

الكبرى لدى وزارتي الطيران والمستعمرات ، وان البند الأخير يتضمن ضرورة انرقابة البريطانية على البريد والبرق •

وفضللا على ذلك تسمح مصر لبريطانيا باستخدام المطارات والتجهيزات اللاسلكية ومصانع الغاز غربي قناة السويس ، فضللا على التسهيلات اللازمة في المواني والمطارات والاعفاءات الجمسركية والتنقلوالنقل بالسكة الحديدية (مادة؛) وفي مقابل ذلك توافق بريطانيا الا تبقى قوات بريطانية في الأراضي المصرية الا في الأراضي المحددة بالمادة الثالثة ، والا في الظروف الموضحة بالمادتين الأولى والسانية، وتجلو عن القاهرة خسلال عامين ، وعن تكنسات مصطفى باشا بالاسكندرية خلال خمسة أعوام وعن مطار أبو قير ومخيمات المسكر في عشرة أعوام ، وان ما ستتخلى عنه بريطانيا من أرض وتكنسات مصبان بما فيها محطة أبو زعبل اللاسلكية تستولى عليها مصر بقيمة تقدرها لجنة مشتركة (مادة ؛ ، ه) ،

وتضمن أن يكون التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا بدرجة سفير ، ران تتعهد مصر بألا يكون تبادلها التمثيل السياسى مع البلاد الأخرى بأعلى من درجة وزير مفوض ( مادة ٢) • وان تتعهد مصر بتعويض الموظفين الأجانب وفقا للقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فضلا على ضمانات أخرى لهم ( مادة ٧) •

وبالنسبة للسودان تضمن المشروع اتفساقا بين البلدين على «تحسين مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهسائى » بضمان استمرار النظام القائم بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ الذى لا يعاد النظر فيه الا بعد خمس وعشرين سنة ، وأن يكون الدفاع عن السودان بواسطة قوة سودانية تحت قيادة الحاكم العام ، تلحق بها كتيبة بريطانية وأخسسرى مصرية ، ويفوض مجلس عصبة الأمم بتقرير ما يضمن حقوق المصريين في مياه النيل وتقدير ديون مصر على السودان ( مادة ٨ ، ٩ ) ، وأشر

أمام هذين النصين انهما لا يكفلان فقط استمرار الوضع القائم ولكن تحقيق الغرض النهائي وهو استقلال السودان مع اطلاق سلطة الحاكم المسام •

وورد بالمذكرة التى أرفق بها المشروع ، أن ثمة ثلاث نقاط لم تذكر بعد بالمشروع رغم أهميتها الكبيرة ، وهي :

( أ ) استبعاد خطوط الكابلات الأجنبية من الرسو بمصر بمــد. احتكار الشركة الحالية التي ينتهي امتيازها في ١٩٣٣ -

(ب) تأمين الفنـــارات المصرية على البحــرين الأبيض والأحمــر وتزويدها بموظفين معتمد عليهم •

من هذا المشروع تتضح نواياً حكومة ماكدونالد كاملة ازاء المسألة المصرية ، ويتعين النظر الى هذا المشروع فى ضوء ملاحظتين وردت احداهما فى المذكرة المرفق بها ، والأخرى فى الملاحظات المسجلة عليه، وهما أن المشروع يتضمن الاطار العام فقط والحد الأدنى الذى لايمكن النزول عنه ، وانه صيغ ليمنح بريطانيا سلطات واسعة ، ولكنها مصوغة بشكل يمكن حكومة مصر من أن تبرر موقفها أمام نقد الوطنيين لها، وان هاتين الملاحظتين ، فضلا على معناهما الصريح ، فهما يعنيان أن المشروع مصوغ على نحو يمكن فى التطبيق من تحريك أحكامه بطريقة الأثم مصالح من أعدوه ، بمعنى أنه مصوغ بطريقة بعيدة عن موجبات حسن النية بين الطرفين ،

وفي هذا الضوء يمكن ملاحظة :

أولا : أنه أقام حلفا دائما غير مقيد بمدة، ووجودا عسكرية غير مقيد بمدة وسيطرة رسمية على شرق قناة السويس غير مقيدة بمدة ما والملاحظ ثانيا : أنه جعل أساس الوجود العسكري البريطاني في شرق قناة السويس وهو وجود بمتد الى غرب قناة السويس امتدادا غير محدد تحديدا جغرافيا وان كان يجد حدوده في الاستفادة الدائسة المنظمة بالمطارات والموانى والسكك الحديدية ومحطات اللاسمسلكي أي كافة المرافق وقنوات الاتصال ، كما أن هذا الوجــود العسكري يتسبع ليشمل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية لا في حالة الحربُ انتي تكون بريطانيا طرفا فيها فقط ، ولكن في حالة وجـــود توتر مَا في العلاقات بين بريطانيا وبين أية دولة أخرى ، ولو لم تهـــدد التحفظين الأول والشماني من تصريح ٢٨ فبراير • واذا كان مشروع كيرزون في ١٩٢١ لم يعترف بمبدأ انحصار القاعدة العسكريةالبريطانية في أماكن محددة ( مادة ١٠ ) مما يجعل مشروع ماكدونالد أصلح بلا شك للمصريين منه ، فان مشروع ملنر الأول (١٧ يوليو ١٩٢٠ ) كان سلم بمبدأ تحديد المكان أو الأمكنة التي تعسكر فيها القماعدة واحال في تحديدها الى اتفاق لاحق ( مادة ٣ ) • وجاراه في ذلك مشروع ملنر الثاني (١٨ أغسطس ١٩٢٠) في المادة ٤ • أما مشروع الوفد الي ملنر ( ۱۷ يوليو ۱۹۲۰ ) فقد وافق على وجود القاعدة وحصرها في الشاطىء الشرقى من قناة السويس ويجرى تحديدها بواسطة لجنسة مشتركة ( مادة ٨ ) • ومن ثم فان مبدأ تحديد مكان القاعدة معترف به في مشروعي ملتر وان لم يجر تحديده جغرافيا • على أن مشروع الوفد حصرها في مكان محدد على الشاطىء الآسيوي لقناة السويس، بينما أتىمشروع ماكدونالد ليخضع القسم الآسيوى من الأراضي المصرية كله للسيطرة البريطانية دون اكتفاء بقاعدة محددة فيه، أما حق استعمال الموانى والمطارات وطرق المواصلات في كل الأوقات لا في وقت الحرب فقط ، فقد ورد بمشروع ملنو الأول ومشروع كيرزون ، وأشير اليسه في مشروع ملنو الثاني ( الذي اتخذ شكل مذكرة لا مشروع متكامل ) بعبارة « وتسوى ما نستتبعه من المسائل التي تحتاج الى تسوية ».

بهذا يظهر أن تحديد مكان القاعدة المسكرية البريطانية في مصر كان أظهر في مشروع ماكدونالد منه في المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة عليه، ومن ثم كان أصلح للمصريين منها، وان كان أقل صلاحية من مشروع الوفد الى ملنر ، وقد عوض البريطانيون هذا التنازل بما أشير اليه من حقهم في استعمال بعض المرافق كاجهسزة اللاسلكي واحتكار خطوط الاتصال الخارجية ، وفضلا على ذلك استعاضوا عن تنازلهم هذا بما ورد بالمادة ٢ من المشروع، بأن تقدم مصر اليهم كل تسهيل ومساعدة لا في حالة الحرب أو النهديد بها فقط ولكن في حالة تسميل ومساعدة لا في حالة الحرب أو النهديد بها فقط ولكن في حالة وتبح للجانب البريطاني ب ان واتته الظروف السياسية ب أن تتحول حالة التوتر هذه الى حالة دائمة في صدد تنفيذهم للاتفاقية ،

والملاحظ الثا ، ان مشروع ماكدونالد أسسقط ما سبق أن ورد بمشروعي ملنو ومشروع كيرزون فيما يتعسلق بالمسستشارين المالي والقضائي ، وهو نهج لا شك في أفضليته للمصريين من نهج المشروعات السابقة ، وهو نهج فرضه على الجانب البريطاني أن مشروعه هسو أول مشروع يصاغ بعد تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترف باستقلال مصر ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ الذي أقام نظاما برلمانيا يتعارض مع أية سلطات تنحول لمستشارين بريطانيين على الحكومة المصرية ، فهذا التنازل يعتبر أثرا من آثار تصريح ٨٨ فبراير ، على أن المشروع على أخبرة الحكم المصرية، الأولى اشرافهم على الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش المصري ، والثانية اشرافهم على تشغيل غير المصريين في الحسكومة المدني، المصرية، سواء كانوا في القوات المسلحة أو في جهاز الحكومة المدني، المصرية، سواء كانوا في القوات المسلحة أو في جهاز الحكومة المدني، وكانت مصر في ذلك الوقت في حاجة ماسة الى الغبرات الأجبية سواء

بالنسبة لتطوير الجيش واعادة بنائه ، أو بالنسبة ليعض فروع الخبرة في الأعسال المدنية ، كسا أن قيام الامتيازات الأجنبية كان بفرض عليها اتصالا بالأجانب ضمانا لتلك الامتيازات ولديون الأجانب على مصر ، مما كان من شأنه عندما يثار أن يتيح للانجليز التدخل في هذه الممالة ٥٠ ومن ثم فان المادة الثالثة هذه تتعلق بالتحفظ الثالث من تحفظات تصريح٢٨ فبراير الخاصة بحماية الأجانب والأقليات في مصر ٠

والملاحظ رابعسا ، أن المشروع أسقط ما ورد في المشروعات انسابقة من قيود تتعلق بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، والاشراف البريطاني على تلك السياسة ولكن وجود القاعدة انعسكرية مع اتفاقية التحالف مع الاشراف على توظيف الأجانب بمصر كان من شأنه أن يضمن للانجليز في الواقع ما لم يرد بالمشروع صراحة في هذا الشأن ، وفضلا على ذلك فقد صيغ الوضع الممتاز لبريطانيا في مصر الذي حرصت المشروعات السابقة على تأكيده ، صيغ في شكل آكثر لباقة وهو أن يكون التمثيل السياسي بين البلدين هو التمثيل الوحيد لمصر الذي يتم على مستوى السفراء ،

والملاحظ خامسا ، أن المشروع تضمن بالنسبة للسودان ما لم يرد في المشروعات السابقة كلها من تأكيد اتفاقية ١٨٩٩ التي كان ينادي المصريون ببطلانها ، ومن اطلاق سلطات الحاكم العام وتأكيد هيمنته على أجهزة الحكومة بالسودان ، حتى ولو لم يكن هو ذاته سردار الحيش المصرى مما سيق أن نصح به تقرير لجنة ملنر ، ومن تقلص الوجود المصرى العسكرى بالسودان بقصره على كتيبة واحدة ، ومن اقرار مصر صراحة بفصل السودان عنها تحت عبارة « اسستقلال السودان » ، بما كان يعنى في ضوء أحكام الاتفاق كلها اسستقلال السودان تحت السيطرة البريطانية المنفردة ، أى فصله عن مصر لصالح بيطانيا •

أما بالنسبة لجلاء القسوات البريطانية من القاهرة وثكنات الاسكندرية ، فقد سبقت الاشارة الى ما ورد على لسان ماكدونالد وستاك في اجتماع ٢٣ سبتمبر بالنسبة للدوافع البريطانية من همذا الجسلاء .

وفى ضوء تلك الملاحظات جميعا ، قانه يظهر من جهة ، أن المشروع كان أفضل للمصريين من كافة المشروعات البريطانية السابقة عليه ، وهو مشروع جرى اعداده بعقلية تصريح ٢٨ فبراير، وصيغ على نحو يتناسب من حيث الشكل مع ما يليق بدولة معتسرف باستقلالها وليست تابعة ولا محمية ، وهذا وجه خلاف بينه وبين سوابقه ، كما أنه صيغ بلهجة سياسية مهذبة تليق بكونه يقدم الى زعيم معترف به فى بلده وشعبه ، زعيم مرهوب الجانب قاد ثورة من قبل ، وله القدرة على بلده وشعبه من جديد والاضرار بعصالح الطرف الآخر ، وذلك على عكس تماما ما عومل به عدلى يكن ، على ما تؤكد المقارنة بين عدلى وسعد فى هذا الشيأن ،

ويظهر من جهة ثانية ؛ أن المشروع قد خطط بأسلوب التنازل عن كل التفاصيل والاعراض من أجل المحافظة على الجوهر و والجوهر و والجوهر و وجود القاعدة العسكرية وقد سبقت الاشارة في بدايات هذه الدراسة ، الى أنه لا ضمان لوجود القاعدة العسكرية في بلد ما الا بالتأثير على سياسة هذا البلد وحكومته ، كما أن القاعدة العسكرية تقد وظيفتها الرئيسية ، وهي الوظيفة السياسية نها الذا لم يستطع وجودها أن يكفل سيطرة على سياسة هذا البلده وحتى لو اقتصر هدف الانجليز على حماية طرق مواصلاتهم، فليس هذا الهدف محصورا في قناة السويس بل يمتد عبر الأراضي المصرية عامة وحتى لو اقتصروا على قناة السويس ، فليس للقناة وجود عمراني مستقل عن مصر وعن وادى النيل من حيث ضرورات الحياة ولوازم العمل والنشاط و ويستحيل البياسة في السياسة وجود القاعدة العسكرية الا ممتدة الى القاهرة والا شائعة في السياسة وجود القاعدة العسكرية الا ممتدة الى القاهرة والا شائعة في السياسة

عبر الأراضى المصرية عامة • وقد صبق ايضاح مسالك هذا الامتداد التى رسمها المشروع من خلال المواد ٢ ، ٣ ، ٤ منه خاصة • على أن تحصن الجانب البريطانى في مسألة القاعدة العسكرية أساسا ، قد أعدم مجال المناورة والأخذ والعطاء بين الطرفين • فالانجليز ارتدوا الى ما ليس فى نيتهم التفريط فيه ، والمصريون أعلنوا على لسسان سعد مرارا أنه « لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال » • كما أن تمسك الانجليز بالسودان على هذا النحو المتصلب أعدم فرص اللقاء أيضاً •

بقيت نقطة في التعقيب على هذا المشروع عمادًا كان يمكن للحركة الوطنية المصرية أن تكسبه لو قدر أن عرض المشروع على سعد وقبله بمكن القول بأن هذا المشروع لو كان عرضه ملنر أو كيرزون قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٢ لكان له شأن غير مشروعات هؤلاء ١٠ ان التحفظات التي قدمها الوفد المصرى على مشروع ملنر الثانى ، تعلقت بالفاء الحماية صراحة وبالامتيازات الأجنبية والمستشارين المالي والقضائي وبانطلاق حرية مصر في عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وعقد الاتفاقات السياسية بما لا يضر بالمصالح البريطانية و فضلا على ضمان مياه النيل وسسيادة مصر على السودان و وفيما عدا وضسع السودان و فلم المتقلال مصر والفاء الحماية ، أحسن بما لا يقارن من مشروع ملنر لو عدل حسب والتحفظات المصرية و

على أن تلك المقارنة لا تصلح أن تكون المقارنة الأساسية ، فقد جرت مياه كثيرة بعد مشروع ملنر ، لصالح الحركة الوطنية • وأهم تلك التغييرات ان العنصر المعتدل الذي كان يمثل الغالبية في قيادة الوفد، قد صفى من قيادة الوفد مع بقاء الوفد محتفظاً بشعبيته الكاملة • • انما يلزم أن يجرى تقدير المشروع اعتبارا من تصريح ٦٨ فبراير خاصة • لقد سبقت الاشارة في صدد تقييم هذا التصريح ، ان مصر

حصلت به على الفاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، واعطى الانجليز هذا التنازل ليتقاضوا ثمنه فيما بعد • وكانت خطة الوفد انه حــق استرد لا يؤدي عنه ثمن ، لذلك أصر على موقف رفض التصريح قاصدا رفض ما أشتمل من تحفظـــات ، ووصم قابلي التصريح من المصريين بالخيانة ، لأن قبولهم له لا يعني الا قبولُ التحفظات ، أي قبولُ القيود التي وضعها الانجليز على استقلال مصر • بينما رفض التصريح هو خير موقف يمكن به تخليص الاستقلال من التحفظات ، واستخلاصه مما علق به من قيود • وبهذا نظرت الحركة الوطنية الى عرض ماكدونالد، كبلد مستقل يحتله الانجليز ، لا كبلد محما . في عهد الحماية . قبل التصريح - كان الوطني المصرى يطلب تحقيق الاستقلال التام ، أي الغاء الحماية واجلاء الاحتلال البريطاني معا • ولكنه كان كمفاوض ومساوم ، يعرض أن يعترف بوجود قاعدة عسكرية محدودة الزمن والمكان ( مشروع الوفد ١٧ يوليو ١٩٢٠ ) مقابل أن يحصل على الغاء الالغاء والاعتراف ، فهو لم ينس انه مطالب باستقلال تام يتضمن الجلاء التام عن أرضه ، وهو لا يؤدي ثمنا عن حق استرده ، لذلك . اتخذ في مفاوضاته ومساوماته وضعا جديدا جديرا بموقفه المستقل، وهو أن يعرض معاهدة تعالف مشترك بين مصر وبريطانيا في حالة الحرب، مقابل أن يحصل على الجلاء التام . وكان هذا موقف سعد \_ في مباحثاته مع ماكدونالد • وبالنسبة للمسألة المصرية •

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان مشروع ماكدونالد من وجهسة النظر المصرية ، جديرا بأن ينظر اليه باعتباره ترديا وانحدارا عن أى موقف سابق ، لأنه كان يعنى صراحة فصل السودان تماما عن مصر لصالح الانجليز لا لصالح السودانيين ، وقد سبقت الاشارة الى ان الوجود البريطاني في السودان كان مما تمى فيه الحركة الوطنية المصرية

لذلك فان السؤال يتبلور في أنه ، ماذا كانت تكسب مصر من مشروع ماكدونالد أكثر مما كسبسته من تصريح ٢٨ فبراير ، كانت ستكسب جلاء للقوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية (على مدى زمني من عامين الى عشرة ) ، مقابل اعترافها وتسليمها بشرعية الوجود العسكرى البريطاني الدائم والتحسالف الدائم ، ومقابل تسليمها السودان للانجليز تسليما شرعيا أيضا • يمكن القسول بأنها كانت ستكسب اسقاط النص على الاشراف البريطاني على الحكومة المصرية من خلال المستشارين المالي والقضائي • ولكن تلك المسألة لم يكن من شأن مشروع ماكدونالد أن يحقق للمصريين فيها كسمسبا كبيرا ولا حاسمًا ، لأنَّ انجفال المشروع لهما لا يفيد يقينا تفريطًا بريطانيا فيهما . ويمكن أن يعود الانجليز الى التمسك بهما عن طريق مناورات سياسية دولية أوسم مع الدول صاحبة الامتيازات • وي د سبقت الاشارة الى أن المشروعات البريطانية الثلاثة السمابقة ، كانت تربط بين هماتين . الوظيفتين وبين مسألة الامتيازات الأجنبية . ويمكن أن تثيرها مسم حكومة مصرية أخرى غير حكومة الوفد . كما سبقت الاشارة الى ما منحته المادة ٣ من مشروع ماكدونالد من نوافذ على أجهزة الحكومة المصرية ، وهي نوافذ يمكن أن تضيق وان تتسع حسب موازين القوى والصراعات المستقبلة • وفضلا على ذلك فان وظيفتى المستشارين المالي والقضائي ، قد صارتا محاصرتين من الجانب المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير والعمل بدستور ١٩٣٣ ، بحيث صارت الحركة الوطنية المصرية تملك بعد توليها السلطة وفي ظروف سياسية مواتية أن تصلهيهما بارادتها هي . بمعنى أن تلك الوظيفتين صارتا خاضعتين لحصيلة الصراع الديمقراطي بين القوى السياسية المصرية • فلم يكن مشروع مكدونالد مما يفيد مصر كثيرا في هذا الصدد • وبهذا تصير الحصيلة

انهائية للمشروع ، هى الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وغميرهما من الأراضى المصرية غرب القنال ، مقابل الاعتراف بالقماعدة الدائمة شرق القنال ، ومقابل التحالف الدائم وامتداد الوجود المسكرى البريطانى الى كافة اراضى مصر فى حالة « توتر العلاقات » ، ومقابل تسليم السودان نهائيا للانجليز •

واذا كان الوقد والحركة الوطنية • قد قبلا عروض ماكدونالد ووافقا على مشروعه بعد عرضه • فلا شك ان حزب الحركة الوطنية كان خليقا به أن يسلك في تنفيذ الاتفاقية مسلكا يتفق مع المصالح المصرية وفرض القيود على الأطماع البريطانية ، وذلك في اطار تنفيذ الاتفاق •

ولكن هل كان الوقد يبقى على قوته بعد الاتفاق واحتمال ظهور ممارضة وطنية قوية له • وهل كان الانجليز يحرصون على بقائه ويعتملون تشدده فى التنفيذ معهم ، أم كانت وظيفتل لديهم أن يستخلصوا منه توقيمه على الاتفاق فحسب ، فان خضم لهم فى التنفيذ بعد ذلك بقى ، وان تشدد عاد الاحرار الدستوريون على انقاضه يرثون تركته • ان الاتفاق لو كان تم لكان من شأنه ان يؤثر فى التوازنات الداخلية وفى حصيلة الصراع الديمقراطى داخل مصر ، بما لا يضمن معه أن يجرى تنفيذ الاتفاق بعد ذلك بتفسيرات تحقق المصالح المصرية الوطنية •

## ۳ ب*ین سَعد وماکڈو*نالد

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر، ورامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها فى صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ • بدآ الحديث بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث ابعدت روح التفاهم، وتبادل العزم على اعادة حسن النية ، ثم عرج ماكدونالد على القور الى موضوع السودان ، الذى استنفد الجلسة كلها • بدأ بنقد ماكدونالد السعد عن تصريحاته بالبرلمان فى شهر يونيو التى رأى ماكدونالد انها أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاق ، فرد سعد بأن تصريحاته ليست جديدة فهى تعكس طلبا مصريا دائما باستقلال السودان • ثم انتقل الحديث الى القاء كل طرف مسئولية احداث السودان الأخيرة على الطرف الآخر ، سعد يتهم حكومة السودان بالعداء لمصر ، وماكدونالد يتهم حكومة مصر بتمويل « الاضطرابات » فى السودان • ثم انتقل الى بيان الحكومة المصرية فى أغسطس ورد الانجليز عليسه ورسالة ماكدونالد الى سعد التى أشار فيها الى أن الحكومة غير شريفة ، وعمل

مسعد على محاصرة ماكدونالد ليعترف بخطئه عن استخدامه هذا التعبير، حتى اضطر ماكدونالد بعد لأى أن يؤول عبارته بأن كان القصد منها ان البلاغ غير أمين . وانتهى الاجتماع الأول على غير طائل . وأهم ما يلحظ عن هذا الاجتماع ، أن سعدا وإن ابدى صلابة شديدة ازاء وجهة النظر البريطانية ، وشجاعة واضحة في ادانة السياسية البريطانية في السودان • فان هذا الموقف كان ظاهره القوة وباطنه الضعف ، لأنه استغرق في مناقشة أحداث السودان الأخيرة ، دون أن يظهر أن ثمــة رؤية سياسية مستقبلة تهديه في موقفه العملي ، ويحاول طرحها في النقاش • وكما غلبت على تصريحاته السودانية في يونيو السابق طابع الحديث المجرد عن الحقوق ، يغطى بها غموض الأهداف العملية ، غلب على حديثه مع ماكدونالد الاستغراق في مناقشة الأحداث التفصيلية ، يغطى بها أيضا فيما يبدو غموض الأهداف السياسية العملية • فسكان محاميا بقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يستشرف المسالك العملية ، واهتم بتقديم الحجج لا بطرح الحلول • والحق أن ماكدونالد كان هو من حاول أن ينقل الحوار الى مجال رسم السياسة المستقبلة ، فتحدث عن الوضع الرسمي للسودان والحكم المشترك ، وعن الوضع العملي له والسيطرة البريطانية ، وان التغييرات التي حدثت في مصر تستوجب اعادة النظر في العلاقات بالنسية للسودان ، وال أحداثالسودان الأخيرة شكلتأزمة فيغير أوانهاء وانالمشكلة المطروحة هي كيف تستمر بريطانيا في الوفاء « بما تعتقد أنه التزاماتها الأدبية نحو السودانيين » ( أي السيطرة على السودان ) مع ارضاء الحكومة المصرية في الوقت نفسه ، فأبدى سعد استعداده للحديث في هــذه المسائل ، بشرط أن يعرف أن « سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تمساما » ثم عاد الى الحسديث عن تفاصيل الأحسداث الأخيرة (١٥٢) ٠

والحاصل فيما يبدو من مطالعه محاضر تلك الجلسات ، ان سعدا لم يكن على استعداد للتعرض في مباحثاته لأسس المسألة السودانية و وبعد انتهاء الاجتماع الثانى ، ويوضح انه يلزم في هذا الاجتماع ان « تعالج أولا المشاكل الرئيسية» وانه يستحيل عليه الموافقة على أى اقتراح «يتعارض مع التعهدات التي تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين » (١٥٣) و فاستثار هذا الخطاب في سعد حذره التقليدي من فرض أى قيد على حرية المباحثات ، معبرا عن استحالة تفاوضه على أى أساس مقيد (١٥٤) وفرد عليه ماكدونالد مصححا ما فهمه سعد (١٥٥) ه

وفى الاجتماع الثانى في ٢٩ سبتمبر ، وبعد حديث سريع عن تفسير ماكدونالد لقصده من خطابه السابق ، أعاد ماكدونالد طسرح مسألة السودان فعاد سعد يتحدث عن « ازالة سوء الفهم » ، وألح سعد على هذه المسألة مما أدى بماكدونالد الى توجيه تساؤل مفيظ اليه عما « اذا كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم انهم فقط يحومون حول الموضوع » ، وقرر انه راض ان يترك مسائل « سسوء اللهم » تلك فى وضعها ، فوافقه سعد الا فيما ورد بكتاب ماكدونالد وليست نقطة سوء تفاهم ، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبدء وليست نقطة سوء تفاهم ، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبدء المناقشة ، فلما طلب ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة النقاش حول هذه النقطة وقتا ، تمسك فيه سعد بوجوب البدء بمصر حتى وافقه ماكدونالد على مضض ، مع تنبيهه سعدا الى أن مسألة السودان لا ينبغى أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم السودان لا ينبغى أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم

وهكذا علقت مسألة السودان في مباحثات الرجلين ، لم يشتمل.

الحوار بشأنها على أي مغزى سياسي هام • واذا كان يبدو من هذا الموقف أن سعدا لم يكن لديه ما يقوله عن السودان ، واله كان ينظر تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية ، فان هـــذا الموقف قد أضاف شاهدا الى ما سبق ايضاحه من شواهد ، عن غموض الفكر السياسي المصرى وتضاربه بشأن المسألة السودانية • وانه لم يستطع في ذلك الوقت أن يصل الى تحديدات عملية لا للوسائل ولا للاهداف ، ولم يكن مرجع هذا الموقف الى مجرد ضعف في قدرًات سعد زغلول على المفاوضة . بل لعل اصراره على ارجاء هذه المسالة كان مستهدفا لافتقاده وضوح الرؤية بشأنها ، واتباعا لصيحته في نواب الحزب الوطني من قبل « لا تكشفوا عن ضعف الأمة » ، على أنه ان كان يقصد بمجلس النواب وقتها الاشارة الى ضعف الامة في الوسائل الملدية ( المسكرية ) ، فان حقيقة ضعفها في هــذه المســالة كان يتعلق بالوسائل السياسية عامة • مما سبقت الاشارة اليه • بدليل أن سعدا لم يستعمل هذه العبارة قط في حديثه ، عن المسألة المصرية ، بل على المكس يتحدث عن قوة الضعفاء باتحادهم ، أى القــــوة السياسية للضعفاء عسكريا ه

ولم يقدر لسعد زغلول أن يطالع مشروع الاتفاق البريطاني الدى سبقت الاشارة اليه ، ولكن من الراجح انه كان يدرك نوايا البريطانيين تماما بشأن السودان حسبما بلورها هذا المشروع ، وان ماكدونالد لم يترك هذه النوايا خفية في اشاراته العابرة خلال المباحثات، وعلى ذلك نلا يبدو لمطالع التاريخ اليوم أن سعدا قد قصر كمفاوض من اصراره ارجاء الحديث عن السودان ، لأن طرح المشكلة كان خليقا بقيام مواجهة بين الطرفين ليس في مقدور ايهما حله ، وكان خليقا بالمفاوضة أن تفشل كما فشلت فعلا ، ولكن قبل الحديث عن المسالة المصرية ، وقد أوضح كما فشلت فعلا ، ولكن قبل الحديث عن المسألة المصرية ، وقد أوضح

ماكدونالد في هذا الاجتماع أن فشل المباحثات في احدى المسألتين سيعرقل الاتفاق كله •

انتقل الحديث الى مصر ، وهنا وقف سعد على أرضه ، قويا واضحا مصادمالا يتهرب ولا يلتوى . بدأه ماكدونالد بالسؤال عما يطلبه ، فأجاب سعد بأن الدار داره وان مصر للمصريين ، فما عسى بأن يطلب ماكدونالد . فقال ماكدونالد ان ثمة أمرا واقعا وسعد بريد تغييره فماذا يريد ، فقال سعد ان الأمر الواقع شاذ وانه يريد استقلال مصر • ثم عرضا لعناصر المسألة ، فسأله ماكدونالد عما يريد بالنسبة للموقف العسكري ، فأجاب «ان للبريطانيين جيشا في مصر وانه يريد انسحابه» ثم « الا تمارس الحكومة البريطانية أي نوع من الرقابة على الحكومة المصرية » ، وان المستشارين المالي والقضائي شأنهما كشأن الجيش يتعين سعبهما ، ثم الا تقيد علاقات مصر بالدول الأجنبية بالاعسلان البريطاني الى هذه الدول في ١٥ مارس ١٩٣٢ ، وان يكون ممشل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين ، ثم أن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب بمصر والأقليات وقناة السويس • هنا توقف ماكدونالد واستعاد سعدا ، هل يقصد الا تتدخل بريطانيا في حماية القناة ، فأجاب سعد «اطلاقا» ، فعلق ماكدونالد أنه فأسف لسماع ذلك ، فرد سعد أنه يأسف هو أيضا ﴿ أَلْيَسَتُ القَنْاةُ أَيْضًا فِي مَصَّر ﴾ •

هكذا كان طريق «المطالب المصرية» طريقا مغلقا في وجه الاتصال المصرى البريطاني ، ولكن بقى طريق « المطالب البريطانية » • ومن هنا كان سعد محقا كمفاوض في أن يقترح في البداية طرح الموضسوع من وجهة المطالب البريطانية ، لولا أن ماكدونالد أصر على البداية من « الأمر الواقع » أى الوجود البريطاني بمصر • فلما بلفت المطالب المصرية الى حد رفض سعد حماية بريطانيا لقناة السويس ، «اطلاقا» ، انتقل ماكدونالد الى فكرة معاهدة التحالف والرباط الوثيق بين بريطانيا

ومصر ، وذكر أنه عندما مر بمصر ابدى من قابلهم من رجال الوقد استعدادهم لتلك الماقدة ، فأجابه سعد « أنه يريد مخلصا أن يعقد تحاله خاصا مع بريطانيا العظمي » ، فوجد ماكدونالد فرجة في البعدار المصمت ، بعد أن استعاد سعدا في مبدأ التحالف فأعاد عليه سسمد موافقته ، وذكر أن مثل هذا التحالف يكفل ضمانا كافيا للبلدين ضد مخاطر تهدد المواصلات الامبراطورية وغزو مصر وما شابه ، وان أول ما يتمين عمله هو الوصول الى أساس لهذا التحالف • وبعد أن تحسس ماكدونالد بحذر طريقه الى موقف سعد هذا ، قنز به الأمل الى أن أخر في امكانهم الرجوع الى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل » ثم أجل الاجتماع بعد مناقشة في طريقة اعداد مشروع اتفاق يعرض بعد ألاجتماع التالى الذي حدد له يوم الجمعة ٣ أكتوبر (١٥٦) • وفي ضوء ما أسفرت عنه مباحثات الاجتماع الثاني هذا طلب ماكدونالد من مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم مستشاريه ولم تتح الفرصة لعرضه على سعد ،

بدأ الاجتماع الثالث في موعده ، بمحاولة حذره من ماكدونالد للتأكد من صحة ما ساقه اليه أمله المتعجل في نهايات الجلسة السابقة ، فبدأ بقناة السويس ووجوب حماية بريطانيا لها لأن «جميم استراتيجية الاميراطورية تدور حولها » • فرد سعد بأن التحالف يكفي حسابة لها «ولا ضرورة لأن يكون أي جزء من مصر تحت الحكم البريطاني أو الاحتلال البريطاني » ، فعلق ماكدونالد بأن لا فائدة من الحسديث عن التحالف أو أية تأكيدات غامضة • ولما سأله سعد عما يريد بالضبط أجاب أنه يريد « مواقع تتخذها الجيوش البريطانية محطات بغسرض حماية القناة » فرفض سعد جازما • وتبادل الطرقان الحجيج التي يمكن حماية القناة » فرفض سعد جازما • وتبادل الطرقان الحجيج التي يمكن آية تثور والتي ثارت من قبل بين مصر وبريطانيا مند أو 1819 في أية

مواجهة سياسية • ماكدونالد يتحدث عن حماية القناة ، وسعد يسأل ضهد من تكون الحمه اية ، ويسال ههل المسالة قهوة أم حسق ، فيجيب الآخر « مسالة اتفساق » • وسعد يقول احموا القناة من فلسطين التي احتلها الانجليز ومن البحر وهم مسادة البحار • وماكدونالد يتحدث عن أهمية القناة لهم ، فيقول سعد انها مصلحة عالمية فلماذا يطلب الانجليز احتكارها ، والأول يقول الاضمان لمسالح بريطانيا بغير الجيش ، والثاني يقول الاضمان لاستقلال مصر موجود هذا الجيش ، والأول يقول الا برلمانه سيرفض حتما الجلاء عن مصر ، والثاني يقول ان برلمانه سيرفض حتما الجلاء عن ماثنة بهذ ستين وعدا بريطانيا بالجلاء عن بلادهم لم يتحقق نها واحد ، وتوقف الحوار بقول سعد أنه عاجز عن فهم الموقف البريطاني « منذ رفض اقتراحه الخاص بالتحالف ووضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم » وقول ماكدونالد « لا فائدة من الكلام عن تحالف دون أساس » وتبادلا الأسف لما انتهت اليه المباحثات من فشل ،

وقبل أن يفترقا تبادلا حديثا في مسسالتين طرحهما ماكدونالد ، أولهما موقف حكومة سعد زغلول العدائي من الموظفين الأجانب و وانيهما مسألة الديون التركية المضمونة بالجزية المصرية و وهي ديون يستحقها دائنون أوروبيون استدانت منهم تركيا في القرن التساسع عشر بضمان ما تدفعه مصر اليها من جزية بحكم تبعية مصر السياسية لها و وكان وجهة نظر حكومة مصر أنها لم تعد مسئولة عن دفع الجزية بعد انفصالها عن تركيا ، ولم تشأ الامتناع عن الدفع ، فأودعت أقساط الديون المستحقة في حساب خاص توطئة لعرض المسألة على محسكمة العدل الدولية ، وأغضب الحكومة البريطانية هذا الموقف ، وهدد ماكدونالد سعدا بأن عدم الوفاء يفيد امتناعا من الحكومة عن الدفع مع مالدوع ما

ملحق بسمعتها المالية أوخم العواقب و ورفض سعد الدفع بغير اللجسوء الى محكمة العدل الدولية و وبدا في حديث الرجلين بشأن هذه المسألة الجزئية ، ان فشل مباحثاتهما قد ألقى في نفسيهما شحثة من التسوتر الواضح (١٥٧) •

# خاتمة وتعقيب

لم تنشر من قبل المحاضر الرسمية لتلك المباحثات و وان مجموعة الوثائق الرسمية التي أصدرتها الحكومة المصرية في ١٩٥٥ عن «القضية المصرية المرية كلا ١٩٥٥ عن «القضية المصرية رمان جريانها وطلبات سعد الأسساسية ورفض ماكدونالد لها (١٥٨) و ولا يكاد يظهر منشورا متداولا من الوثائق عنها الا ما يسمى بالكتاب الأبيض ، وهو عيارة عن رسالة بعث بها ماكدونالد الى اللنبي في ٧ أكتوبر لخص فيها ما جرى في تلك البطسات ، وقد نشرته وقتها الصحف المصرية ونشرها الأستاذ الجريرى والأسستاذ بأحسد شفيق (١٥٩) ، ومن هذا المأخذ ومن خطب سعد عقب المباحثات استندت دراسات الباحثين المصرين ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي والدكتور شفيق غربال والدكتور عبد العظيم رمضان ، أما الكتب والانجليز ، فالراجح أن اللورد لويد قد أتيح له اطلاع عليها بما أثبته عنها في كتابه « مصر منذ عهد كروم » ، وكذلك المارشال ويفل في

كتابه عن اللورد اللنبي ، وكان لكل منهما بحكم وظيفته أن يطالع تلك المحاضر حتى قبل أن يتاح الاطلاع العام عليها • ثم أمكن للباحثين مطالعتها من أرشيفات الوثائل البريطانية ، على أن أحدا فيما نعملم ممن أتيحت له مطالعتها لم يقم بنشرها أو الاتيان بملخص واف لهــا ، الا ما كان من الدكتور عبد الخالق لاشين الذي طالع نص محـــاضر الجلسات في مذكرات سعد زغلول واهتم بأن يسد هذا النقص بما أثبته في كتابه عن « سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية » من تلخيص واف لما جرى في تلك الجلسات • فكان صنيعه أول مطالعة مصرية لمحاضر المباحثات فيما نعلم • أما بالنسبة لاجتماع ماكدونالد مع مستشاريه وحاكم عام السودان في ٢٣ سبتمبر ، ومشروع المساهدة الذي أعدته الخارجية البريطانية لماكدونالد في أول أكتــوبر ، فلا يبدو أنهما تدوولا في البحث فيما اتيحت معالجته من دراسات • وأهميتهما تتركز فيما يفصحان عنه من نوايا السياسة البريطانية وقتها مما يلقي ضوءًا على السؤال الذي تردد كثيرًا لذي الساسة والباحثين ــ هل أخطأ سعد أم أصاب في موقفه هذا البالغ التشـــدد ، وهل خسرت به الحركة الوطنية أم كسبت •

ان اللورد لويد مثلا يسمى مباحثات سعد ماكدونالد « مهزلة » تردى فيها الأمر جميعه (١٦٠) • والمارشال ويفل يذكر أنهسا انتهت نافشل الكامل وان موقف سعد كان متشددا غير قابل للمصالحة وأن سعدا مضلل يستطيع اهاجة الجماهير ولكن تعوزه الحكمة والشجاعة للسيطرة عليها ، وأنه ضيق الأفق وشكاك وليست لديه موهبة الأخذ والعظاء ولا موهبة التفاوض ، وهو يستطيع أن يتناول قضيته بقوة ويخوض معركته بجسارة ولكنه يتوقع أن تتدلى تمسار النصر اليه مقطوفة على صحفة (١٦١) • وبهذا التعليل الذي يرد القشل الى تمنت سعد زغلول ، جرى الساسة الانجليز والعديد من كتابات الباحثين مثل

جون مارلو (۱۲۲) وجورج كيرك (۱۲۳) ، وان حصر المسألة في معد « المتصلب » أو « ضيق الأفق » لهو ادخل في السياسات الجسارية منه في التحليل الموضوعي ، ولا يعدو هذا التعليل الا الدعوة لاعتدال المصريين حتى يكسبوا استقلالهم ، وان التشدد ينطوى على التفريط في حقوق الوطن ، وهي دعوة طالما روجها المعتدلون في المسياسة المصرية ، على أنه لايبدو في دراسات المحدثين تركيز على هذه النقطة، فقد غابت تلك النفية لدى الباحثين الذين نظروا الى سعد في اطار الحركة الوطنية المصرية ومطالبها مثل فانيكيوتس (١٩٤) وبيتر مانسفيلد الدى ذكر أنه لم يكن ثمة سياسي في مصر يجرؤ على تسوية تحفظات تصريح ٢٨ فبراير بطريقة يقبلها الانجليز (١٩٥) ، ودزموند متيوارت تصريح ٢٨ فبراير بطريقة يقبلها الانجليز (١٩٥) ، ودزموند متيوارت الذي عزا القشل لأن ماكدونالد المثالي قصد صار واقعيا بطريقة معزنة (١٩٤) ،

ومن وجهة النظر المصرية ، فلا يظهر أن دارسا رمى باللائمة على سعد فى فشل المباحثات ، والأستاذ الرافعى رغم خصومته الظهاهرة لسعد وللوفد ذكر ان موقفه هنا كان سليما صحح به سعد موقفه مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٩٧) ، واستدل الدكتور عبد العظيم من موقف سعد على نضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام على نضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام الجسور بين الطرفين كانت مقضيا عليها بالفشل ، ما دام الانجليسز يصرون على استقلالهم يصرون على وجودهم الفعال بمصر والمصريون يصرون على استقلالهم الوطنى الحقيقي (١٩٨) ، والدكتور عبد الخالق لاشين « لايملك الا يدي تقديره واعجابه بصالابة سعد وقوة حجته » (١٧٠) ، رغم أن الأستاذ الباحث فى كتابيه عن سعد زغلول انسا يغتصب تقسبه اغتصابا عند الحسديث عن أى محمدة فى هسذا الذى قاد ثورة المصرين فى ١٩١٩ ، وهو يرجع سبب هذا التشسدد المحمود من سعد

« المتهاون » الى ان تجربة ثمانية شهور من الحكم علمته ما لم يكن يعلم عن « حقيقة الاستقلال » •

على أن لعبد العظيم رمضان يؤيده لاشين • مأخذا على قبول معد مبدأ المباحثة في تلك الظروف السيئة ، اذ أجهض بذلك فرصة كان يمكن أن تجيء مواتية في ظروف أفضل ، وان سعدا لم يقدر ماسيترتب عنى الفشل بالنسبة لآمال الأمة وبالنسبة لما ينبغي على حكومته عمله ، وانه « استخف باللقاء • • دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائجه • • فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هـذا الخطائ » •

ولا يبدو أن سعدا اختار ظرفا سيئا ليفاوض فيه استخفافا من جانبه وافتقادا للتقدير ، لا يبدو ذلك يقدن ما أن البادي أن فرضت علمه المباحثات في ظرف سيء • لقد كانت الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها هي المفاوضة ، وقد تولت قيادة تلك الحسركة الحكم ودعاها الانجليز للتفاوض وابدوا معها في البداية الكثير من مظاهر المجاملة ، واشترط المصريون دخول المفاوضة بفير قيد ولا شرط فوافقوا • فلم يعد ثمة مندوحة من خوض التجربة • والا بدت القيادة المصرية في موقف هازل ، اما من حيث صــــدق اقتناعها بالمفاوضة كوسسيلة منتجة ، واما من حيث حرصها على السير في طريق يترجح لديها احتمال تحقيق مطالبها من خلاله ، واما من حيث تحملهما مسئولية شعاراتها السياسية • وقد ظلت حــذرة متوجســـة لا تمل من طلب التأكيدات انها تدخل مفاوضات طليقة من كل قيد ، فكانت تعطى هذه التأكيدات ، ثم جاءت احداث السودان فوقفت ازاءها موقفا فيه من الحزم ما ينبقي تكالبها على التفاوض ، وكانت تصر محات سعد واج اءات حكومته تؤكد هذا الموقف، وكانالتكالب منجانب ماكدونالد واللنبي أوضح منه من جانب سيسعد • ورغم تصريحساته وتصرفاته التي

أغاظت الانجليز ، ورغم خفوت أمله فى المفاوضة وخفوت أملهم ظلوا يدعونه للمفاوضة أو للمباحثات ، وكان سعد هـــو الذى ذكر أن المفاوضات صارت مستحيلة فى أغسطس وكان هو من قال انها مجرد مباحثات لازالة سوء الفهم ، ومع ذلك دعوه فى حدود هذا الاطار فلم يكن بد من خوض التجربة ،

ولا يبدو أيضا أن كانت ستجيء ظروف مواتية أفضل أجهضها سعد بفعلته و وسعد في عنفوان قوته السياسية ظهر خلال تلك الشهور من حكمه كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله بأن يكون القوة الأساسية في السياسة المصرية و والاحرار الدسستوريون ضامرون والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نظاق أهدافهم و ومن جهة ثانية فان وزارة ماكدونالد أن لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الأخرى ، فهي ليست أسواً منها في علاقتهم جبيعا بمصر و وهي وزارة قلقة الوجود أتمت الى الحسكم في علاقتهم جبيعا بمصر و وهي وزارة قلقة الوجود أتمت الى الحسكم لأول مرة وتستند الى أقلية برلمانية لحزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب و فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه أن يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك ادعى لعجلة المصرين لا للتباطق ، أن كان للعجلة أو التأنى أن يحسم آمرا عويصا كهذا الأمر و

ومن جهة ثالثة فان صميم المشكلة النى فشلت المساحثات عند التصدى لها لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية أو غير مواتية انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالحيين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية ،ولا يقال ان الظرف السى، أفسد الفرصة بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة، والأمر لا يرد الى مجرد سوء توقيت أو فسلد تدبير و والمشكلة بين

سعد وماكدونالد لم تكن حسب تعبيرات ماكدونالد بنقطة مسوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة ، والقول بغير ذلك يستنبع القول بأنه كان يمكن لولا الظرف السيء حان يقبل ماكدونالد وحزب الأحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر وترك السودان ، أو ان يكون تفادى الفشل على حسساب المصريين يفرطون في مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام ، وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة ، ان النظرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين أن يصطدما وليس في مقدور أحدهما أن ينفى الآخر نفيا تاما ، فلم يكن من سبيل الا أن يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية ، بين استعمار فتى وحركة وطنية ناضجة طموح ،

ولا يبدو ثالثا، أن ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة، كان بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا ان هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو أن سعدا لم يباحث ، فخروج الجيش المصرى من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحسسات ، وسقوط وزارة سعد كان خليقا أن يحدث لو أن سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقعه آنذاك أعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه في جديته وقسدرته على المواجهة ،

والحاصل أن سعدا لم يعد من مباحثاته تلك ضعيفا ، منظورا في حساب قوته الى مدى ما يتمتع به من تأييد شعبى ، بل انه تباهي بعودته « مرفوع الرأس موفور الكرامة » ، وأعلن بأنه سيستأنف الجهاد المشروع ، وصرح على الشمس ومكرم عبيد ( من الوفد ) بأن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها وأن المصريين سيشددون المقساومة السلبية ، ومضى سعد يخطب عن التمسك بالجلاء والسودان ويعبى،

النفوس • انما جاء الضعف من ناحية ان الانجليز قرروا التآمر عـــلي وزارته وتحالفوا مع الملك لضربها • ويدأ الملك يعمـــل ، فاستعل أن للازهريين بعض المطالب الاقتصادية ، ودفعهم الى التظاهر ضد سعد، وروج أنصاره لاشاعة الاضطراب بين الموظفين ، ثم دفع توفيق نسيم الى الاستقالة ايحاء بتزعزع موقف الوزارة . وبدأ يتحدى السلطات الدستورية للوزارة • وردُّ سعد على ذلك بطريقته المهودة ، أن بادر بتقديم استقالة وزارته مشيرا الى أن دسائس تحاك ضده ليشد انتباه الجماهير وحذرهم • وانطلقت المظاهرات تهتف « سعد أو الثورة » ثم سحب استقالته بعد هذا الاستعراض للقوة ، وبدأ يعمل الحكام قبضته على الحكم ، فعين فتح الله بركات وزيرا للداخلية ، ومعمود فهمي النقراشي وكيلا للداخلية ، وبأحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأخيران كانا معروفين بانهما من أنشط أعضاء التنظيم السرى للوفد . وكان في تعيين بركات والنقراشي ما يدل على اتجاه الحكومة أحكام قبضتها على أجهزة الأمن خاصة • وصرح سعد بأن هدفه جعل الوزارة زغلولية لحماً ودما • ثم أشار في خطاب العرش في نوفمبر ١٩٣٤ الى ان من أهدافه زيادة قوة الجيش (١٧١) .

ولكن جاء مقتل السردار وحاكم عام السودان السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر ليبتسر هذا « الكفاح المشروع » الذى جهدت وزارة الوفد فى انجازه بعد فشل المياحثات ، وعجل مقتل السردار بتحسرك اللورد اللنبى والانجليز لدفع سعد الى اختيار واحد من ثلاثة بدائل، الاستقالة ، أو الموافقة على اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو التهديد بالقوة المسلحة، فقدم استقالته ، وإذا كان سقوط وزارة الوفد يمكن أن يكون واحدا من آثار فشل المباحثات ، لأن الدسائس بدأت تحاك حول الوزارة منذ فشلت مباحثات سعد ماكدونالد ، فإن ما عجل بها واتها على هذه الصورة الذاهلة هو مقتل السير لى ستاك وسرعة

استغلال اللنبي وحكومته للحادث فى تصفية المسائل المعلقة بينهم وبين. سعد • أما فشل المباحثات فلم يكن يتبيح اسقاط وزارة سعد واجـــلاء الجيش المصرى على هذه الصورة السريعة الباترة •

وعلى أية حال ، فان موقف الجانب المصرى فى مباحثات ١٩٣٤، كان يمكس فى صميمه رفض المصريين الاعتراف بشرعية وجود جندى أجنبى على أرضهم • وابقى الوجود الانجليزى على حاله السابق من القلق ، وابقى الحركة الوطنية المصرية على حالها من التهيؤ • وأتسب سعد المفاوضين بعده • ولم يقدر للانجليز أن يحصلوا على ما ظنوه ثمنا لاعترافهم باستقلال مصر ، مما كانت تعتبره مصر مجرد استرداد لعق لها اغتالوه ، واستردته هى قنصا بكفاحها وثورتها • ولم تبرم معاهدة بين مصر وبريطانيا الا بعد اثنتى عشرة سنة فى ظروف سياسية مصرية ودولية مختلفة • أبرمها الوفد فى ١٩٣٣ ، فقوجى، بمن يذكره بوقفة سعد فى ١٩٣٤ •

(تم بحسد الله)

طارق البشرى

# الهوامش

#### الباب الأول:

- (۱) محمد ابراهیم البزیری ، جمع وترتیب آثار الزهیم سمه زغلول ، عهد وزارة الشمب (۱۹۳۷) ص ۳۳۶ ـ ۳۵۷ •
- (۲) محمد كامل سليم أزمة الوقه الكيرى سعد وعدل كتاب اليســـرم مارس
   ۱۹۷۰ ص ۱۹۳۰ ـ ۱۹۳۱ •
- (۲) عبد الرحمن الرافعي تورة ۱۹۹۹ الجزء الأول ( الطبعة الثانيسية ۱۹۵۰ )
   ره ۲۰۰۹ •
- (٤) مؤسسة الأمرام مركز الوثائق والبحوث التاريخية لحصر الماصرة • عاما على
   ثورة ١٩٩١ ١٩٧٠ ص ٣٠٨ ٣٣٣ •
- (٥) الكتاب الابيش الانجليزى ترجمة عبه القادر المازني المحرر بجريدة الأشبار
   ( مارس ١٩٣٢ ) ص ٤ •
  - (١) الكتاب الأبيض ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ،
    - (٧) الكتاب الأبيش ٠٠ المرجم السابق ٠ ص ٣٣٠٠
- (٨) محمد كامل سليم : صراع سعه في أوروبا كتاب اليوم ( يولية ١٩٧٥) ص٦٨٠٠
- (۹) محمد كامل سليم : ثورة ۱۹۱۹ كما عقمتها وعرفتها ، كتاب اليسوم ( مايو ۱۹۷۰ ) •
  - صراح سعد فی آورویا گتاب الیوم ( یولیو ۱۹۷۰ ) -آزمة الوفد الکیری ، سعد رعفل ، کتاب الیوم ( مارس ۱۹۷۳ ) -
- (١٠) محمد كامل سليم ازمة الوقد الكبرى • الرجم السابق ص 12 • •
  - (۱۱) محمد کامل سلیم ، ثورهٔ ۱۹۱۹ ، الرجع السابق ، ص ۱۲ ،
  - (١٢) محمد كامل سليم ، أزمة الوقه الكبرى ، و المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
    - (۱۳) محمد ابراهیم الجزیری ۱۰ الرجع السابق ۰ ص ۳۹۳ ـ ۳۹۰ ۰
      - (١٤) محمد كامل سليم صراع سعد • المرجع السابق ص ٢٣ •
    - (١٥) محمد كامل سليم صراع سعه • الرجع السابق ص ١٠ ــ ١٦
      - (١٦) محمد كامل سليم صراع سمه الرجع السابق ص ٩٠ •
  - (١٧) محمد كامل سليم ٠ صراع سعه ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٢٠ ٢٨ ٠
  - (١٨) محمد كامل سليم صراع سعه • المرجع السابق ص ١٦ ـ ١٨ •

- (١٩) محمد كامل صليم صراع صعد • الرجع السابق ص ٤١ •
- Cromer, Modern Egypt, Vol. II (1908), pp. 430-431. (\*)
- (۱۲) اللورد كروس تقرير عن المالية والإدارة والحسسالة المبومية في مصر وفي.
   السودان سنة ١٩٠٦ ترجمة المقطم (١٩٠٧) عن ٣٥ ـ ٥٥
  - (۲۲) عبد الرحمن الراضى · ثورة ١٩١٩ ، الجنزء الأول · مرجع مسسابق · ص ٧١ ـ ٧٢ ·
  - (٢٣) محمد كاعل سليم ٠ صراع سعد ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ١٩ \_ ٢٠ . ٢٥ .
    - (٢٤) محمد كامل سليم ٠ صراع سعد ٠٠ للرجع السابق ٠ ص٣٤ ـ ٣٩ ، ٩٥ ٠
      - (۲۰) محمد كامل سليم صراع سعد • للرجع السابق ص ٨٥ .. ٥٩ •
- (٣٦) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ · مجموعة وثائق رسيسية ( طبعة ١٩٥٥ ).
  يراجع نس المشروعين فيها · ص ٨٧ ـ ٩٣ ·
- (۲۷) يراجع نص المشروع في « القضية المصرية ۱۸۵۲ ـ ١٩٥٤ ، مرجع سابق . ص ٦٦ ـ ٦٨ ، وكذلك في « عبد الرحمن الرائمي ، ثورة ١٩٩٩ ، الجزء الثاني ( طبعة ١٩٥٥ ) ص ١٥٧ ـ ١٦٠ » ،
- (۲۸) يراجع كتاب « الامتيازات الأجنبية » محمد عبد البارى ، لجنة التسائيف والترجمة والنشر ، (۱۷۷ ۱۷۷ ۱۷۷ ) « كان من اعظم الترجمة والنشر ، (۱۹۷۰ ۱۷۷ ۱۷۷ کان من اعظم الأخطاء وبط الكلم في الامتيازات الاجنبية يتسوية الملاقات المصرية البريطانية ، وصوخطأ قد فيه كل الساسة والمفاوضين للصريق ، ووجه الحطأ أن هذا يعظل تمرية مصالة الامتيازات وحل مسألة علاقات انجلترا بحمر جيما ، لأن انجلتسرا ترتب على المصريف الامتيازات الاعتراف بحقوق نزعمها تذهب باستقلال عصر الفسل ، وهذا ما ينقر المصريف وبعموهم الى النظر نحو نيات انجلترا بعين الحلور المسلمية » » »
- والملاحظة صحيحة ، الا فيما يتملق بأن هذا المطأ كان مذهب جميع المفاوضين ، فقد كشفت المادة التاريخية التى لم تكن متاحة للمؤلف ، عن أن سمدا حاول فصل المسألتين بعضهما عن بعض ، ولم يقبل ربطهما الا بضغط المتدلق ،
  - (٢٩) القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ١ المرجع السابق ، ص ٦٤ ــ ٩٥ -
- (٣٠) عبد الرحمن الواقعى ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثاني • المرجع السسابق ،
   من ١٦٨
  - (٣١) القضية المسرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ٥٠ المرجع السابق ٠ ص ٥٨ ـ ٥٩ ٠
- ۲۲) محمد كامل سليم ٠ صراع سيعه ١٠ للرجع السيابق ص ٧٧ ـ ٨٧ .
   ۲۲ ـ ۱۹۳ .
- (٣٣) د- عبد السلام ومضاق تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٩٨ الى سنة ١٩٩٨ (١٩٦٨) ، هي ١٩٩٠ ٣٠٧ -
  - (٣٤) د٠ يونان لبيب درق ٠ تاريخ الوزارات المرية (١٩٧٥) ص ٢٢٤ ١٠ الم ٠
- (٣٥) أحمد شقيق ، حوليات حصر السياسية ، التميد البعز، الثاني ص ٣٧ \_ ٢٥ وبه وصف تفعييل شيق لاستقبال الجماهير لسمد زغلول ،

- (٢٦) القضية المجرية ١٨٨٢ ١٩٥٤ المرجع السابق ص ١٨٥ ١٨٦ -
- (۲۷) اتفضیة الممریة ۱۸۸۲ ۱۹۵۶ ۰۰ الرجع السابق ۰ ص ۱۲۶ ، ۱۳۱ ، ۱۳۸، ۱۲۸، ۱۲۹
- (۸۸) القضية الصرية ۱۸۸۷ سـ ۱۹۵۶ ۱۰ الرجع السابق ص ۱۰۲ ، ۱۰۷ ، ۱۱۸ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸ ، ۱۸۷ ، ۱۸۲ ، ۱۸۲ ، ۱۸۲ ، ۱۸۲
- (٣٩) القضية المصرية ١٨٨٧ ــ ١٩٥٤ الرجع السابق ص ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٧٣٠
- (۲۰) التضية المصرية ۱۸۸۷ ـ ۱۹۵۶ ۱۰ الرجع السيابق ، ص ۱۰۸ ، ۱۲۵ ، ۱۲۵ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸ ، ۱۲۸
- (٤١) القضية الصرية ١٨٨٧ ــ ١٩٤٥ ١ الرجع السابق ص ١٩٢ ١ النع -
- (۲۶) الكتاب الأبيض ٥٠ للرجع السابق ٥ ص ٨ ـ ٩ ، ص ١٣ ( رســـالة ١١ ديسمبر ) ٥
  - (٤٣) الكتاب الأبيض ٠٠ للرجم السابق ٠ ص ٣١ \_ ٤١ ٠
- Elie Kedourie, The Chatham House Version and the Middle-Eastern Studies (1970), pp. 148-158.
- F.O. 407/192 No. 144, From Allenby to Curzon, March 13, 1922. (£5)
- (٤٥) اسماعيل صدقى ٠ مذكراتى ٠ دار الهلال (١٩٥٠ ) ص ٢٨ ٠ يراجع أيضسما خطاب (ستقالة عبد الحالق ثروت ٠
- (١٩٤) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة جمعها محمود قؤاد ( طبعة ١٩٩٤) •
   من خطاب سعد زغلول في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٧٠ •
- (٧٧) مجبرعة خطب ١٠ الرجع السابق ٠ من خطاب سعد زغلول في ٣٣ ديســـمبر ١٩٣٢ ٠ ص ١٩١١ ٠
- (AA) مجموعة خطب ٠٠ المرجع السابق ٠ خُطاب سعد في ٢٠ ســــبتمبر ١٩٣٣ . ص ٢٥ ه
- (٤٩) مجموعة خطب ١٠٠ المرجع السابق خطاب سعد في ٧ ديسمبر ١٩٢٣ وقد أطلق سعد على تصريح ٢٨ فبرابر عبارة « استقلال بالنبوت » أي بالمصا الغليظة •
- (۵۰) مجبوعة خطب ۱۰ المرجع السابق ، من خطاب سعد في ۳۳ داسمبر ۱۹۴۳ ، ص ۱۱۵ ، ۱۱۱ ۰
  - (٥١) مجمرعة خطب ١٠ الرجم السابق ٠ ص ٢٢ ٠
  - . (٥٢) مجموعة خطب ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ١٠٦٠
- (٣٥) الكتاب الأبيض ١٠ المرجع السابق ٠ من دسالة اللنبي الى كميزون في ١٢
   ديسمبر ١٩٣١ ٠ ص ١٦ ١
  - (١٥٤) مجموعة خطب ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٨٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ٠
  - احدد شفيق ١٠٠ الحرلية الأولى ١٠٠ الرجع السابق ٠ ص ١٧٧ ـ ١٧٨٠

- (۷۷) عبه الرحس الرائس · في أعقاب الدورة · البزء الأول (الطبعة الدانية ١٩٥٩) ص ١٥٧ ـ ١٩٨ ·
- Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II, 1934, pp. 88, 93. (6A)

كما أشاد المارشال ويقل الى أن معمدا قد عمل على تحويل المستشادين الملق والتفسسائي الى وضع لا قيمة له ، وأن معمدا شعر أنه من القوة بحيث يستطيع عماملة رجال اللورد اللنبى المدين ذهبوا البه لمناقشته بشأن المستشار القضائي ، فعاملهم بصلف اقتضى تذكيره بأنه بخاطب مثل حكومة بريطانيا المطهى •

Wavell, Allenby, Soldier and Statesman, 1954, pp. 331-332-

At الرجع السابق ص At الرجع السابق ص

### الباب الثاني:

- (٦٠) برقبة اللورد كرومر الى اللورد سالزبورى رقم ١٠٢ قى ٣٠ مايو ١٨٩٩ .
  - (٦١) برقية اللورد اللنبي الى ماكدوناك رقم ٤٨٢ في ٣٦ يولية ١٩٢٤ .
- (١٩) د٠ ابراهيم محمد حاج موسى ٠ التجربة الديمقراطية وتطــــوز نظم الحكم في
   السودان (١٩٧٠) ص ٨ ٠
- (۱۳۳) د- زاهر رياض السودان الماصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ۱۸۳۱ ... (۱۹۳۳) ص ۳۰ -
- (٤٤) « الباحث المطلع معزون » ضحايا مصر في السدودان وخفايا السيامسة الانجليزية (١٩٣١) ص ٣٥ ـ ٥٠ و وبالتبويل الممرى شيدت خيلوط السسكك الحديدية وميناء بورسودان وشبكات البرق وفيرها من المرافق ٠
- (٦٥) د· حسين خلاف · تطور الإيرادات العسامة في صر الحديث...ة (١٩٦٦) ص ١٣ ــ ١٤ •
  - (١٦) د٠ زاهر رياض ١٠ المرجع السابق ١٠ س ١٩٠٠ ٠
- (۱۷) داود برکات ۱۰ السودان المسرى ومطامع السياســـة البريطانيــــة (۱۹۳۶م س ۱۹۳ ــ ۱۹۵ ۱۰
  - ۱۵۷ ۱۵۷ ۱۸۲ الرجع السابق س ۱۵۷ ۱۵۷ ۰
- د عبد العظيم رحضان الجيش المصرى في ظل الاحتلال البريطاني مجــــلة السياسة الدولية ( يولية ١٩٧٣ ) • ص ٣١ ــ ٣٣ ، ٢٩ •
- د عبد السلام رحضان ۱۰ موقع الجيش المسرى فى ثورة ١٩٩٩ · مجملة السياسة الدولية ( يناير ١٩٧٣ ) · صى ١٠٠ \_ ١٠٥ ·
  - (٦٩) د معزون ۽ ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٥٠ ٠
- (۷۰) مذکرتان للمرحوميّ أمير اللواء محمد باشا ليبي الشاهد ، والأميرالاي أحمد يك دفت عن أعمال الجيش المحرى بالسودان (۱۹۳۱) ٠ ص ۱۱ ـ ۳۳ ٠
  - (٧١) د مجزون ع ۱۰ نامرجم السابق ۱ ص ۵۷ ــ ۹۹ ، ۹۳ ۰
    - (۷۲) داود برگات ۱۰ المرجع السابق ۱۰ ص ۸۹ ـ ۸۷

- (٧٤) د المحزون ۽ ١٠ المرجع السابق ٠ صور ٥٥ ، ٥٦ ه ، ١٩٠ ٠
- (۲۶) عبد الرحمن الرافعي ٠ معظفي كامل باعث الحركة الوطنية (طبعسة ١٩٣٩)
   سي ١٩٧٠ ، ١٩٦٩ ، ١٩٣٠ ، ١٣٨ ، ١٩٣٥
- (٥٧) محيفة اللواء ، ٣ يونيو ١٩٠٢ ، تقلا عن مجلة اللواء ، الجزء الشمائي ،
   ابريل ومايو ويونيو ١٩٠٣ ، ص 19 ـ ٣٣ .
- (٦٦) صحيفة اللواء ، ١٨ نوفمبر ١٩٠٢ تقلا عن مجلة اللواء · الجـــز، الرابع ،
   أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢ س ٣٦ ٥٠ °
- (٧٧) صحيفة اللواء ، ٣٣ مايو ١٩٠٤ · نقلا عن مجلة اللواء · الجزء التسائي ، أبريل ومايو ويونية ١٩٠٤ · ص ٣١ ... ٣٤ ·
- (۸۸) خطابه بطل الوطنية مصطفى كامل باشا ، التي القاها بتياترو زيزينيا بمدينة
   الاسكندرية في مساء يوم الثلاثاء ١٥ وهذان عام ١٣٣٥ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٧ .
- (۷۹) عبد الرحمن الرافسي محمد فريد رمز الاخلاص والتضمية (طبعة ۱۹۶۸) س. ۷۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۷ ، ۱۸۷ ، ۱۸۸ ، ۱۹۹ س. ۲۰۹ ، ۲۱۷ ، ۲۲۷ ، ۲۷۷ ، ۲۰۸ •
- (٨٠) تراجع نصوص برامج الأحزاب الثلاثة في مجلة الطليمة عامد فبراير ١٩٦٥ •
- (٨١) عبد الرحمن الرافعي محمد فريد • المرجع السابق ص ٦٨ ٦٩ ٨٤ •
- (۲۸) د محمد فؤاد شکری مصر والسودان وتاریخ وحدة وادی النیل السیاسیة الترن التاسم عشر ۱۸۲۰ - ۱۸۹۰ ( ۱۹۹۳ ) - ص ۸ ه .
- (٣٨) عبد الرحمن الراقعي ثورة ١٩١٩ المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١٤٣ • الله •
- (42) عبد الرحمن الرافعي ثورة ١٩١٩ المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١١٥ ـ ١٧٠ •
  - (٨٥) عبد الرحمن الرافعي ثورة ١٩١٩ • المرجع السابق ، ص ١٤٧
    - (٨٦) مجلة الطليعة ، قبراير ١٩٦٥ ٠
- - (٨٨) محمد كامل سليم صراع سعد المرجع السابق ، ص ٤١ ٢٤٠
  - (٨٩) محمد كامل سليم صراع سعد المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٤ •
- د السودان ، من ٣٣ قبراير ١٨٤١ الى ١٣ قبراير ١٩٥٣ · مجمـــوعة وثائل رسبية ( طبعة ١٩٥٣ ) صي ١٠ -- ١١ ·
- (٩٠) عبد الرحمن الرافعي ثورة ١٩١٩ الجزء الثاني • المرجع السابق ص ١٩١
  - (٩١) د السودان ، ٠٠ مجموعة وثائق ، المرجع السابق ص ١١ ١٤ ٠
  - (۹۲) د٠ ابراهیم محمد حاج موسی ۰۰ للرجع السابق ص ۱۲ ۱۶ ۰
- Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, (98) London, 1974, pp. 65-66.

```
    (٩٤) التضية المصرية ١٨٨٦ سـ ١٩٥٤ ١٠ المرجع السابق ص ١٠١ ٠
    (٩٤) د السودان » ١٠ مجموعة وثائق ١٠ المرجم السابق ص ١٥٠
```

(٩٦) القضية الصرية ١٨٨٧ ــ ١٩٥٤ - ١ الرجم السابق ص ١٨٤ -

(٩٧) صحيفة السياسة ٢١ ابريل ١٩٢٣ · تقلا عن : ألبرت شقيم • الدســــتور الممرى والحكم النيابي (١٩٦٤ ) • ص ١٤٤ .

(۹۸) د٠ يونان لبيب رزق ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٢٤١ \_ ٣٥٣ ٠

(۱۹۹) رسالة كوزون الى الملنبى فى ٣٥ توقعبر ١٩٩٣ ، تقسيلا عن : يونان لبيب دزق ٠٠ المرجع السابق صى ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ٠ ٣٦٨ ، ٣٣٩ ـ ٣٩٦ ـ

F.O. 407/196, No. 24. From Allenby to Curzon, January 14, 1923. (\.)

F.O. 407/196, No. 24. From Curzon to Allenby, January 18, 1923. (\.\)

F.O. 407/196, No. 39. From Allenby to Lindsay, January 25, 1923. (1.7)

F.O. 407/196, No. 41, 42, 43. From Allenby to Lindsay and Curzon, (\.v)
January 25, 26, 1923.

F.O. 407/196, No. 46. From Allenby to Sir Eyre Crowe, January (1.8)

F.O. 407/196, No. 247. From Curzón to Allenby, January 30, 1923.

F.O. 407/196, No. 47. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

F.O. 407/196, No. 17. From Curzon to Allenby, February 1, 1923. (\\0) F.O. 407/196, No. 14. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

F.O. 407/196, No. 83. From Allenby to Curzon, February 11, 1923. (\.\1)

(۱۰۷) أحمد شفيق ٠ حوليات مصر السياسية ١ التمهيد الجزء الثالث (١٩٣٨) ٠
 س ٣٤٥ \_ ٣٤٩ ـ

(١٠٨) أحمد شفيق • حوليات مصر السياسية • التمهيد الجزء الثالث • ص ٣٦٧ ... ٣٦٨ ، ٣٩٦ .. ٣٩٦ .

(١٠٩) ألبرت شقير ١٠ المرجم السابق ٠ ص ١٨٤ ـ ١٩٥٠

(١١٠) أحمد شفيق ٥٠ حوليات مصر السياسية ٥ التمهيد الجزء الثالث ٥ ص٢٢: ٠

(۱۱۱) د٠ يونان لبيب رزق ٠٠ المرجع السابق ص ٢٤٥٠

(١١٢) مجموعة خطب سمد باشا ٠٠ المرجع السابق ص ٨٠ - ٨١ ٠

(۱۱۳) محمد ابراهیم الجزیری ۱۰۰ المرجع السابق ۰ ص ۱۱۷۰

(۱۱٤) ملس النواب ( ۳۳ يونية ۱۹۲۶ ) •

(١١٥) داود بركات ١٠٠ المرجع السابق ٠ ص ١٣٨ ، ١٦٨ ٠

(۱۱۲) أواود بركات ١٠ المرجع السابق ٠ ص ٨٣ ٠ المرجع السابق ٠ ص ١٦٠ ٠

(۱۱۷) «المحزون» ۰۰ المرجع السابق ۰ ص ۷۱ ـ ۷۲

 (١٩٨١) د٠ محمد انبس ٠ حركة اللواء الأبيض بعد ٥٠ سنة في مصر والسودان ٠ دراسة نشرت في صحيفة الأهرام من ٢٩ يونية ١٩٧٣ ، الى ٢ يولية ١٩٧٣ .

- (١١٩) د٠ محمد أنيس ٠٠ المرجم السابق ٠
- (١٢٠) د٠ محمد أنيس ٠٠ الرجم السابق ٠
- (۱۹۱) د، عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمعيم المسرى ١٩١٤ \_ ١٩٥٧ (١٩٧٥) ، ص. ٢١١ ،
  - (۱۲۲) داود بركات ۱۰ المرجم السابق ۰ ص ۲۶ ـ ۲۰ ۰
  - (۱۲۳) داود برگات ۰۰ الرجم السابق ۰ ص ۲۷ ـ ۱۸ ۰
- (۱۲٤) د محمد حسين هيكل ٠ عشرة أيام في السودان ٠ سلسلة كتب للجميسم (١٩٤٩) ٠ ص ٨٣ ٠
  - (۱۲۰) د٠ محمد حسين هيكل ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ١٠٨٠
- (۱۲۳) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٤٦٤ ٠ يراجع أيضسا رسالة دكتوراه غير منشورة : د٠ تمام همام تمام ٠
- مواقف حزب الوقد المصرى من مسالة السودان في الفترة من ١٩١٩ ١٩٥١ .
  - يولية ١٩٧٤ ص ٧٩ -
  - ۱۲۷) داود برکات ۱۰ المرجع السابق ۰ ص ۱۰۸ ۱۱۳۰
  - (۱۲۸) (۱۲۹) محمد ابرامیم الجزیری ۲۰ للرجع السابق ۰ ص ۲۰۷ ــ ۲۰۹ ·
    - (۱۳۰) داود برکات ۱۰۰ المرجم السابق ۰ ص ۹۹ ـ ۱۰۰ -
    - (١٣١) د عاصم الدسوقي ١٠ الرجع السابق ٢ ص ٢٤١ ٢٤٢ ٠

## الباب الثالث:

اكتربر ١٩٦٤٠

- (۱۳۶) يوسف تحاس ۰ صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث ، مفاوضسات عدلي كرزون (۱۹۵۱) ۰ صر ۵۵ ـ ۳۰ ، ۳۰
- F.O. 407/196, No. 154. From Allenby to Curzon, March 5, (\Υ0)
  1922.
  - (١٣٦) د٠ يونان لبيب رزق ٠٠ المرجم السابق ٠ ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ ٠
- Lord Lloyd, op. cit., p. 83. (\YY)
- Lord Lloyd, op. cit., p. 86. (\YA)
  - (۱۳۹) د٠ يونان لبيب رزق ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٣٧٢ ٠
- Wavell, op. cit., p. 327; Lloyd, op. cit., p. 87. (۱٤١) • ۲۷۳ من المرجم المسابق • س ۲۷۳ د. يونان لبيب رزق • المرجم المسابق • س

- F.O. 407/199, No. 6. From Allenby to MacDonald, July 2, 1924, Tel... No. 222.
- F.O. 407/199, No. 213. From Allenby to MacDonald, June 29, (\&Y) 1924.
- F.O. 407/199, No. 136. From MacDonald to Allenby, July 1. (188)
- F.O. 407/199, No. 225. From Allenby to MacDonald, July, 7. (182) 1924.
- F.O. 407/199, No. 145. From MacDonald to Allenby, July 14, (\10)
  1924.
- F.O. 407/199, No. 246. From Allenby to MacDonald, July 28, 157)
- F.O. 407/199, No. 154. From MacDonald to Allenby, July 31, (188)
  1924.
  - (١٤٨) د٠ عبد الخالق لاشين ٠ سمد زغلول ودوره في السياسة المسرية (١٩٧٥) ٠ صر ١٩٩٩ - ٢٠٤ ٠
- Wavell, op. cit., p. 230.

- (123)
- F.O. 407/199, No. 214. Record to Conference held at 10, Down- (\0.0) ing Street, on Tuesday, September 23, 1924.
- F.O. 407/199, No. 222. Memorandum respecting a draft agree- (\o\) ment between Great Britain and Egypt.
- F.O. 407/199, No. 216. Record of Conference held at 10, Down- (\27) ing Street, on September 25, 1924.
- F.O. 407/199, No. 217. Mr. MacDonaid to Zaghiul Pasha, Sep- (\07) tember 25, 1924.
- F.O. 407/199, No. 221. Zaghlul Pasha to Mr. MacDonald. (102)
- F.O. 407/199, No. 218. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 26, 1924.
- F.O. 407/199, No. 220. Record of Second Conference held at (\0\)10, Downing Street on September 29, 1924.
- F.O. 407/199, No. 224. Record of Third Conference held at (\00) 10, Downing Street, on October 3, 1924.
  - (۱۹۸) القضية المدرية ١٠ المرجع السابق ٠ ص ٢١٧ ٠.

(۱۹۹) محمد ابراميم الجزايرى ١٠ المرجع السابق ٠ ص ٣٤٨ – ٣٥١ . أحمد شقيق ٠ حوليات مصر السياسية ١ الحولية الأولى ١٩٢٤ ( طبعة ١٩٣٨ ) ٠ ص ٢٠٩ – ٣٤٥ .

Lord Lloyd, op. cit., p. 93. (17.)

Wavell, op. cit., pp. 325, 330. (171)

John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953. London 1954, (\7\) pp. 265-266.

George E. Kink, A Short History of the Middle East (1960), p. 167. (177)

P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (1969), p. 276. (\1)

Peter Mansfield, The British in Egypt (1971), p. 253. (\70)

(١٩٦١) دزموند ستيوارت - تاريخ الشرق الأوسط الحديث (١٩٧١) ترجمسة زهدي جاد الله ( ١٩٧١ بيروت ) - ص ٢٥٦ -

(١٦٧) عبه الرحمن الراقمي • في أعقاب النورة الجزء الأول ( طبعة ١٩٥٥ ) ص١٨٠٠

(١٦٨) د٠ عبد العظيم رمضان ٠ تطور الحركة الوطنية في مصر ١٠ المرجع السابق ٠
 ص ١٥٣٠ ٠

(١٦٩) د٠ يونان لبيب رزق ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٢٧٢ ٠

(۱۷۰) د٠ عبد الخالق لاشين ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٤٠٣ ـ ٤١٠ ٠

(۱۷۱) طارق البشرى • ثورة ۱۹۱۹ والسلطة السياسية • مجيلة السكاتب • اكتوبر ۱۹۹۷ •

د يونان لبيب رزق ١٠ المرجع السابق ٠ ص ٢٧٤ ـ ٧٧٠ ٠

أحمد شفيق ١٠ الحولية الأولى ١٠ المرجع السابق ٠ ص ٣٢٥ ـ ٣٦٣٠

الوثائن

# محضر الجُلسة المُنعقدة في ١٠ وادتنج ستريت ، يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر في الساعة العاشرة صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء والستر بونسنبي والسير لي ستاك والسير وليم تيريل والكولونيل ليسيستر والمستر سلبي والمستر موري •

عند افتتاح الجلسة قال رئيس الوؤواء انه اراد أن يوضع بصراحة الصعوبات التي تعترض الموقف الذي وجد نفسه فيه • لقد ظهر له أن تصريح فبراير ۱۹۲۲ والسياسة التي أدت بحكومة صاحب الجلالة أن تصدره قد حرمته من العوامل التي كان يمكنه بها في الظروف المواتية ان يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية • لقد جعلت حكومة صاحب الجلالة من مصر بلدا مستقلا ، وإذا كانت الظروف قد أجبرتنا من وقت الى آخر أن نحاول فرض نفوذنا عليها ، فإن كل محاولة من تلك المحاولات كانت تقودنا إلى المطأ •

كان زغلول بأشا في طريقه الى لندن ذلك اليوم ، وكان عليه ان يتناقشا في طريقه الى الندن ذلك اليوم ، وكان عليه ان يتناقشا فيهما ، هما الطريقة التى تؤمن بها المواصلات الامبراطورية في مصر ، وكيف يحل الموقف في السودان ، وفيما يتعلق بالموضموع الأخير ( السودان ) فانه سيقابل بالنقد الذي يحدث كلما بدأنا الاحتمام بهذا الموضوع ، أى منذ الشانيتيات من القرن الماضى ، ان الحكومات المتثالية أعلنت دائما أنها كانت تعمل في السودان فيابة عن مصر وكوكيل عن

الحكومة المصرية · وكان ذلك هو الحال في وقت حادثة فاشودة وبعدها كما كان تسلها ·

وأشار الكولونيل تشوستو . الى أن اللعاصيدة الإنجليزية المصرية في ١٨٩٩ قد حددت مركز كل من الحكومتين وبمقتضى تلك الاتفاقية كان من الواضح أن الحكومة البريطانية ليسست مجرد وكيل ، ولكنها كانت شريكة أصلية وقد وضعت المعاهدة عمدا لتؤكد أن الحكومة البريطانية كانت هي الشريك الأعلى ، ( ملاحظة وقعت حادثة فاشودة التي أشار اليها رئيس الوزراء قبل توقيع معاهدة وقعت حادثة فاشودة التي أشار اليها رئيس الوزراء قبل توقيع معاهدة المرافقة بمقتضى تلك المعاهدة فان الاتجاء اللذي اتخذه اللورد كتشنر في فاشودة كان صحيحا بلا شك )

وهنا قرآ رئيس الوزواء مقسده تلك الاتفاقية ، وأشار الى أنه بمقتضاها لم تطالب الحكومة البريطانية بأكثر من نصيبها فى ادارة السودان ، وانه على ألرغم من أن المادة الثالثة كانت تنص على أن ترشح الحكومة البريطانية الحاكم العام ، الذى لا يخرج من الحدمة الا بموافقتها ، فأن الجانب الفعال الحقيقي فى الموضوع كان تعيين ذلك الضابط بمرسوم خديوى و وأنه لا يرى أن الاتفاقية قللت من كون السودان تركيا أو مصريا ولا إنها جعلته بأى حال نوعا من المتلكات البريطانية .

وأوضع المستر مورى Murray أن اللورد كروم لم يخف حقيقة الاتفاقية قد صيفت عبدا بهدف الحرص على كرامة مصر و وإذا كانت الاتفاقية لم تضغ في ظاهرها كثيرا من الحقوق على حكومة صاحب الجلالة ، فإن حقيقة أن الحاكم العام يختاره الانجليز ويمارس وظيفته بعوافقتهم ، هذه الحقيقة منحتهم في الواقع الإشراف التام على الادارة واذا كانت الماهدة لم تجعل من السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية، فإنها قد فصلته تهاما عن مصر ولو لم يمكن الأمر كذلك لطبقت الامتيازات على السودان وقد طرح هذا الأمر أمام المحاكم المختلطة المعرية ، التي قررت في عام ١٩١٠ أو ١٩١١ أن السودان هو في الحقيقة دولة منفصلة ومتيزة عن مصر ، وأن له طبيعة الحكم الثنائي الانجليزي المصرى وأذا أخذ في الاعتيار الهدف الذي من أجله وضمت الماهدة ، لكان من الصعب تعديلها تعديلا يقبله المصريون ولا سلبها المهيزات لاساسية من وجهة النظر البريطانية .

وقال وليس الوزواء ان كل غرضه أن يكتشف أن أمكن صيغة للاتفاق

تتيج لنا في السودان حرية غير مقيدة كما كان الحال في الماضي ، وتمكنه في الوقت نفسه من تقديم نوع من التنازل للحكومة المصرية ·

وأشار الكولونيل شوستو: الى أنه ازاء الاتجاء الحالى للحكومة المسرية بالنسبة للبريطانيين في السودان . فان أي شكل للاشراف الثنائي على الإدارة الداخلية للبلاد يعتبر مستحيلا • واذا أريد اعطاء المصريين اشتراكا مظهريا في حكومة البلاد • فلا يمكن ذلك الا باحتيار ممثلين لهم في نوع من المجالس الاستشارية المستوكة التي تجتمع في لندن وقد وضع فعلا اقتراح على هذه الأسس في مذكرة حكومة السودان بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٤ • وانه من الأمور الجوهرية أن يجتمع هذا المجلس في للمناقشة في البرئان المصرى •

وقال وثيس الوزواء انه ديم أن السبع في ستاك يقترح عليه أن يقول لزغلول « انك قد أقست أوضاعا تجعل من المستحيل اقامة أى نوع من الإشتراك في حكم السودان ، وعلى ذلك يجب عليك أن توحيل من الاشتراك في حكم السودان ، وعلى ذلك يجب عليك أن توحيل من السودان ، وإن هذا الاقتراح لهو من أعمال القسوة القاهرة التي من يصعب تبريرها ، وسيكون موقف زغلول منا كما يلى : انكم أنفسكم قد احتفظتم بيسالة السودان الى مناقشات تالية بوكل ما عملته هو إن قرر ما أعتزم أن أقدمه كمطالب للمصريين في مثل هذه المناقشات ، وإن هذا لا يبرر لك أن تتجاهل كل حقوق المعريين !! أنه ( ماكدونالد ) ليخشى أننا لو اتخذنا في مثل هذه المالة اجراء تعسفيا باخراج جميع الصريين من السودان وأعلنا عزمنا على ادارة البلاد بانفسنا ، فأن ذلك حرى به أن يحدث ثورة عنيفة في مصر ، ومن المحتمل أن يستقيل زغلول وأن يلقى على عانقنا ادارة حكومة البلاد دون أن يكون في الامكان اقامة وزارة ومع عداء كل موظف مصرى لنا بينما ينتظر كل صاحب متجر أجنبي أو تاجر صغير من قواتنا أن نحيه ضد حوادث العنف ،

وأشار هستو سلبي : الى انه بناء على التجربة الأخيرة فان اتباع المكومة البريطانية تطريق التشدد لم ينتج رد فعل عنيف في مصر كما كان منتظرا ، بل المكس •

وقال رئيس الوزراء ، انه من المستحيل الاعتماد على ذلك ، ثم عرج الى تحديد مشكلة الحامية البريطانية في مصر ، وكانت فكرته أن الوقت قد حان لانهاء الوضع الشاذ الذي ترك فيه تصريح فبراير ١٩٢٢ كلا من

الحكومة البريطانية ومصر • لقد منحت مصر اسستقلالها ولكن حامية بريطانية استمرت في عاصمة البلاد ، وبقيت الحكومة البريطانية مسئولة في النهاية عن حفظ النظام فيها والاستمرار في العمل اذا سقطت الحكومة المصرية • وكان ( ماكدونالد ) يفكر في انه قد حان الوقت للتنجى عن مذه المسئولية وحصر واجب انقوات البريطانية في مصر في حماية القنال وكذلك خطوط مواصلاتنا الجوية الامبراطورية • وقد سلم بان مثل هذه الخطوة قد تلقى اعتراضا من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية في مصر ، وطلب وأي المسر لي ستاك في هذه المسألة •

وقال السبح لى ستاك انها بلا شك ستلقى هذه المعارضة ، ولكنه أشار الى أن الأمن الذى هياه وجود القوات البريطانية فى الفاهرة للحكومة المصرية ، مكنها من القيام بمخاطرات ربما كان من المحتمل أن تحجم عنها بدونه ، وانه اعتمادا على هذا الأمن كانوا يخاطرون بتهييج الرأى لعام فى مصر واثارة الاضطرابات العنيقة فى السودان .

وقال وقيس الوزواء ، على أى حال ، فان مسألة القوات البريطانية فى مصر لهى من المسائل التى سيناقشها مع وزير الحربية ·

وأشار الكولونيل تشستو الى أن مسألة السودان كانت قد بحثت مَن زاوية تبرير التصرفات البريطانية ردا على ما يمكن أن يسوقه زغلول من حجج ۽ ولکن من المستحيل في انوفت نسب انتفاض س حساني الموقف المحلى • وقد علم أبناء السودان ان حالة البلاد ستناقشها الحكومتان البريطانية والمصرية • وقد طال انتظارهم لهذه المباحثات ، وهم سيعلمون أن زغلول باشا كان الآن في لندن • لقد ذكر رئيس الوزراء انه لن تكون هناك مفاوضات ولكن مجرد محادثات ، وان انتهاء المحادثات لن ينظر اليها كاخفاق مما يعجل بحدوث ازمة ٠ ولكن السودانيين لا يدركون هذا التمييز · فاذا انتهت المحادثات دون أي علامة قاطمة بأن مطلب الصرين قد رفض نهائيا ، فستستمر فترة القلق ، وسيكون من الستحيل وقف تفاقم أخطار الوضع المحلي من الازدياد ٠ فاذا تطرقت الفكرة الي الخارج فان المصريين سيصبحون أخيرا سادة البلاد ، وإن الزعماء المحليين - سيحاولون حماية لانفسهم - أن يحسنوا علاقاتهم بهم ٠ وقد قال رئيس الوزراء أن زغلول لم يطرح سموى ادعاء فقط ، ولمسكن الطريقة التي طوح بهسا ادعاءه ، واساءته معساملة البريطانيين . جعلت كل مصرى في السودان في وضع يشعر فيه ان ولاءه لبلاده لا يتفق مع ولائه للادارة الحالية فى السودان • واذا لم ينكر زغلول علنا هذه التصريحات ، فان وجود المصريعي سيكون مصدرا لخطر محقق وبصفة خاصة وحـــدات الجيش المصري •

وأشار السبع في ستاك : إلى أن الجيش المصرى في السودان كان هو النقطة المحيرة في الوقف كله ، فبينما يقى الجيش المصرى محتفظا بولائه لمصر ، وبينما كانت الحكومة المصرية تسيء للادارة البريطانية في السودان وتقاومها ، صار من المستحيل منع انتشار الكراهية في ظل النظام المقائم ، وإذا لم يوقف هذا فقد ينشأ موقف يولد الفجارا في جميع أنحاء البلاد ، وقد وافق ( لى ستاك ) على ايماد المنصح المحرى من الجيش وتحويل المنساصر المحلية من المجندين الى قوات درك ، سيكون عملا تحكميا ، ولكن زغلول نفسه بمقدرته المطابية وموقف البرلمان المصرى والصحافة لم يتركوا لنا مجالا للاختيار في هذا الأمر ، وقد اعترف بالمساعب التي أشار المها رئيس الوزراء في تبرير مطلبنا باتخاذ اجراء ما يصاغ بالشكل المشار اليه وفقا لأى وضع قانوني ، وأنه يحسن تجنب الدخول في مناقشات على مثل هذه الاسس ،

ان تصرفاتنا يجب أن تؤخذ حسب مايتيحه الموقف من مزايا فعلية المعرى السيء ، ان واجبنا هو خدمتهم ، واذا كان المصريون بتصرفاتهم الحاصة جعلوا من المستحيل علينا أن نتركهم في السودان ، فانه يجب الحاصة جعلوا من المستحيل علينا أن نتركهم في السودان ، فانه يجب علينا الاختيار بين اخراجهم منه أو اننا نكون قد خنا الأمانة التي في أعناقنا ، ان مشروع اجلاء الوحدات المصرية واخراج الضباط المصريين من الوحدات المربية والسودانية كان عرضة بلا شك لكثير من الاعتراضات كما أشير اليها في خطابه المؤرخ ١٦ سبتمبر . ولكنه ( سير لي ستاك ) أعاد التفكير في الوضوع ، المرة بعد المرة ولم يتضم له طريق آخر ، ان الامريحتاج الى تعزيز مبدئي للحامية البريطانية في السودان ،

وقال وثيس الوژواء انه شعر باعتراضات جسيمة بالنسبة للطلب الاخير وتعزيز القوات البريطانية وقال انه كان يؤمن بتحاش التفكك النهائي للنظام القائم ما أمكنه ذلك وان مجرد اندلاع لهيب الثورة لا يجعلك تدرى متى تنتهى و وانه ليفضل كثيرا أن تستمر الحسكومة السحودانية في سياسة الاجلاء القورى لأى فرد من المعرين الذين يظهرون التآمر ضد النظام القائم وسوف لا يلجأ ال الاجراءات التي

أوصى بها السير كى سُتاك ، الا اذا ترتب على هذا اندلاع عنيف للثورة . وفي تلك الحالة سيكون لعملهم ما يبروه .

وأشار السير في ستاك الى أنه من من الصعب جدا الاستدلال على ما يثيره الضباط المصريون من عوامل السسخط في صفوف الكتائب السودانية وقد لا يكتشف الشر الا اذا استشرى بعد فوات الوقت

وقال وثيس الوزواء انه لم يقرر بعد معترى عمله و وانه يريد أن يعقد اتفاقا مع زغلول اذا كان ذلك ممكنا ، وانه مستعد أن يواصـــل المباحثات الى فترة صويلة ، وأنه سيرتب اجتماعا آخر بعد أن يكون قد بدأ مباحثاته وبعد أن تتاح له فرصة التعرف على موقف زغلول .

ولقد تسائل وثيس الوزراء عما يجوز أن يحدث حينما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك ، اذا رفضت الحكومة الصرية أن تعين خلفا له تختاره حكومة صاحب الجلالة ، ذكر ان الاتفاقية لم تضع احتياطا مسبقا لمثل مذه الحالة الطارئة ،

وأوضع السبر في ستاك انه مو نفسه كحاكم عام قد انتدب أحد الأفراد لينوب عنه وأن يقوم بكل أعماله • ان هذه السلطة انها يخوله اياما كونه حاكها عاما ولا علاقة لها بمجلسه ( مجلس الحكم العام ) • واذا رفضت الحكومة المصرية تعيين من ترشحه حكومة صاحب الجلالة فان حكومة السودان تستمر في عملها تحت اشراف قائم بأعمال الحاكم العام حتى تصل الحكومتان المصرية والبريطانية الى اتفاق في هذا الشأن •

وتساءل وليس الوؤواء عما اذا كانت سلطة القائم بعمل الحاكم العام الذي يعينه السير لى ستاك ستستمر حتى بعد انتهاء مدة خدمته هم نفسه •

فقال السعر لي ستاك انه يظن أنها ستستمر .

وقال وثيس الوزواء انه يشملك في ذلك وينبغى أن يترك بحثه للخبراء القانونيين -

## محضر الجلسة المنطقة في ١٠ داونتج ستريت في ٢٥ سبتهبر ١٩٢٤ الساعة العاشرة والنصف صباحا ٠

حضر الاجتماع رئيس الوزراء ( رامزی ماكنونالد ) وصاحب الدولة سعد باشا زغلول ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر مورى •

افتتح وقيس الوؤواء الجلسة معربا عن أسفه لعدم تبكنه من اجراء اتصال مباشر مع زغلول من عهد بعيد ، قبل وقوع الحوادث التي جعلت الأوضاع أكثر صعوبة لكل منهما •

كذلك تأسف **زغلول باشا** لان الظروف الحالية ليست ملائمة بالمرة • ومع ذلك فقد أيقن أنه مع حسن النية فان كل شيء ممكن •

وقد وافقه رئيس الوثراء على ذلك وأكد له ان الجسانب البريطاني لا يعوزه حسن النية • وانهم هنا اليوم في حديث عام لا لبس فيه • وكان التعبير المستعمل « لازاحة الضباب » •

ووافق زغلول باشا على ذلك .

وقال وئيس الوژواء ان أول المسائل العديدة هو السودان · فقد أثار صعوبات كبيرة جدا بين الحكومتين البريطانية والمصرية ·

وتساءل **رُغلول باشا** كيف كان ذلك وباى طريقة يحول السودان دون الاتفاق ٠

وقال وقيس الوؤواء ان هناك سببين مهمين بين عديد من الاسباب الأخرى ، أولهما ، تصريحات زغلول نفسه في البرلمان المصرى في شهر يونية التى أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاقية · وثانيهما الحوادث التى أجبرت الحكومة البريطانية على القيام بعمل كان يأمل إلا يكون له ضرورة · وقد لاحظ انها كانت غلطة كبيرة أن يحاول أن يستبق اجراه معاهدة باختلاس خطوات يتقدم بها على الطرف الآخو من المفاوضات ، كما انها تضم ذلك الجانب في موقف لا يطاق ·

وقد لاحظ زغلول باشا في اجابته على هذه النقاط أن تصريحاته العامة بخصوص السودان لا تمثل شيئا جديداً • فقد كان هناك دائما مطالبة مستديمة في مصر باستقلال السودان • ومنذ ألف وزارته كان الرأى العام في مصر يطالب بالسودان الذي يعتقد المصريون أن البريطانيين قد أرغموهم على الجلاء عنه وأن أي تصريح أعلنه بنفسه أنما كان مجرد

تمبير عن رأى مواطنيه • ومن الناحية الأخرى فائه يعتقد ان الموطفين البريطانيين في السودان كانوا يحاولون اغراء السودانيين بتفضيل المكم البريطاني والتعبير عن كراميتهم للمصريين • والمقصود بهذه المناورات قلب الوضع الشرعى للسودان الذى استقر منذ وقت طويل • واستشهد كمثال على ذلك بوفد السودان الذى أرسل الى انجلترا ليطالب باستمرار المكم البريطاني • وقد جمعت توقيعات على عرائض بهدف التعبير عن غرض معائل في جميع أنحاء البلاد • ووفقا للوضع الراهن فان ادارة السودان تقع على عاتق المكومتين البريطانية والمصرية ، وان مسسالتي المرافض والوفد السوداني هذين لتتعارضان مع استمرار هذه الحالة الراهنة •

وقد سعت حكومة السودان بهذه الوسائل الى جعل السودانين يميلون الى الجانب البريطاني وقد بذلوا ما في وسعهم لتشجيع أى حركة في صالح بريطانيا المظمى ، في حين كان يعاقب كل سوداني يحاول أن يظهر ولاء لمصر •

وقد تساءل رئيس الوزراء متى ٠

و:جاب زغلول باشا انه يظن ان الحادثة التي يذكرها وقعت في مايو من هذا العام • والى جانب ذلك فقد منع من حاولوا مبارحة السودان الى مصر للتعبير عن والائهم للملك فؤاد والحكومة المصرية • واستشهد على سبيل المثال فقط بموضوع أحد القضاة السودانيين الذي عاقب شخصا هتف « فؤاد ملك مصر والسودان » •

وقال وثيس الوؤواء ان كل شيء يتوقف على الظروف ، فاذا كان المصل الذي قام به هذا المصرى في السودان يستهدف احداث اضطراب مدنى ، فين المؤكد أن القاضي الذي أدانه كان على حق ، وحكم القاضي أكثر تبريرا ان كان اتخذ في لحظة عرف فيها أن الاختلافات بين مصر وبريطانيا العظمي ستشكل موضوع المفاوضات المقبلة ، انه لا ينتظر من البريطانيا العظمي ، وهي تصريحات لا تحدث أي اخلال بالنظام ، ان عمل المصريين هو الذي أوجد ذلك الاخلال لقد كنا مسئولين عن حفظ النظاماء وعلينا اتخاذ ما يلزم لوقف الاضطرابات ، لقد قمنا بذلك وسنغمل ذلك مرة أخرى متى كان ضروريا ،

 ان الوضع الراهن يقتضى التعاون ، ولكن الحكومة البريطانية قد نتحلت لنفسها الحق فى أن تعبل منفردة ، وهو لا يعارض لحظة واحدة فى حقيقة ان أى شخص يخل بالنظام أو يسفع دما يجب أن يعاقب ، وهو يضرب الأمثال فحسب ليصور موقف حكومة السودان ، أن الشخص الذي يهتف باسم فرواد يعاقب ، ولكن أى فرد يهتف باسم بريطانيا المظمى لا يعس بسوء ، أن الناس الذين يوقعون عرائض الولاء لبريطانيا المظمى لا ساقه ن ،

فأجاب وقيس الوؤواء أنهم يتوقيمهم المرائض لم يحدثوا اضطرابا في النظام ألما • أن الوفود السلمية لزغلول باشا من أجل مصر ما كانت لتماتب • وظروف الحال يجب أن تكون دائما في الاعتبار ، فمثلا اذا حتف بعض الناس هنا « إلى الجحيم أيها البابا » في حي كنيسة كاثوليكية وجب القبض عليهم في الحال وإيداعهم السجن •

وقال **وُغلول باشا** ان الرجل الذي متف للملك فؤاد لم يفعل ذلك في لحظة هياج جماهيري ، ودليل ذلك تبرثته في الاستثناف •

وتساءل وثيس الوزراء لن تقدم بالاستثناف ؟

ناجاب زغلول باشا انه لا يعرف جنسية قاضى الاستثناف ولكن نتيجة الاستثناف تشير الى أن قاضى محكمة أول درجة أيدى وجهات نظر ساعدت على تكوين اقتناعه ( اقتناع زغلول ) •

فأجاب وثيس الوژواء انه أكبر سنا من أن يستط في شرك همذا النوع من التميل ، رجل يهنف في الشارع ويحدث اضطرابا ، من الذي يقبض عليه ؟ شرطي ، لقد حوكم أمام محكمة أول درجة ، حسب كلام زغلول ، بواسطة فاض انجليزى أو أى قاض يعمل تعت النفوذ المباشر للحكومة البريطانية ، ولكن النفوذ البريطاني اذا كان له أى تأثير ، فأنه يكون على المحكمة العليا لا على محكمة أول درجة ، بله على رجل الشرطة ،

وقال وُغلول باشا أن الاستثناف حدث بصد وقوع أحداث ممينة حاولت حكومة صاحب الجلالة أن تلقى تبعاتها على الحكومة المصرية •

فأكد له رئيس الوزراء أن هذه لم تكن الحالة ٠

وقال وُغلول واشا انه لا يجادل في أن الحكومة البريطانية قد أوحت الى الحكومة السودانية أن تسلك هذا السلوك ، ولكن طروف السودان

جملت الموظفين الانجليز يظنون أنهم \_ بعملهم هذا \_ يرضون الحكومة. البريطانية · وبعد أن وقمت إحداث عطبرة وغيرها ظنـوا أن الحـكومة البريطانية قد غيرت رايها ، وتبعا لذلك عدل الموظفون سلوكهم ·

وأشار وثيس الوزواء الى انه فى القضية الحاصة التى أشار اليها زغلول باشا كان القائم بأعمال الحاكم العام هو الذى أمر يتبرئة الرجل وكان ذلك بعد حوادث العطبرة ٠

وهنا اعتبر زغلول باشا التبرئة وكأنها حكم سياسي .

وقال وئيس الوژواء ان زغلول باشا قد غير رأيه كلية ، وانه يحاول. الآن أن يعطى دلالة جديدة تماما لهذه المسألة ، وان رئيس الوزراء حريص على اثبات أن تفسير زغلول الثاني خاطىء تماما كتفسيره الاول ·

وقال وقلول باشا انه لا يدعى ان القضاة كانوا يعملون تحت اى اليحاء ، ولكن الجو ( السياسى ) فى السودان جعل الموظفين البريطانيين مناك وكانهم تخلوا عن حيادهم ، يعملون لمصلحة حكومتهم وضد مصر ،

وقال **رئيس الوژواء** انه فهم تماما النقطة التي يحاول زغلول باشا طرحها •

وقال وَعُلُولُ باشا ان الموظف الصغير ملزم أن يبذل جهده ليرضى رئيسه ٠

والرئيس فى مركزه السهامى وباتصاله بحكومته قد يرى من الضرورى أن يجعل وضعه ملائها الأوضاعهم ، وهكذا يعدل تصرفاته وليس للموظف الصغير مثل هذا الاتصال المباشر ، ومن ثم يتصرف تحت تأثير الجو الذى يحيط به وحده ه

وقال وقيس الوزواء انه ليس مناك من هو مستول عن ذلك .

وأجاب وْعُلُولُ بِاشَا أَنْ الذَى أُوجِد هذا الجُو يَجِب أَنْ يَتَحَمَّلُ المَّنُولِيَةِ • المُسْتُولِيَةِ •

وأجاب وثيس الوزواء بأن الذى أوجد هذا الجو هو الله وسلسلة كاملة من الظروف التاريخية ، مثل اختيار الحاكم العام بواسطة حكومة صاحب الجلالة ، وتنظيم مختلف المصالح السودانية برياسة البريطانيين ، اننا لم ندخل تغييرات مفاجئة في عام ١٩٢٤ ، وأن الظروف التي وصفها تجنع كلها الى خلق الجو الذي وجد في السودان ،

وعلى أى حال فقد وجد نوع آخر من الجو • وأذا اتفق أن سمع ضابط صغير بالجيش أن ثمة نقودا يمكنه الحصول عليها أن هتف للملك فؤاد ، فأن ذلك يكون طريقا آخر لخلق جو ما ، والضابط الصسخير بسلوكه هذا يحاول أن يرضى رئيسا خلف الستار ، وقد لا يكون بعيدا عنه •

وإذا كان الادعاء ضد بريطانيا العظمى يتمثل في أن صغار الموطفين كانوا يعملون تحت تأثير الجو وسوء فهم رغبات حكومة جلالته • فأن زغلول باشا يكون قد هبط بالمسألة الى ما يستحق حجز هؤلاء نخمس دقائق •

وقال زغلول باشا ان كل ما يحاول الوصول اليه انه كان هناك نوع خاص من الجو في السودان •

وقال وقيس الوزواء « نعم » ولكته تسائل عبا اذا كان لا يمكنهم الوصول الى الشيء الحقيقي • فهند سنوات عديدة مضت قام نبط معين من التنظيم الحكومي في السودان • وكان له وجهان ، وجه على الورق ووجه عبل • واذا هو تطلع الى التصريحات والاتفاقيات القديمة لوجد ان هناك دائما اشتراكا بين انجلترا ومصر ، وهكذا فان الحديو كان يعين الحاكم العام ، ولكن حكومة صاحب الجلالة هي التي تختاره ، وكان في امكان الحديو ان يعزل الحاكم العام ، ولكن تلزم موافقة حكومة صاحب الجلالة •

ذلك هو الوجه القائم على الورق • أما الآن بالنسبة للوجه الواقعي الفعال ، فعاذا ترى ؟ سردار بريطاني يقود الجيش المصرى وجميع القوات الموجودة في السودان ، وحاكم عام بريطاني ، ورؤسا، بريطانيون للمصالح وأعضاء بريطانيون في مجلس الحاكم العام • وكحقيقة واقعة فان حكومة صاحب الجلالة هي المسئولة عن القانون والنظام وعن التطور الاقتصادي للسودان •

وعلى أى حال فقد حدث تفيير فى مصر · انها ليست بعد ولاية تابعة لتركيا ولا هى تابعة لبريطانيا العظمى · انها تريد أن تعرف موقفها فى السودان · وان ذلك لأمر طبيعى · ولكن بينما تسير الأمور سيرها هذا فان أزمة كبيرة يمجل بحدوثها اضطراب فى غير أوانه · ان الذى يريد أن يعرفه هو ما اذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تفي بما كانت تعتقد انه التزاماتها الاخلاقية نحو السودانيين · وأن ترضى فى نفس الوقت المكومة المصرية · وان من واجبه أن يقول فى الحال انه يستحيل.

تماما عليهم الاتفاق على أي شيء يمكن أن يمس الوفاء بهذه الالتزامات .

وأجاب رُغلول باشا انه مستعد تهاما أن يعضى في عده المسائل اذا ما عرف أن سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تعاما • ويبدو له ذلك في سبيل التعقيق •

وقال وئيس الوژواء انه يريد أن يعرف لماذا يلزم نفسه قبل أن يقبل ذلك الاقتراح • والموقف لا يزال مضطريا ، وهناك احتمال لحدوث اضطراب خطير في السودان •

وقال زغلول باشا انه وحكومته ليسا مستولين ٠

وأشار وثيس الوزواء انه اذا كان الاضطراب موحى به وممولا من مصر فان الأمر يكون مختلفا تماما • ان على زغلول أن يقدم برهانا بحسن نيته يقضى على هـذا الاضطراب • انه لا يمكن أن يزعم بالمسئولة. المستركة عن القانون والنظام في السودان ، وفي نفس الوقت يلحظ أنشطة هدامة تحدث في مصر وتصدر عنها •

وقال وُغلول باشا مؤكدا أن الحكومة المصرية تجهل تماما صدور أية أموال من مصر الى السودان • وقد سبق له ذكر الكثير من ذلك في خطاب الى رئيس الوزراء •

وقال رئيس الوزواء انه ـ بالطبع يقبل تاكيدات زغلول دون تحفظ ، ولكن معلوماته على أية حال تفيد ان أموالا تسربت الى المسودان •

وتساءل وُغلول باشا عبا إذا كان يعرف من أرسل الأموال ، ومقدارها ومن تسلمها !

وتسجب مستو هودى قائلا انه اذا حصلت حكومة السودان على كلّ منه الملومات فان الأموال لن تصل الى الجهة المقصودة ولن تسبب أى المراد •

وتساءل وثيس الوؤواء \_ تاركا الموضوع الآخر جانبا \_ عما اذا كان يمكن انكار ارسال تلك البرقيات الهدامة علنا من مصر الى السودان •

وتساءل **زغلول باشا** لأى غرض · وهل كانت لاثارة المتاعب ؟ غرد **رئيس الوزراء** بالايجاب وقال ان ذلك هو الموقف ·

وقال زغلول باشا انه يتوق أن يعرف رئيس الوزراء أن السودانيين

لا يكرهون المصرين ، بل على العكس يعبونهم ، وهم فى الحقيقة يفضلونهم على الانجليز ، واذا وضع رئيس الوزراء ذلك فى اعتباره لكان فيه عونا كبيرا ، وقال زغلول باشا انه يتكلم عن علم ، وهو فى مصر على صسلة بالموقع ، وهو ملم بكل ما يتحدث فيه ، ويزيد على ذلك ان السودانيين لا يحبون الانجليز ،وليس من رابطة توحسد بينهم ، لا الدين ولا اللفة ولا حتى الشراب ، انه لا يستطيع أن يدرك كيف يتصور رئيس الوزراه انهم يرغبون فى الانجليز ،

وقال وثيس الوؤوي، ان هذه مسائل كبيرة تتعلق بعلم أصول الانسان ( الانثروبولوجي ) وعلم الاجتماع ( سسيولوجي ) •

وقال زغلول باشا أنه يأمل جادا أن يتقبل رئيس الوزراء تأكيده بأن السودانيين لا يحبون الانجليز كما تقبل تأكيده الآخر .

وقال دئيس الوژواء أنه يعتقد أن ذلك هو رأى زغلول •

وقال **وَعَلُولُ بِاشَا** أَن رئيس الوزراء اعتبر تصريحاته ( تصريحات زغلول ) مسئولة الى حد ما عن المتاعب في السودان ، ولكن لماذا تعتبر هذه التصريحات آكثر مسئولية من تصريحات رئيس الوزراء نفسه .

وأجاب وتيس الوزواء أن المناعب قامت قبل أن يدلى بتصريحاته التى أدت في الحقيقة الى تهدئة الحال •

ولم يستطع وغلول باشا أن يتقبل هذا الرأى ، فاذا كانت تصريحات رئيس الوزراء قد أدت الى اعادة النظام فلماذا وجب ارسال الطائرات والحبوش والسفن ؟

وقال وثيس الوزراء انه اذا لم يكن لتصريحاته أثر مهدى، لاضطر أن بر سل ضعف هذا العدد ٠

وقال زغلول باشا ان الحكومة المصرية لم ترسل شيئا ٠

وقال رئيس الوثراء انه لم تكن ثبة ضرورة اذكان ضباطهم المحرضون. على نشر الفتنة موجودين في جميع أنحاء السودان •

وقال وغلول باشا أن الكتيبة التى اتصلت بالاضطرابات لم توجد في السودان للمحافظة على القانون والنظام ولكنها وجدت منذ ١٨٩٩ لانشاء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال العامة ، بينما أرسلت الحكومة البريطانية طائراتها للمحافظة على القانون والنظام •

وتهكم وثيس الووراء قائلا انها أرسلت الاستعادة القانون والنظام اللذين قلبت أوضاعهما الدعاية المصرية •

وأنكر رَعْلول باشا انه كانت هناك دعاية في السودان لصالح مصر ، وحتى لو قبلنا من باب آلجدل ذلك ، فليس في الأمر جريمة ·

وأجاب رئيس الوزراء « لا » ولكن خلق الاخلال بالنظام جريمة • وان القوت لم تتحرك الا بعد أن استوجبت الاضطرابات هذا التحرك لقد ثارت الاضطرابات في كتيبة مصرية ، وكان على القوات البريطانية أن تحيى تلك الكتيبة من القوات العربية •

وتساءل **زغلول باشا** أية محكمة حاكمت أولئك الذين اتهموا باثارة الغرضي ؟ •

وأجاب وئيس الوزراء انها محكمة مختلطة تضم موطفين مصريين وبريطانيين ·

وتساءل زغلول باشا عمن الذي شكلها ؟

وأجاب وثيس الوزواء إن السلطات المختصة هي التي شكلتها • وهو لم يوقع اتفاقية ١٨٩٩ • وتساءل عما إذا كان ثمة زعم بأن المحكمة أسيء اختيارها •

وأجاب وغلول باشا أن أعضاء المحكمة من المصريين كانوا من صنائع الحكومة البريطانية يدينون لها بكل شيء ·

وتسانل وثيس الوژوا، عبا اذا كان المفروض أن يعين القضاة ممن يستفيدون مباشرة من سقوط النظام الحالى • ان القضايا التى تقسدم للمحاكمة قضايا عسكرية ، تمرد وخرق للنظام المسكرى • فأى نوع من المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم عسكرية في ظل الدستور المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم عسكرية في ظل الدستور المصرى ؟ ورئيس الوزوا، مستعد أن يساند الاجابات التى يدلى بها زغلول •

هذا صنف من القضايا ، ولكن هنساك المدنى الذي أيد وأغرى المتمردين المسكريين أير حوكم ؟ وهل زعم ان محاكم خاصة خسارج القانون أو الدستور قد عقدت لمحاكمته ؟ اذا لم يكن حدث ذلك فليس هناك قط أساس للشكوى من السلطات البريطانية .

وقد فهم ان زغلول باشا يسبر عن موافقة عامة •

وقال رئيس الوزواء أنه ربما كان حدث سوء تفاهم بينهما في الماضي

ولكنه كان دائما يتلاقى معهم فى نفس الطريق وكان دائمسا مستقيما تماما .

وأضاف رئيس الوزراء انه كان كذلك فظا للغاية .

وقال **وغلول باشا ان ثقته في رئيس الوزراء جعلته لا يستسسلم** الشاعره حينما تسلم خطابه بتاريخ ٢٣ أغسطس •

وقال وثيس الوزواء انه لاقى بعض الصعوبة فى التحكم فى مشاعره حينما قرأ بيان المكومة المصرية ، وانه اذا لم يكن يعرف زغلولا شخصيا لكان خطابه صيغ فى عبارة أشد •

وقد عبر زغلول باشا عن أسفه لأن رئيس الوزراء انتقد بيسان المكومة المصرية وقرأه بتلك الروح و وانه هو نفسه كان من المكن أن ينقده بطريقة مخالفة تماما و ولو كان في مصر لما نشر البلاغ و ولكنه كان ينشر مذكرات مستر كير نفسها و اذ أشسارت احداها الى فصيلتين بريطانيتين أرسلتا لحفظ النظام ، وذكرت الأخرى ان لم توجد في الواقع قوات بريطانية و وكان عليه أن يدع المصريين يصلون الى استنتاجهم و

وقال رئيس الورواء انه للصل بهذه الطريقة فلابد من اخفاء بعض المقائد. •

لقد تيقنت الحكومة المصرية في الوقت الذى نشرت فيه بلاغها بتاريخ ١٥ أغسطس ان القوات التى اطلقت النار على كتائب السكك الحديدية كانت قوات عربية برياسة ضابط مصرى ٠

وقال زغلول باشا انه اذا كانت المستندات قد نشرت بالنظام الذي سلمت به ، لفهم المصريون ان القوات البريطانية حي التي أطلقت النار وقد صححت الأخبار الواردة فيما بعد بالطبع - هذا الأثر وبينت انها كانت بي الحقيقة - قوات عربية و وكان البيان الرسمي حسبما كتبت مسودته في صالح الحكومة البريطانية الى حد ما ، انها لم تكن مسالة خداع ، لقد قالت الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية قد أرسلت لغرض خاص - هو استعادة النظام ، وحينما حدث اطلاق النار الخيرا كان من الطبيعي استنتاج ان القوات البريطانية هي التي قامت بالضرب ،

وقال وئيس الوزواء ان الفصيلتين البريطانيتين قامتا حقيقة بحفظ السلام • ولكن حدث ذلك بين فرق السكك الحديدية والقوات العربية التي كانت تحرسها •

وقال أغلول باشا انه لا يريد أن يتوغل في المؤسسوع ولكنه لا يعتقد انه كان من الانصاف وصف الحكومة المصرية بما وصفت به ، وان في حوزته قصاصة من و الديل اكسبريس ، فيها نص برقية من مراسلهم بالحرطوم ( وقد أورد ذكر أسمه ) ذكر أن ضابطا أبلغه ( وأورد أسمه أيضا ) أنه أعطى الأمر باطلاق النار في حالة الاثارة البالغة وحدها ومع الأسف ،

وقال وقيس الوثراء انه لا ينتى فى كلمة تظهر فى «الديل اكسبريس» التى يقوم عليها مجموعة من أفراد يتسترون برداء من الاحترام ، حسب الاصطلاح الصحفى • وقال ذلك دون رغبة فى الصاق أى تهمة شخصية بمراسلهم فى السودان • وقد جرت معلوماته الى اظهار الحكومة المصرية عارفة بالحقائق ، ومع ذلك أصدرت بلاغها الرسمى الذى صيغ ــ اما خطأ أو عمدا ــ بطريقة تضلل الشعب المصرى • ان ذلك هو ما أثار مشاعره الى حد بعيد •

### وقال زغلول باشا أن معاومات رئيس الوزراء ليست صحيحة ٠

وقال وثيس الوثواء ان ما يلفت النظر انه كان يجب أن تحتج دار المندوب السامى فور نشر البيان • وقد اتهمتنا الصحافة المصرية قبل ذلك النشر مباشرة باثارة الاضطراب الأحدافنا الخاصة وبقتل الوطنيين الإبرياء ، ثم جاء هذا البيان الرسمى • ثم تعمدت الحكومة المصرية \_ مع مصرفتها جميع الحقائق \_ نشر ما يشمل المساعر التى كانت اثارتها الصحافة فعلا •

وقال وغلول باشا كم كان من الأنضل لو نشرت الحكومة المعربة مراسلانها مع دار المندوب السامى ، دون البيان الرسمى ، انه يعتقد ان ذلك كان سيثير نقبة أشد ،

وقال وثيس الوثواء ان ليست تلك هي المسألة • ان الحكومة المصرية تملم جييع الحقائق • وتعلم ان الموضوع الهام في المحادثات هو عطيرة ، ومع ذلك تركوا الجمهور عمدا يظن ان القوات البريطانية هي من اطلق النار •

وأعاد زغلول باشا ما يعتقده جازما ان كان واجبهم نشر الرسالة لا البيان ، حتى يصل الشعب المصرى الى نتيجة واحدة ، وهي انه ما دام اطلاق النار حدث بعد وصول القوات البريطانية ، فتكون هذه القوات هي من أطلق النار .

وقال وقيس الوزواء ان هذا التسليم يثبت حقه ٠

وقال **زغلول باشا** انه اذا فرضنا أن الحكومة المصرية لا تطمئن الى المعلومات المبلغة اليها ، فهل من الصواب اعتبارهم غير شرفاء ؟

وقال رئيس الوزواء انه يجب أن يدعه يقسرا معلوماته بطريقته الخاصة ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك بنفس الطريقة التي يقرأ بها زغلول باشا معلوماته • فاذا افترضنا أن الحرس الاسكتلندى وجد هذا الصباح في داوننج استريت من باب الاحتياط ، وقامت بعض الاضطرابات بعد وصول زغلول ، واستدعى رئيس الوزراء الحرس الايرلندى زيادة في الأمن ، ونشر في اليوم التالى بلاغ رسمي بأن الاضطرابات قامت وان القوات أطلقت النار وان زغلول باشا جرح لسوء الحظ ، فسيعتقد كل الناس ان الحرس الايرلندى هو الذى إصابه ، وربما كانوا هم في الحقيقة لكن من انقد حياته ، ان بعض الحق كثيرا ما يكون باطلا متعبدا ،

وقال وُغلول باشا أن هناك درجتين : الحطأ أو الميل المتعمد للتضليل وهو يعتقد أن من الأمور الشاقة افتراض أن الحكومة المصرية صدرت عن هذا الدافع الثاني •

وقال وقيس الوؤواء انه لابد أن يفترض ان الحكومة المصرية تتكون من رجال على جانب كبير من الذكاء .

وقال زُغلول باشا انه حتى الأذكياء يخطئون أحيانا •

وقال وئيس الوژواء ان عليه أن يقدر طروف الوقت فاذا لم يكن يذكر شىء فى الصحافة المصرية عن ١٤ أغسطس أو ما قبلها ، أو اذا كانت تعليقاتهم على الحوادث معتدلة ومنصفة ، فلم يكن لرئيس الوزراء أن يقول كلمة واحدة وعليه أن يفترض آن البيان كان غلطة .

وقال **دُغلول باشا انه** كثيرا ما يحدث أن ينسى شخص احدى الحقائق مع علمه بها جميعا · فمثلا ذكر رئيس الوزراء في أحد خطاباته الى زغلول ان زغلولا قسرر الا يتفساوض ، بينما كان رئيس الوزراء نفسه هو من قرر ذلك في الحفيقة ·

رجع وئيس الوؤواء الى نص خطابه المؤرخ ٢٣ أغسطس وقرأ المفترة: « اننى مضطر على كره منى أن أفترض ان الحكومة المصرية متنبهة تماما الى همذه الاعتبارات وأنها تتابع سياقها الحالى لتمنع المفاوضات التى بدأت بيننسا ١٠ انهم يقضسون على الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقسوم عليه المفاوضات ، وأن المسسئولية بتمامها لتقع على الحكومة المصرية ، وقد أبعد زغلولا عن تصرفاتهم ( الحكومة المصرية ) وأباح لنفسه أن يخاطبه كصديق خاص لا كعضو أو رئيس للحكومة المصرية ، وان نص الجملة يقيد أنه يفترض رغبة كليهما في المفاوضات ، انه لم يقل أن الاساس الوحيد قد قضى عليه ولكن الحكومة المصرية كانت تمبل على القضاء عليه ـ ومناك اختلاف واضح في التعبيرين ،

وقال رفطول باشا أنه يوجد سوء فهم آخر ۱۰ رئيس الوزراء كتب وقال اللورد وقال اللورد وقال اللورد المنافضات قد تجرى في أواخر سبتمبر ، وأخبر زغلول اللورد اللنبي ان مذا الموعد يناسبه ، وانتظر أن يصله التاريخ المحدد ، ثم صدر بيان وزارة الخارجية يذكر أن زغلولا لم يجب أيدا دعوة رئيس الوزراء ، وانه لم يعرف ما إذا كان اعتزم الحضور إلى انجلترا أم لا .

وقد أوضح رئيس الوزواء أن لم يكن له شأن بهذا البيان فأن كأن قد صحيدر من وزارة الخارجية \_ الأمر الذي يشك فيه كشيرا \_ فأنما يكون قد صدر وهو غائب عن لندن • وكثيرا ما تملن الصحافة أن بيانات ما رسية رغم عدم رجود شيء يتصف بهذا الوصف • ولا يستطيع زغلول تحديد متى صدر البيان ، هل صدر في أغسطس أو أوائل سبتمبر • وهو لابد أن يتذكر أن كثيرا جدا من التصريحات حول نواياه أو ما يشبهها كانت تنتشر في ذلك الوقت •

وقال **زغلول باشا ان الم**وقف يتلخص في ثلاثة أمور : **أولا ــ ان**المسلم به أنه ليس هو الذي اتخذ القرار بعدم المفاوضة ، **وثانيا ــ انه**انتظر تحديد موعد ، فلم يتم الا بعد أن اقترح ترك الباب مفتوحا •

وثالثا ــ ان المكومة الصرية التي يرأسها لم تكن مخادعة •

وأجاب وثيس الوژواء أنه بالنسبة للنقطة الأولى فقد كان كلاهما سواء • أن واحدا منهما لم يقرر عدم المفاوضة ولو أنه حذر زغلولا من أن الحوادث تجعل أمر المفاوضات صعبا • وهو على استعداد أن يقبل رأى زغلول في النقطة الثانية • وأما فيما يختص بالنقطة الثالثة فقد أوضح موفقه بأمانة تامة • وهو لا يزال عاجزاً عن فهم كيف نشرت الحكومة المه بة ذلك السان •

وقال **زغلول باشا انه** عاجز تماما عن أن يوافق على أن حكومته كانت بأية حال غير أمينة ·

وقال وثيس الوؤراء انه ارضح سبب استعماله العبارة التي قالها • ان غلولا باشا لا يقدر على تقبلها ، وحسكذا لابد أن تستقر الأمور • والنقطة التي صاغها رئيس الوزراء في خطابه أن البيان كان غير أمين ومضللا • ومع كل ما في الوجود من رغبة في عدم الهجوم فانه لا يفهم ان البيان كان أي شيء آخر الا انه غير أمين • والآن فان هناك نقطة رابعة وهي أنه مو وزغلول قد تلاقيا أخيرا •

وافق وُغلول باشا ولكنه قال انه لا يزال يأسف أن رئيس الوزداء يعتبر نفسه يخاطب رئيس حكومة غير أمينة •

وقال رئيس الوزراء ( لا ) ان ما قاله كان عن بيان غير أمين · وقال دُغلول باشا ان الصفة لا تنطبق اذن على زملائه ·

وقال رئيس الوژواء انه من الواضح تماما انه كان يشير الى البيان • وألح زغلول باشا الى انه لا يمكنه العمل أبدا مع حكومة غير أمينة • وأجاب رئيس الوژواء انه متأكد أنه لا يمكنه ذلك •

وقال وْغَلُولْ بِاشا انه قال ما فيه الكفاية وبوده أن يرى رئيس الوزراء مقتنما .

وقال وثيس الوؤواء ان زغلول باشا قد أوضع موقفه وهو يأمل أن يتحقق زغلول من أن شعوره ( شعور رئيس الوزراء ) عند الاطلاع على البيان كان شعورا بالغ السخط • واذا كان قد شسعر أن زغلولا باشا مسئول عنه فما كان في وسعه أن يكن له ثقة بعد ذلك •

وقال وُعُلُولُ بِأَسَّا أَن رئيس الوزراء قد غَضَب بسبب البيان ، والله مستعد أن تقف المسألة عند مذا الحد ،

وقد عمل الترتيب بعد ذلك أن يعقد اجتماع آخر ، في اليوم التالى اذا أمكن ، على أن يقرر ذلك في فترة بعد الظهيرة • وقد ووفق على القرار التالى للصحافة وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ·

« عقد اجتماع هذا الصباح فى ١٠ داوننج ستريت بين صـاحب الدولة سعد زغلول باشا ورئيس الوزراء • وكانت المباحثات ذات طبيعة تمهيدية قصد بها جلاء موقف كل من المسكومتين البريطانية والمصرية فيما يتعلق بمختلف وجوه سوء التفاهم التي كانت تنشأ بين حين وآخر منذ وجهت الدعوة الأولى الى زغلول باشا في أبريل • وقد تقرر عقسد اجتماع لاحق » •

### من الستر ماكنوناك الى زغلول باشا

وزارة اخارجية في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

لقد سمدت بأن محادثاتنا الودية الطويلة التي جرت هذا الصباح ، قد مكنتنا من اقامة علاقة شخصية وثبيقة كنت أقدر دائما أنهسا الازمة للوصول الى تسوية مرضية بين بلدينا .

وأشمر أنه في لقائنا القادم ، الذي اقترح أن ينعقد هنا في الثانية والنصف بعد ظهر يوم الانتين ، ستحاول أن نعالج للشاكل الرئيسية التي نوغب رغبة صادقة أن نجد لها حلا ، ومع مراعاة هذا الأمر فانه ليسمدني أن أسبع وأن أبحث أي الاقتراحات قد توغب دولتكم في طرحها للتوفيق بين المطالب المصرية المشروعة ، وبين المسئوليات البريطانية التي يتمين على النوض بها .

وفى تشكيل هذه المقترحات ، يلزم أن أرجسو دولتكم أن تتذكروا كما أبلغتكم هذا السباح \_ أنه من المستحيل على اطلاقا الموافقة على أى اقتراح يتعارض مع انجاز ما تمهدت به الحكومة البريطانية للسودانيين أو يستعنا من ضمان استمرار سياسة التطور الداخل والتهدئة التي تعتبر مستولين عنها دواما وبمثل النجاح الحاصل .

وانى إتطلع الى لقســـائكم اذا تلام هــــذا الموعد مع واحتـــــكم وتأكد أنسى ١٠٠ الغ ١٠٠ الغ

ج. رامزی ماکدونالد

من رُغلول باشـــا الى الســـتر ماكدوناله ( تسلم في وزارة الخارجيـة ١ اكتوبر )

فندق كلاردج شارع برواد

٢٦ سيتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

يسرنى كل السرور أن الحظ ما كان لاجتماعنا من نتسائج سعيدة باقامة اتصال شخصى وثيق مرغوب فيه بين شخصينا و وأننى سعيد بالمثل ، لما فهمته من اقتراحكم التبكير بالمفاوضة من أن مدوء الفهم الذي نشأ أخرا بين حكومتينا قد تبدد •

وعلى كل حال فانه يلزمنى أن أسجل أسفى العميق من أن الاقتراحات . المبينة فى خطابكم لا تتفق مع ما تحمله المراسلات المتبادلة بيننا مباشرة أو عن طريق اللورد اللنبي •

وكان المفهوم بيننا أن المفاوضات ستكون حرة وغير مقيدة ، وأن حقيقة اشتراكنا فيها لا تجعف ، بأى حال ، بالحقوق المصرية ·

ان القيود المروضة على المفاوضات الحرة كما يقررها خطابكم ، على الأقل فيما يختص بالسودان ، قد تخطت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أيدته حكومتكم ورفض من جانبي •

وفى طل هذه الظروف ، يؤسفنى أنه على الرغم من رغبتى المخلصة الصادقة لاقامة اتفاق ودى بين بلدينا ، فمن المسستحيل اطلاقا على أن اتفاوض على هذه الأسس ، وأن أخضع للقيود المبينة فى خطابك ٠

وانى آمل ، على أى حال ، أن تسنح فرصة أخرى لنجتمع وتبحث ، على قدم المساواة ، أحسن الوسائل الموسلة الى تسوية ودية بين بلدينا .

> ولا زلت الغ ٠٠ الغ س· زغلول

# من الستر ماكدوناك الى زغلول باشا وزارة الخارجية في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٤

عزيزى زئيس الوزراء

اتقدم لدولتكم بالشكر على خطابكم المؤرخ ٢٦ الجارى \* ويغير التعرض لمحتوياته التي لا اطن أنها تقوم على أساس ما قصدت كتابته ، فانى أفترض أنك مستمد لمواصلة محادثاتنا ، وانك توافق على اقتراحى لمقد اجتماع يوم الاثنين في الثانية والنصف مساء ، بعد الفذاء الذي آمل أن تسمعدني فيه رؤيتك ،

وتأكد أنني ٠٠ الغ ٠٠ الغ٠

ج. رامزی ماك دونالد

#### \* \* \*

محضر الجلسة الثانية المُعقدة في ١٠ داوننج ستريث في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ في الساعة الحاسسة مساء ٠

حضر الاجتماع رئيس الوزراء ، وزغلول باشــــا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبي والمستر مورى .

تأســـف **رُخُلُولُ باشا** أن جاءت زيارته في وقت انشـــفال رئيس الوزراء •

وقال رئيس الوزواء انه يأسف بالمثل ولسكن متى يمكن أن يتوقع ألا يكون مشغولا ؟

وقال **زغلول باشا حين لا تكون هناك مسألة ايرلندية ولا معاهدة** روسية تقلقان باله •

<sup>&</sup>quot; من المستر كير الى المستر ماك دوناله ( تسلم في ٢٩ مسبتمبر ) ( رقم ٣١٨ ) الإسكندرية في ٢٨ مسبتمبر ١٩٢٤ ( بالبرق )

أبلغ زغلول باشا الملك فزاد أن اجتماعه بكم يوم ٢٥ سبتمبر كان مرضياً ، وانه ليس فاقد الرجاء في أن تكون المفاوضات محكة .

وقال ونيس الوقواء ان عليه أن يتناول الأمور كما وجدها ، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من أن يعتبر وقته ملكا له • وبوده أن يوضع أن عبارات خطابه المؤرخ ٢٥ سبتمبر لا تعنى قط ما يبدو أن زغلولا بأشا قد فهمه منها • فاذا كان زغلول بأشا يريد ابلاغه أن الرأى العام المصرى الزمه باتخاذ موقف معنى ، فان رئيس الوزراء لا يعتبر نفسه مقيدا بذلك آكثر مما ينوى الزام زغلول به ، مما يأخذه رئيس الوزراء فى اعتباره من المؤثرات ، وكلاهما خاضع للقيود التى يفرضها عليهما الرأى العام لديه ، وليس أى منهما فى موقف يسمع له بغرض أى قيود على الآخر • وعلى مذا الأساس فهو مستعد أن يصنفى لما يريد زغلول قوله •

وقال رُغلول باشا ان مفهومه عن المفاوضات يعنى أن شخصين تقابلا لمناقشة مسألة ما على إساس المساواة التامة • لقد فهم من خطاب رئيس الوزراء أنه ( زغلول ) مطلوب منه صلياغة اقتراحات تراعى الوضليع البريطاني في مصر ، وساعتها يزن رئيس الوزراء اقتراحاته ( زغلول ) ويقددها • والإجراء الصحيح في رأى زغلول أن تطرح المسكلة أولا ثم يبحثها الجانبان على قدم المساولة • والحادث من الناحية العملية أنه معظور عليه التقدم بأى اقتراحات ، مادام أنه لا يرد ذكر السودان حتى تفرض القود و فورا •

وقال وثيس الوزواء انه كتب خطابه پوضوح لكى يحدد المشكلة ، وليضعها على بساط البحث ، لا ليحد من حرية زغلول ·

وقال زغلول باشا انه يكتفي بهذا التوضيح ٠

واستفسر ويم المورواء عما اذا كانا بلغا درجة يستطيع فيها زغلول باشا أن يذكر ما يقترحه عن السودان •

وقال وْعُلُولُ بِاشا انه لا يريد أن يصل الى هذه المسسالة الآن ، وما يريد معرفته هو هل تبدد سوء الفهم بخصوص مصر ولم يبق ما ياسف له رئيس الوزراء .

وقال وتيس الوؤواء أن الاقتراح الأخير فضفاض الى حد ما ، وفي رأيه أن سوء الفهم قد تبدد الى درجة أنهم صاروا في موقف يسمح لهم يسالجة المشاكل الكبرى وهو على استعداد تام للبدء ان كان زغلول مستعدا بالمثل ،

وتساءل زغلول باشا هل يفهم في هذه الظروف وبغض النظر عن

المشاكل الكبرى ، انه لا يوجد خلاف آخر معلق بين الحسكومتين المصرية والبريطانية .

وقال **رئيس الوژواء** ان هناك التحفظات الأربعة وأى شىء آخر يرغب زغلول باشا في اثارته .

وكرر **وُغلول باشا أنه** يرغب في الاطمئنان أن سوء الفهم قد تبدد • وتساءل **رئيس الوؤداء** عما يعتزم زغلول باشا بالضبط أو ماذا ريد •

وأجاب **دُغلول باشا** أن ما يدور فى رأسه هو المسائل المشار اليها فى خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٣ أغسطس ، فهل هذه المسائل التى سببت أسف رئيس الوزراء قد أزيلت الآن ألى الحد المرضى .

وقال وئيس الوزواء انه لابد من جلاء هذه المسألة تماما · الى اى الأحداث يشير زغلول باشا ؟

وانترض زغلول باشا أن رئيس الوزراء يشير الى خطابه الحاص .

وكرر وليس الوثواء استفساره و الى أى الأحداث يشير زغلول باشا ؟ »

فأجاب دُغلول باشا انه كانت مناك نقاط أربع : \_

١ ــ المسائل المذكورة يصورة عامة ٠

٢ - تخلص الحكومة المصرية من كل المسئوليات عن حوادث السودان
 ووقوع تلك المسئوليات على كاهل بريطانيا العظمى •

٣ ــ بيان الحكومة المصرية •

٤ - تصريحاته الحاصة في البرلمان •

وقال زغلول باشا انه راض أيض اللهم الا عن التحفظ الحاص بالسودان .

### وتسامل رئيس الوزراء و أي تحفظ ۽ ؟

وأجاب زغلول باشا انها النقطة التي ذكرت في مناقستهم الأخيرة والتي أكدها خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ سيتمبر ومفادها أنه يستحيل على الحكومة البريطانية أن تتنازل عن مسئولياتها •

وقال **وئيس الوژوا،** ان هذه لم تكن نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضات • فهل زغلول باشا مستعد لمناقشتها ؟

وقال وُغُلولُ بِاشا انه وقد انجلت جميع النقاط التي أسيء فهمها فهو مستعد تماماً لبدء المناقشات •

وسأل **دئيس الوزداء** عما اذا كان زغلول مستعدا للافصــــاح عن موقفه ، فهو مستمد بدوره أن يدلي لزغلول باشا برأيه ·

وقال وَعْلُولُ باشاً لن عليهم أن يتبعوا النظام الطبيعى للأشياء وأن يبدأوا بالحديث عن مصر ثم يناقشون مسألة السودان فيما بعد ·

وقال وئيس الوژواء ان مسألة السودان مسألة عاجلة ، وأن الأحداث تتوالى بسرعة وتلح في طلب الحل ، وليس الأمر كذلك بخصوص مصر ·

وكرر زغلول باشا انه لا يريد قلب النظام الطبيعي للأشياء .

وأوضح رئيس الوزراء أنه ما كان ليخفى أمرا عن زغلول ، وعليه أن يمالج الموقف فى السودان من يوم الى آخر و ولا يمكنه أن يتركه مملقا الى مالا نهاية ، وهو يريد أن يعرف دون توان ، هل يمكن أن يصلا الى اتفاق بشأنه و وتساول عما اذا كان زغلول مستمدا أن يصل بالمناقشة الى مثل هذا الاتفاق .

وآكد **زغلول باشا** لرئيس الوزراء أنه لا يرتاب في احتياله بلوغ هذا الوضع · وأنه يثق في كونه مخلصا كاخلاصه هو لهذه المسالة ، والحلاف الوحيد بينهما هو مجرد تباين في الرأى · لذ يريد رئيس الوزراء أن يبدأ بالسودان ويريد هو أن يبدأ بمصر ·

وقال دئیس الوژواء ان عبارة د النظام الطبیعی » لا تعنی شیٹا فی نظره ه

وقال زُغلول باشا انه اذا كان لا خلاف بين الأمرين في رأى رئيس

الوزراء ، وإذا كان من رأى زغلول أن ثبداً المناقشة بمصر ، فلم يوفض رئيس الوزراء أن ينزل على رأيه ؟ •

وقال وثيس الوزراء انه منذ تولى زغلول الوزارة ، كانت حكومة صاحب الجلالة تتسلم عشرين رسالة عن السودان مقابل كل رسالة عن مصر ، مما جعله يتصور أن مسألة السودان هي ما يشد اهتمام زغاول باشا .

وقال **وُغلول باشا** ان السودان لا يزال يعتبر في مصر حتى اليوم اكثر أهمية من أية مسألة أخرى • فهل ثمة فرصة لايجاد حل له ؟ •

وقال وثیس الوژواء ان أی اتفاق یصلان الیه یجب أن یشمل کلا من مصر والسودان • وقد یفشلان فی واحدة أو أخری ، وفی هذه الحالة لن یکون ثمة اتفاق •

ورجا زغلول باشا أن تبدأ المناقشات بمصر

وقال وثيس الوژواء انه سحب اعتراضه وأنه يسال زغلول باشا عن اقتراحاته •

وأجاب ذغلول باشا ان مصر بيته ٠ وان البيت له ٠

وقال رئيس الوزراء ان لبريطانيا مصالح هناك ·

وتسادل وغلول باشا عن تلك المصالح وأية ضمانات يطلبها رئيس الوزراء من أجلها •

وقال وثيس الوزواء ان عليهم أن يعتبروا بالأمر الواقع ، وقد احتفظه بالأمر الواقع للمفارضات ، لقد وصف زغلول باشا مصر بأنها « منزله » • ما معنى هذه العبارة ازاء الأمر الواقع ؟ وما التغيرات التي يجب أن تحدث حتى يرضى زغلول باشا ؟ •

وقال وُغلول باشا أن الأمر الواقع يشكل وضعا شاذا ، والوضيع الطبيعي أن تكون « مصر للمصريين » • فلم يتكلم رئيس الوزراء عن الأمر الواقع ؟ •

وقال وثيس الوثراء انه يجب أن يكونوا ذوى نظرة عملية • فما هي التفييرات التي يريد زغلول باشا أن يراها نافلة في الأمر الواقع ؟ • واجاب زغلول باشا أنه يريد أن تكون مصر مستقلة •

وقال وقيس الوزواء أنه لا حاجة بزغلول باشا أن يؤكد ذلك له • انه يريد أن يعرف تقطة نقطة • فيثلا فيما يتعلق بالوضع العسكرى ، والتغييرات المتعددة آلتي يريدها زغلول باشا •

وقال وْغلول باشا أن للبريطانيين جيشب في مصر وهو يريد السحابه •

وتساءل وتيس الوزواء عما يريد أيضا ١٠ انه لم يعش في القاهرة ولم يكن مصريا ، لقد علم أن الأمر الواقع غير مقبول لدى زغلول ، ولكنه يريد أن يعرف تماما ما على الحكومة البريطانية أن تصنعه لتحقق أماني المصريين في الاستقلال • وعلى فرض أن الجيش البريطاني قد انسحب فهل هذا كل ما كان هنالك ؟ أنه يريد أن يعرف الموقف بدقة نقطة نقطة .

وأجاب زغلول باشا أنه سبق له ذكر النقطة الأولى (عن الجيش) · أما النقطة الثانية نهى وجوب ألا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة المصرية ·

وقد طلب رئيس الوزراء مثالا لهذه الرقابة •

وقال زغلول باشا أن هناك المستشار المالى والمستشار القضائي مثلهما كالجيش الذي سلفت الاشارة اليه ·

. وتساءل وثيس الوژواء عما اذا كان يريد اقصاء المستشارين المالي والقضائر. •

ورد زغلول باشا بالايجاب

وتسائل وئيس الوزواء عما اذا كان ثمة نوع آخر من الرقابة يريد رفعه •

وقال **وْغَلُولُ بِاشَا** ان العلاقات بين مصر والدول الاجنبيــــة مقيدة باخطار حكومة صاحب الجلالة الى الدول الاجنبية ( ١٥ مارس ١٩٢٢ ) • كما أن المندوب السامى يجب أن يـــــكون مجرد وزير كفيره من الممثلين الدبلوماسيين •

وقال وئيس الوثراء انه يريد أن يعرف بالضبط أين يقفون • النقطة الأولى هي الجيش • والنقطة الثانية هي الرقابة • واذا كان زغلول باشا نسى تفاصيل ، فيسهل اضافتها الى الثبت • وهو لا يريد محاسبته على كل كلمة قالها • والآن ما هي النقطة الثالثة ؟ •

وأجاب **دُغلول باشا** انه لا يمكنه أن يتذكر عفوا لحاطر كل نقطة . ولكنه بصفة عامة يريد أن يختفى كل أثر للرقابة البريطانية ·

وقال وثيس الودواء انه أراد أن يعرف بالضبط أين موضع الألم .

وتساءل وئيس الوزواء عمسا اذا كان من لوازم مطلب الاستقلال للمصريين حقا ، ألا يكون لحكومة صاحب الجلالة شأن البتة بحماية القناة •

وأجاب زغلول باشا « اطلاقا ، ٠

وقال وثيس الوزواء انه يأسف لسماع ذلك .

وقال زغلول باشا انه يأسف لذلك هو الآخر ٠

وسأل رئيس الوزواء عما اذا كان ثمة نقاط أخرى .

وسأل زغلول باشا اليست القناة أيضا في مصر ؟ •

وقال وثيس الوزواء ان كثيرا من الدول قامت حمايتها على اتفاقيات خاصة ·

وقال **وُغلول باشا** انه يرحب باى حل يقوم على هذه الأسس · وفي رأيه أنه يمكن جعل القناة دولية ·

وتساءل وليس الوزواء عما اذا كان قد ذكر جميع الطالب المصرية • وعلى فرض الاستجابة لكل هذه الطلبات فهل تكتفي مصر ؟ •

وأجاب زغلول باشا أن عذا كل ما هنالك حتى الآن ٠

وقال وئيس الوؤواء انه لا يصر على طلب اجابة فورية في الحال ، ولكنه يريد أن يعرف ما آذا كانت الحكومة للصرية مستمدة لعقد مصاهدة مع حكومة صاحب الجلالة على أسس الاتفاق التي ناقشها أعضاه من الوفد معه حينها كان في القاهرة ، أيرضى زغلول باشا أن يناقش معاهدة كهذه معه أم أنه لا يرى قيام رباط بين بريطانيا العظمى ومصر أوثق مها يكون بين مصر وروسيا أو الصين مثلا ؟ •

وأجاب لرغلول باشا آنه يريد مخلصاً أن يمقد تحالف خاصاً مع بريطانيا المظمى • وأراد وثيس الوزواء أن يكون واضبعا تماما في هذه النقطة •

واجاب زغلول باشا أنه اذا كانت حكومة صاحب الجلالة واغبة في ذلك ، فهو راغب فيه أيضا .

وقال وثيس الوزواء إن هذه هي النقطة الأساسية عنده ، وهو لا يريد من زغلول باشا أن يلتزم في الحال بلا أو نعم • وليعلم زغلول باشا أنه ربها أمكنه كسب تأييد كبير في البرلان ، اذا استطاع أن يؤكد لهم أن مصر وبريطانيا المظمى قد ارتبطتا بمعاهدة من هذا النوع الذي يقيم بين البلدين فعلا علاقات خاصة من الصداقة الطيبة ، فهل يريد مثل هذه المحادة ؟ •

ورد زغلول باشا بالايجاب

وقال وقيس الوؤواء أنهم يجب أن يكونوا مما على جانب كبير من المصراحة • فقد تتمرض المواصلات البريطانية لحطر جسيم اذا تدخلت دولة أجنبية وغزت مصر ، أو اذا استطاعت بالمناورات الديلوماسية أن تضع مصر رمينة في بعض من ألاعيب السياسة الدولية التي تمارس ضد المصالح البريطانية • لقد أوضح تماما ما يعترضه من مصاعب في هـذا المجال •

واجاب دُغلول باشا أن تحالفا بين مصر وبريطانيا العظمى يكفى ضمانا ضد هذه المخاوف •

وقال وثيس الوؤواء ان مثل هذا التحالف يزيل الكثير من مصاعبه إذا غطى النقاط الجوهرية من الاحتياجات البريطانيسة ويظهر له أن ما يلزم السمى اليه هو نوع هذا التحالف فاذا أمكن الوصول لنوع من الاتفاق بغير أدنى التزام على الطرفين ، فغى الامكان الرجوع الى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل و

وقال وُغ**لول باشا** ان أول ما يعملونه هو ايبجاد أساس لمثل هـــذا التحالف •

وقال رئيس الوزواء ان هذا هو الهدف الذي كان يرنو اليه باستمراد • فهل لدى زغلول باشا في انجلترا من يستطيع مع بعض الأعضاء من مكتب رئيس الوزراء أن يتحرى طبيعة المساعدة المقترحة دون التزام رئيس الوزراء أو زغلول بأى شيء منها ؟ •

وتساءل زغلول باشا عن نوع الحبراء الذين يعنيهم رئيس الوزراء .

وقال وقيس الوؤواء انه يرى أن الدكتور محمود (حامد محمود) يعرف ما يدور في ذهن زغلول باشا ويمكنه أن يمضي في اعداد الماهدة المقترحة مع المستر مورى و وهو لا يتوقع لهما اتفاقا سريما ، ولكنهما سيمملان من أجل رئيس الوزراء وزغلول باشا مما يوفر لهما الكثير من الوقت والجهد •

وقال **وُغَلُولُ بِاشاً انه** لايرى أن يقصر هذا العمل على الرؤوسين • وعلى رئيس الوزراء وعليه هو نفسه أن يقوما به معا اذ أن تدخل الرؤوسين سيعقد الأمر •

وقال رئيس الوؤواء أنه وزغلول باشا لن يسمحا بحدوث ذلك و ان زغلول باشا رغم كل الموقات التي تؤثر عليه في البجلترا ، له ميزة عظيمة وهي أنه يفكر في شيء واحد فقط ، بينما رئيس الوزواء لديه جميع أنواع المشاكل الملحة التي لا يمكنه اهمالها و وهو يفكر في امكان ترك مسألة الماهدة قنيلا للجنة تقوم بها ، مما يوفر له ولزغلول وقتا ثمينا حدا .

### وقال زُغلول باشا انه في مثل هذه الظروف يتخل عن أعتراضه •

وأوضح رئيس الوزراء أنه سيعقد اجتماع خاص لاحدى اللجان يوم اشمس لتبدى المسورة في بعض النقاط التي أثارها زغلول باشا وعليه أن يناقش مستشاريه ويرى بالضبط الى أى مدى يمكنه أن يسير ، لأن عليه أن يراعى الرأى العام تعاما ، شأنه في ذلك شأن زغلول و وفي هذه الظروف لا يمكنه أن يلتقى بزغلول ثانية قبل يوم الحميس ، واقترح موعدا في العاشرة من صباح الجمعة القادم ه

### وقد وافق زغلول باشا على هذا الترتيب

وقال وئيس الوزواء انه قبل أن ينفضوا يجب أن يقول كلمة عن السودان ، فان البرلمان سوف ينعقد في اليوم التالي وربما يطلب منه الاجابة على بعض الأسئلة ، وهو لا يريد أن يقول أى شيء يزيد الصعاب ، وربما كان هو ذلك أحد الأسباب التي جملته يفضل أن يزيل مسالة السودان بأقل تراخ ممكن ، فالبرلمان مملوء بالفضول وكثيرون يطيب لهم أن تنجى المحادثات دون تتيجة ، ،

ُ وقال **ذُغَلُول باشا** ان كلا منهما ، هو ورثيس الوزراء • يعرف جيدا كيف يروغ من الأسئلة •

وقال وئيس الوؤواء أنه ليس متأكدا من أن أيا منهما قد نجع في ذلك تماما في الماضي .

وقد استفهم هستو هودى عبا اذا كان ، في معادثاته المقترحة مع الدكتور \_ محبود \_ يجب أن يصطحب أحدا من وزارة الحربية ومن وزارة الطيران ، وذكر رئيس الوزراء أنه سبق أن وعد باسطحاب مستشار عسكرى في أي مفاوضات تعدث ، وعبر عن الرأى القائل أنه اذا كانت جرت مناقشات غير رسمية بينه وبين الدكتور معمود دون حضور أحد من مؤلاء المستشارين فربعا شعرت المصالح الحكومية الأخرى أن الأمور تجرى خلف ظهورها ،

وبعد مناقشات أخرى تقرر ألا تجرى المحادثات المقترحة مع الدكتور محمود الا بعد محادثات يوم الجمعة .

واتفق أن يقدم البلاغ الرسمي التالي آلي الصحف:

« جرت ماقشات آخری الیوم بین صاحب الدولة رغیلول باشا
 درئیس الوزراه ، واتفق على أن تواصل في صباح الجمة ،

### \*\*\*

وزارة الخارجية في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤

من الستر كير الى الستر مالحدوثالد ـ ( تسلم في ٢٥ سبتمبر ) ( رقم ٣١٣ )

( بالبرق ) الاسكندرية في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٤

ولو أن زغلولا في خطابه اليكم بتاريخ ٢٩ أغسطس قال ان الفاوضات المتوقعة لا يمكن أن تتم ، الا أنني فهمت من الملك فؤاد ، الذي هو على صلة وثيقة به ، أن زغلولا لا يزال يأمل أن تتطور محادثاته معكم الى مفاوضات ، ويشاركه في هذا الأمل بحرارة الملك فؤاد الذي بعث الى برسالة يطلب عنى أن ارجوك أن تشجع رغلولا ما المكنك ،

ان رأى الملك فؤاد في المفاوضات أن مصر قد حصلت فعلا على ٨٠٪

من استقلالها • ومن العشرين في المئة إلباقية يجب على زغلول (ومن المحتمل أنه يرغب ) أن يقنع نفشه بشمانية أو عشرة في الماثة • وقد أوحى هو بهذا الرأى الى زغلول مشددا •

ان افتراض أن زغلولا كان ولا يزال يتوق حقيقة للتفاوض قد اكدته التقارير التي وصلنني من مصادر سرية • ويقدر ما يمكنني أن أحكم على الأمور ، فأن رأى الزغلوليين الذي كان مكتئبا للأخبار القائلة أن زغلولا قد أغفل زيارته الى لندن ، أصبح الآن متفسائلا ومرتقبا وليس في موقف عدائي • ويبدو أن قادة الحزب والصحافة يقدرون أنه لا يحصل على كثير مما يأمل الحصول عليه وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وهم يهيئون أتباعهم للذك في حيطة • ولكني أشسك في أنه قد تحقق الى مدى كبير من أنه سيفشل في تنفيذ آماله المعقودة •

وباوضح المعانى فانه من المعتقد ، على أى حال ، أنه لن يرجع خالى الوفاض • ان حانة القائم بأعمال رئيس الوزراء وهيئة الوزارة ، كما قيل لى ، غير محدودة الآمال •

ان العناصر المحافظة في البلاد والتي يمثلها يصفة أساسية حزب عدل الذي هو قليل الأهمية السياسية في الوقت الحاضر ، يقال ان لديهم الأمل في أن يفشل زغلول ولو أنهم يرجون له خلال صحافتهم النجاح • وانما يحرك هذا الوضع من جهة دوافع شخصية ، ومن جهة أخرى قائه يمكس التذمر المتزايد في البلاد من نظم الادارة في العهد القائم •

أما الحزب الوطنى فانه مستمر فى النقسد المرير لأى محادثات او مفاوضات ، وربما يعتمد عليه فى معادة أى اتفاقية يمكن تصورها •

### رقم ۲۲۲

## مذكرة بشئن مشروع اتفاقية بين بريطانيا العظمي ومصر

ان الموجز المرافق لمشروع الاتفاقية بين بريطانيا المظبي ومصر قد أعد وفقا للتمليمات الشفهية للوزير ·

ومن جهة الشكل فانها تتبع مقـــــدمة اتفاقية ١٨٩٩ الانجليزية المصرية ، دون ما يتبع عادة في الماهدات الدولية ٠

ولا يشير المشروع البتة خدمة قروض الجزية • والاغفال متعبد ، بسبب ادراك أنه في حالة استعداد زغلول باشا لتوقيع معاهدة وفقا لهذه الأسس ، وهو احتمال بعيه ، فأن الأفضل أن يكون التسليم بقروض الجزية مسطورا في مذكرات غير رسمية متبادلة بدل أن يبدو الاتفاق بشأنها بارزا في أحد بنود معاهدة رسمية •

وهناك نقطة أو نقطتان لم تذكرا في مشروع المعاهدة وان اهميتها جديرة بالاعتبار رغم كونها نقاطا ثانوية :

- (أ) أهمية منع خطوط الكابلات البحرية الاجنبية من الحسول على حق الرسو في مصر ويمكن ضمان ذلك بعد الاحتكار الذي تتمتع به حاليا الشركة الشرقية للبرق التي ينتهى امتيازها في ١٩٣٢ ٠
- (ب) أحمية تأمين الفتارات المعرية على سواحل البحر الأبيش المتوسط ،
   والبحر الأحس بصفة خاصة ، وذلك بالاعتناء بها وتزويدها بموظفين
   يعتمد عليهم •

(ج) وضع الدولة وسلطانها القضائي على أفراد قوات حضرة صاحب الجلالة
 في الأراض المصرية غرب قناة السويس

وكان الشمور العام أن اضافة بنود جديدة لتفطى النقط المذكورة ، قد يثقل ما كان مزمعا أن يكون مجرد اطار للمعاهدة ، وهي تمثل الحد الأدنى الذي لا يقبل الانقاص في ارضاء الاحتياجات البريطانية بغير تفويط فيها تفرضه هذه الاحتياجات على الاستقلال التام من قبود .

وزارة الحارجية في ١ أكتوبر ١٩٢٤ .

### مرفق رقم ۲۲۲

مشروع اتفاقية بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة المصرية ·

حيث أن حكومة حضرة صاحب الجسبلالة البريطانية وحكومة جلالة الملك فؤاد تعترفان أن مصالح بلديهما تتطلب قيسام علاقات وثيقة وودية بينهما على الدوام •

وحيث أنهما تقدران أن هذه الفاية تتحقق على خير وجه بابرام معاهدة للتحالف ·

#### المائة ١

تساعد حسكومة حضرة صاحب الجسسلالة البريطانية كما كان الحال في الماضي الحسكومة المصرية في الدفاع عن وحدة الأراضي المصرية ضد العدوان .

### المادة ٧

تسد الحكومة المصرية الحكومة البريطانية داخل الأراضى المصرية في وقت توتر الملاقات، أو في حالة الحرب حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضى المصسرية حبكافة التسسهيلات والمساعدات التي يقدمها على النحو اللائق حليف لحليفه اثناء حرب يشترك فيها كلاهما،

تعطينا هذه المادة سلطان واسعة ولكنها موضوعة على نعو يعزز العكومية المريبة بالوسسائل التي تبرد موافقها أمام انتظادات الوطنين بسبب موافقتها ايانا على معارسة تلك المسلطات على

#### الادة ٣

تيسيرا للتماون الانجليزي المعرى في جميع الأوقات وخاصة في حالة ( احتمال الطواري») تممل الحكومة المعرية بالتشاور والاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحقيقا للأغراض الآتية:

- ( أ ) شراء الأسلحة والمعدات الطلوبة من وقت الى آخر للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها •
- (ب) تشفيل غير المصريين من الضباط والمعلمين
   والموظفين الذين تراهم الحسكومة المصرية
   ضروريين لتحسدريب العاملين بهسسا من
   عسكريين ومدنيين •
- (ج) تأجير الأراضى الواقعة بين قناة السويس والحدود الجنوبية الفربية لفلسطين بما يشمل شبه جزيرة سيناه كلها ، لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مقابل مبلغ سنوى قيمته ١٠٠ جنيها انجليزيا ، (د) عمل الترتيبات لما يتخسف من الإجراءات الوقائة التي تعتم ضرورية لحمساية
- د) عمل الترتيبات لما يتخسف من الإجراءات الوقائية التي تعتبر ضرورية لحسساية الأراض المصرية في حالة توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين آية دولة أو دول آخرى .

#### illes 3

وحتى لا يعترى استقلال مصر أى صدع ، 
توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، 
فى غير الظروف والأحوال المحددة فى المادتين 
١ ، ٢ ، الا تبقى قوات بريطانية ولا مؤسسات 
عسكرية بريطانية ولا محطات لاسلكية فوق 
الاراضى المصرية غير ما تحدده المادة الشسالة

وضعت علم المادة لمنع الجيش المسرى والادارة المسدلية من الخضيسوع للتسفوذ الأجنبي التضمين فيها تتضمين هذه المبارة خلا للشكلة مسكة حديد التنظرة \_ وفسع التي تعلق عليهسا وزارتا الطسيهان والمستميمرات العبية كبرى

وضمت هذه العبارة بمسبقة خاصة لمواجهة ضرورة الرقابة عل البريد والبرق • (ج) وذلك عدا ما ينص عليه فيما يلى: ومع ذلك فان الحسكومة المصرية تسسمج باستخدام المطارات والمعسمة الارساء فربى قناة السويس وما جاورها ، وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والمسعود دون جمارك ولا تكاليف آخرى في المواني المصرية ، وكذلك الانتقال للي حسنه المواني ومنها بواسطة سكك الحسديد المكومية بنصف الأجور المادية المفروضة في السوقت الحاضر من المواني المصرية الخاصة بالتموينات ، وكذلك الرجال في طريقهم من والي القسوات المبريطانية المتواجدة في الاراضي المدورة ،

#### المادة ه

تستولى الحكومة المصرية على الأراضى والثكنات والمسانع الموجودة بمصر بما فى ذلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ، التى تحتلها وتعلل حكومة حضرة صاحب الجاللة البريطانية ، والتى يتمن اخلاؤها كما هو مبين فيما بعد ، وذلك بقيبة تقدرها لجنة تشكل من اثنين من البريطانيين وائنين من المصريين مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة الاستناف المختلطة ،

يتم جلاء القوات البريطامية الموجودة الآن في القاهرة وضواحيها خلال عامين ، ويتم جلاء تلك القوات عن ثكنات مصطفى باشا في الاسكندرية خلال خمسة أعوام ، وعن مطار أبي قير ومخيمات المسسمكر خلال عشرة أعوام من بدء تنفيذ الماهدة .

نعن نبتلك معطة أبي زعبل اللاسلكية ،ونرغب فيالتخلص منها ، كما اثنا نبتلك الكثير من المسكرات والمبائي الاخرى التي مي الآن في أيدينا ،

هذه الأزمنة هي مجرد اقتراحات غر نهائية •

#### المادة ٦

تتخد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند يدم تنفيذ المعاهدة للطلسوات لرفع مرتبة ممثلها في مصر الى درجة سقير و ولن تقبل الحكومة المصرية من جانبها تميين ممثلين دبلوماسيين للدول الأجنبية في مصر ، ولا تمين ممثلين دبلوماسيين مصريين في الخارج بدرجة على من درجة وزير مفوض .

#### المادة ٧

نقدم الحكومة المصرية التسهيلات للمتقاعدين عن وطائفهم من الموظفين الأجانب دون الاخلال المتعريضات التي تضمنتها أحكام القسانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣، وتوافق على عدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ما التي بينتها المادة ١٩ من ذلك القانون مد ضد أي موظف أجنبي بدون موافقة سابقة من الممثلين الدبلوماسيين للدولة التي يسمكون الموظف المذكور من رعاياها و توافق الحكومة المصرية أيضا على أن تطبق أحكام المادة ٢٠ من ذلك القانون على معاشات الموظفين الإجانب الذين استقالوا من الحدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور و المتعالوا من الحدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور و المتعالوا المناسية قبل صدور القانون المذكور و المتعالوا الم

### نگادة ۸

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنمية مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائي باستمراد النظام القسائم بمقتضى الانفاقية الانجليزية المصرية لمام ١٨٩٩ ، وأن يعساد النظر تبعا لذلك في شروط ذلك الاتفاق في نهساية خمسة وعشرين عاما من بدء تنفيذ الماهدة

هذه المادة مغططة لا الجسود المعافظة على الوضع القائم ولكنها تحدد غرضنا النهالي ساستقلال السودان ــ ولا ترمى التبيي حرية الحاكم المام في السياض ذلك الاتجاه لتشجيع الحسكم الموا الغراء الناجة التشجيع الحسكم المعلل الغرافة على المعلل ال

#### الماحة ٩

یتفق الطرفان السامیان المتعاقدان أن یعهد أمر الدفاع عن السودان من الآن فصاعدا الى قوة دفاعیة مجلیا تبحث قیادة الحاكم العام ، وتلحق بها كتیبیة بریطانیة وأخری مصریة وكذلك بطارية مدفعیة بریطانیة وأخری مصریة و ویتفقان أیضا على دعوة مجلس عصبة الأمم لأن یقرر : ...

- ( أ ) الطريقة التي يضمن بها حفظ حقـــوق المصريين في مياه النيل ·
- (ب) المبالغ التي يرى السودان ، بالمقــل والمدل أنه مدين بها لمصر ، والطريقة التي يمول بها الدين ويسدد بعد تحديده، مع مراعاة تحقيق المزايا المكفولة لضمان الأمن من الفزو وحرية الوصــول الى المنابع التي تهدها بالمياه .

وزارة اتخارجية في ١ أكتوبر ١٩٢٤

# محضر الاجتماع الثالث ، المنعقد في ١٠ داوننج ستريت ، في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، الساعة العاشرة صباحا •

حضر الاجتماع ، رئيس الوزرا: ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، ومستر سلبي ، ومستر مورى .

اعتذر رئيس الوزراء لتأخره بضم دقائق · فقد استغرقته أعمال مجلس العموم في اليوم السابق ·

وعبر **زغلول باشا** عن أسفه لانشفال وقت رئيس الوزراء الى هذا الحد ·

وذكر وثيس الوزواء ان ليس الحقا خطاه ، وأن ضغط العمل البرلماني مزعج حقيقة •

# وذكر زغلول باشا أنه يفهم ذلك جيدا ويقدره ٠

وتسادل رئيس الوژواء عما اذا كان زغلول باشا قد فكر ، الى أى مدى يمكنه أن يلتقى مع آراء رئيس الوزراء بالنسبة للمعاهدة التى أشير اليها فى معادثتهما الأخيرة ،

فذكر **وُغلول باشا انه بعد العرض الذى طرح فى اللقاء الأخير ، فقد** كان لديه الانطباع أن رئيس الوزراء يزمع اعداد اقتراح مضاد للمناقشة . وقد فهم فى الواقع أن خبراء رئيس الوزراء يعدون مشروعا بوجهة نظرهم .

وذكر وثيس الوثراء انه يتمين أولا الانفاق على أساس المشروع · وان قناة السويس عليها مدار استرتيجية الامبراطورية البريطانية كلها، ويلزم ان تكون الحكومة البريطانية في وضع يمكنها من حماية القناة ·

وقال وُغلول باشا أن سيكون مناك تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر، وهو في ذاته يكفل تلك الحياية وأن لا ضرورة لأن يكون جزءا من مصر تحت الحكم البريطاني أو الاحتلال البريطانين و

وذكر وثيس الوزواء أنه لافائدة من الحديث عن تحالف أو تأكيدات غامضية من هذا النوع و وأنه يتمين على الحكومة البريطانية الاصرار على نوع من التنظيم يكفل للقناة ان تكون طريقًا مائيًا آمنا للموصلات الإمبراطورية في جميع الاوقات ٠

وتساءل زغلول باشا عما يريده رئيس الوزراء بالضبط .

واجاب زغلول باشا ان مسفدا الاقتراح يعتبر له في المحل الأول سمتعارضا مع صميم فكرة التحالف و وفي المحل الثاني فهو يود معرفة ضد من تكون هذه الحماية ضرورية ، وضد غزو من أي اتجاه من بر أو بحر •

فأجاب رئيس الورواء ان خطة الدفاع ، انما تدخل في حسابها احتمال الفزو من أية ناحية .

وذكر زغلول باشا أنه إذا جاء الفزو من البحر ، فان بريطانيا المظمى سيدة البحار ، وإذا جاء من البر ، فإن حقيقة أن مصر حليف لبريطانيا سيضمن لها حماية القناة ، حتى يكون لبريطانيا العظمى من الوقت مايمكنها من تقدير المساعدة

وذكو رئيس الوزواء أنه بقدر ما تنهض اقتراحات زغلول باسسا المسكرية ، فأن عليه هو أن يسترشد بنصيحة الخبراء البريطانيين • وأن هند المسألة على أي حال ، هي مسألة مفاوضة • ولكن المفاوضات لن تكون مجدية ما أم يتم الاتفاق على أن الاقتراح البريطاني يمسكن قبوله • وإذا طالبت مصر بألا تكون القوات البريطانية أقرب إلى القناة من فلسطين • فليس من مستشار عسكرى يوافق على أن تكون هذه التسوية تسوية ملائمة •

وتساءل **زغلول باشا** عما اذا كان له أن يفهـــــم من هذه الأمور أن المسألة مسألة قوة وليست مسألة حق ٠

فأجاب وقيس الوقواء انها ليست كذلك قطعا • ولكنها مسالة اتفاق • ولا فائدة من الحديث عن أية تسوية لا تسمح لحكومة بريطانيا بحماية القناة كطريق عالى • واذا عرض تسوية كهذه على مجلس العموم فسيكون مآلها الرفض بغير تردد •

وذكر رُعُلول باشا انه يود أن يسترعى الانتباء لاتفاقية ١٨٨٨ لانشاء متطقة معايدة \* وشرح مستو مووى ان اتفاقية ١٨٨٨ تعتبر أداة دقيقة القسد وقعتها بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والمانيا ، والنمسا ، والمجر ، وإيطاليا ، وألمانيا ، والنمسا ، والمجر ، وإيطاليا ، وروسيا ، وهولندا ، وتركيا ، وكان ذلك لضمان حسرية الملاحة في قناة السويس في جميع الاوقات وهي لا تتحدث عن منطقة محايدة ، ولكنها تخول كلا من الدول الموقعة عليها حق ارسا، اننتين من سفن الحراسة في البوغازين وقد شرطت بريطانيا العظمى عند توقيع الاتفاقية ، الا تنفذ ما دام الاحتلال البريطاني لمصر مستمرا ، فلما قام الوفاق الودى في ١٩٠٤ ، سقط هذا الشرط ولكن لم يطبق الحسكم الوادد بالاتفاقية متملقا باجتماع القناصل المموميين للدول المختلفة بمصر للتبت سنويا من التنفيذ القانوني لأحكام الاتفاقية ،

وذكر وثيس الوؤواء ان الوضع قد تغير كثيرا منذ أعدت الاتفاقية وحتى منذ وضعت موضع التنفيذ في ١٩٠٤ ·

وأقر **زغلول باشا** بتغير الوضع بالنسبة للقناة ، ولكنه أرجع ذلك الى تغير وضع مصر • لقد كانت المانيا ، وتركيا ، والنمسا والمجر . نشكل قبل ١٩٩٤ أخطارا محتملة على القناة ولم يعد الأمر كذلك • كما أن انحلترا الآن باحتلالها فلسطين تقطع الطريق الى القناة •

وذكروئيس الوژواء أن لافائدة ، وأنه يستحيل حماية القناة من. فلسطن •

وأجاب زغفون باشا بأنه لا يستطيع الموافقة وأن بريطانيا العظمى تهيمن على الارض الآتية من فلسطين ، وأسطولها يسيطر على البحر و وفضلا عن ذلك ، فأن قناة السويس ذات نفع عام ، فلم تطالب الحكومة البريطانية . بها تحت سيطرتها المنفردة •

وذكر وقيس الوؤواء ان المسألة التي يطرحها تتعلق بمعاهدة خاصة مصر وأن الفنه تشكل اهتماما بريطانيا جوهريا و ولا يوجد مجلس عموم يمكنه التخلي من أمنها ، مقابل نوع من التعهمات الورقية مشل. اتفاقية ١٨٨٨ ، التي أظهر الوقت عدم فاعليتها عند الشمدة ، وهي في حال الحرب ستذهب أوراح الرياح .

وذكر **وُغُلُولُ باشا** انه اذا كانت بريطانيا العظمى ، وهى الأقسوى لا تجد ضــــمانا فى اتفاق مكتوب ، فهل يمكن أن يتوقع من مصر ، وهى الأضعف ، أن تركن الى مثل هذا التعهد . وذكر وثيس الوزواء أن لصر أن تعمل لأن مصالحها الحيوية ليست... موضعا للمخاطرة •

وذكر رُغُلول باشا ان رجال الدولة البريطانيين قد أعطوا نحو ستين وعدا بالجلاء عن مصر ، ولا تزال القوات البريطانية هناك • وان هذه الحقيقة تزوده ببعض العذر في ارتيابه •

وذكر وثميس الوزواء أن خير ما يجيب به هو وجودهما معا للحديث عن خير ما يمكن به اقامة نظام جديد •

وذكر وغلول باشا ان هذا ما يرغب من أجله في تحالف ، يحمى الطرفان كلاهما الثناة في ظله ٠

وتساءل رئيس الوزراء عن نصيب بريطانيا في هذه الحماية ٠

وذكر **زغلول باشا** ان الجنود الصرين سيتولون امر القنساة ، وأنه سيلجأ الى بريطانيا المظمى حيثما يتطلب الأمر مساعدتها •

وذكر وثيس الوؤواء ان ليس هذا اتفاقا عمليا ، وإذا كان لبريطانيا أن تعتمد على مصر بالصورة المقترحة ، فعلى الحكومة البريطانية أن تستعيض لنفسها بالتفتيش الفعلى على الجيش المصرى ليكون على كفاءة • وسيعتبر ذلك تدخلا في شئون مصر الداخلية ، وهو آخر ما يرغب فيه • وأن هدفه أن تكون مصر حرة تدير شئونها يطريقتها الخاصة •

وذكر زغلول باشا انه لا يفهم لم اعتبر اقتراحه غير عملى • ان قواته ستكون هناك تحمى القناة ، ومن المؤكد أن سيكون للحكومة البريطانية وقت كاف للانذار في حالة المحار •

وذكر وتيس الوزوه ان مذا الاقتراح في رأيه ، غير عمل على الاطلاق

وذكر دُغلول باشا انه مستعد تباما للانصات الى أى اقتراح يستند الى المقل لا الى القوة \* ومو لا يزال غير قادر على فهم لماذا لا تقبل اقتراحاته

وذكر وثيس الوثواء أن الرضع العام الذي يتبناه ، هو وضع معقول الماما ، على افتراض أن مصر وبريطانيا العظمى ستتعاونان ، وأنه لن يكون اكثر من مخادع لزغلول باشا ، أذا زكى أي أمل في أن يقبل مجلس العموم أي شيء دون التعاون في كفالة أمن القناة ، وأن المسائل التفصيلية ، مثل عدد القوات وتوزيعه وغير ذلك من التنظيمات ، يتعين احالتها اليمستشاريه المسكريين ولكن أذا أمكن الاتفاق مع زغلول بأشا بالنسبة لمبدأ التعاون

بن بريطانيا العظمى ومصر ، فساعتها يتولى الثيراء التفاصيل • وهو ليس. رجلا عسكريا ولا يمكنه الساس بهذا الجانب من الإمور •

وذكر **زغلول باشا** انه يستحيل تماما على الأمة المصرية وعلى البرلمان. المصرى الموافقة على وجود مواقع عسكرية بريطانية على القناة أو على أى جزء من الأراضي المصرية •

وتساءل **رقيس الوژراء** عما اذا كان البرلمان المصرى لا يوافق حتى. على تأجير أرض لبري**طان**يا العظمي من أجل هذا الغرض.

وأجاب **زغلول باشا** ان ذلك مستحيل استحالة مطلقة ·

فذكر رئيس الورّراء ان هذه هي الصعوبة الأولى •

وذكر فطول باشا انه لا يمكنه الاقتناع بأن رئيس الوردا غير قادر على اقناع البرلان بقبول نصيحته ، وأن لديه وسائل جد عديدة لطمان استجابتهم ، وقد بتى هو نفسه غير مقتنع أن انجلترا مصيبة في ادعائها حماية القناة ، لماذا لا يقبل اقتراحه أن توضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم ؟

وذكر رئيس الوژواء انه لم يرفض شيئا ، ولكنه يود أن يوضع تما انقطة واحدة و ان أية تسوية يمكن أن يضعها في اعتباره يتمين أن تحسم مسألة أمن القناة و وسيطرحها كمجرد اقتراح عام و هل يستحيل تماما على مصر ، بعد كل ما صنعته بريطانيا العظمى من أجلها ، خبرا أوشرا، أن تعتبر بريطانيا العظمى على قدر من العلاقة الخاصة بها يسمح بالتعاون المصرى معها لتأمين المواصلات الامبراطورية البريطانية ؟ هل له أن يفهم أن يدبروا أمرحماية القناة من فلسطين ، وأن يتركوا الذين يتمين عليهم أن يدبروا أمرحماية القناة من فلسطين ، وأن يتركوا المكومة المصرية تجهز قواتها في الميدان ؟ وفي حالة الحرب ، يمكن الا تكون مصر في الجانب البريطاني و والحقيقة أن رفض مصر التعاون ، وأن موقها المحدد العداء لبريطاني و والحقيقة أن رفض مصر التعاون ، وأن موقها المحدد العداء لبريطانيا هو ما يزعج رئيس الوزراء و

وذكر وغلول باشها أنه اذا كانت مصر تخاصم بريطانيا ، واذا تكشف عداؤها بين الحين والآخر ، فأن مسرد ذلك أن بريطانيا المطمى تطمع في الكثير ، وأن موقفها واضح العدوان • وستصبح مصر ودودا في اللحظة- التي ترى فيها اختفاء مذا الموقف العدوائي •

وذكر رئيس الوزراء ان معاهدة التحالف المقترحة هي خير دليل على النوايا الطبية البريطانية ولا فائدة من مناقشة ما اذا كان البريطانيون سيتركون القناة وان أى امرى، في مكانه لا بد أن يتخذ الموقف ذاته في هذه المسألة وقد يتصور أن تكون مصر في حالة تمرد أو تنفجر الإضطرابات الداخلية ، وهذا واحد من الأمور المجهولة وعلى المكومة البريطانية أن تؤمن نفسها بغير أن تضع ثقتها كاملة في امكانيات لا تتحقق أبدا مخاصة أن ثمة احتمالات أخرى قد تحدث في يسر م

وذكر **وْعَلُول باشا** انه اذا لم يكن رئيس الوزراء يشمر بالاطمئنان بالنسبة للاحتمالات الحُاصة بمصر ، فكيف لمصر ان تطمئن اذا بقى الاحتلال الم طافر للقناة •

وأجاب وقيس الوزواء أن الحكومة البريطانية لا ترغب في التدخل في شئون مصر على الاطلاق • وأذا أمكن لزغلول بأشا أن يقبل بقا القوات في مراكز ملائمة لحماية القناة ، فسيعطيه أي ضمان يريد ، حتى لا يكون ثمة تدخل في السياسات المصرية أو مع الساسة المصريين • وما لم يقبل زغلول بأشا هذا الاقتراح ، فأن أية مناقشة تكون عديمة الجدوى • وبغير هذا القبول ، فأن أي رجاء في الاتفاق لن يعدو أن يكون خداعا لزغلول •

وذكر **زغلول باشسا** انه يقدر موقف رئيس الوزراء ، ولكن كيف يمكنه اقناع شعبه أن مخاوف بريطاني العظمى تخولها حق احتلال مصر ، في حين يعلم الشعب المصرى والعالم كله ان الاحتلال مناقض لكل حق •

واجاب وثيس الوؤواء أن لعبارة «احتلال» عدة معان · وأن المعنى الذي يضمه لها يخالف الاحتلال القائم الآن ·

وذكر وغلول باشا انه بغير أن يقيد نفسه ، يود معرفة الهدف المحدد لرئيس الوزراء ، إين سيضم قواته وكم منها سيوجد •

وأجاب وئيس الوزواء انه تمشيا مع مدفه ، فان المسألة مسألة سياسية ، وأنها تحدد بما يلزم لحماية القناة ، ولا شيء آخر •

وتساءل زغلول باشا ، ضد من ؟

وأجاب وقيس الوزواء ، لا أحد ، انها محض حماية ، ضد التحريب والمدوان ، وضد ألف طريقة وطريقة يمكن للمدو أن يحتال بها وبالنسبة للنقطة الثانية ، وهي مكان وجود القوات ، فهي مسألة عسكرية لا يجدر

به أن يناقشها • وبالنسبة للنقطة النالثة الخاصة بعدد القوات ، فهى عسكرية أيضا • واذا صادف مبدؤه القبول ، يمكن للخبراء العسكريين من الجانبين مناقشة النقطتين المنانية والنالثة وحسمهما • واقترح أن يتدبر زغلول باشا في الأمر بضع دقائق ، وأن يتركه لذلك رئيس الوزراء ومستر سلبي ومستر مورى •

فذكر هستو هودى أن المستشار التاريخي لوزارة الخارجية قد أبلغه عن أمثلة لمثل تلك الحالات و

وذكر رئيس الوزواء ان فكرته الخاصة هى أن تعترف مصر بالحق البريطانى فى التعاون دفاعا عن القنساة ، وعلى كل حال ، فقد أمضى البريطانيون فى هذا الشأن أكثر من أربعين عاما ، دون مدغاة للشسكاية من أحد ، وقد سبق له الحديث عن موقف مجلس العموم ، وهو يتحدث الآن عن موقف دول الدمنيون ، فهم مهتمون اهتماما حيويا بهذا الأمر ، وسيحضر ممثلوهم فى المفاوضات النهائية قبل اتمام التسوية ، ولن يقبلوا قط أى شيء من شأنه الإضرار بأمنهم للاستخدام الحر لقناة السويس ،

وذكر دُغلول باشا انه اذا كان ينبغى أن يؤخذ في الاعتبار موافقة دول الدومنيون أو رفضها ،فان الواجب أن يؤخذ في الاعتبار موقف الشعب المعرى •

وأجاب وثيس الوزواء مؤكدا ، وأضاف ان زغلول باشا يملك من التأثير الكبير على الشعب المصرى ، ما يدعو رئيس الوزراء الى اليقين التام بأنه ( زغلول ) قادر على حمل المصريين على قبول أى مشروع يحبله ،

وذكر **رُغلول باشا** انه ربما كان الأمر كذلك لو أنه كان مقتنما • ولكنه في هذه الحالة غير مقتنم •

فذكر **رئيس الوژواء** ان ليست مصر اذا هى من يلزم اقناعها ، ولكن زغلول باشا نفسه •

وذكر وغلول باشا ان مرجع تأثيره هو كونه يتحدث عن اقتناع وما لم يكن مقتنما هو نفسه ، فلن توجد قرصة تمكنه من اقتاع شعبه ٠ وذكر وئيس الوزواء انه لا يطلب منه أن يعمل ضد قناعاته ، ولكنه يرجو أن يقتنع زغلول بمعقولية اقتراح رئيس الوزراء ·

وذكر وْغُلُول باشا انه على أثم استعداد لأن ينصبح مصر بالقبول أذا كان هو نفسه مقتنعا تماما • والا فلن يمكنه يقينا أعطاء هذا النصبح •

وذكر وئيس الوزراء أنه يسلم جدلا بذلك كله .

وذكر سعد رُغلول انه لا يكاد يفهم كيف يكون لبريطانيا العظمى الله حق حماية قناة السويس • قد يكون لبريطانيا العظمي مصالح فيها ، ولكن ليس لها يقينا أية حقوق • وفضلا عن ذلك لا يقدر على فهم الموقف البريطاني ، ما دام لم يقبل اقتراحه الخاص بشأن التحالف وبوضح المقاة تحت اشراف عصبة الأمم •

وذكر وثيس الوزواء ان هكذا الوضيع ، لا فائدة من المديت عن تحالف في الهواء • والتحالف يقوم من اجل هدف خاص معسد • ولا يستطيع أن يفهم لم لا يتضمن التحالف حكما بأن تتفق مصر وبريطانبا المظمى تعاونيا على حماية حرية الملاحة في القناة • ويحسن التأمل في هذه المشكلة آكثر قليلا •

وذكر **رُغلول باشا** انه يلحظ استغراق رئيس الوزراء بالصل • ومن جهة فان الطقس هنا لايناسب صحته • ولا يرغب في زيادة أهياء رئيس الوزراء • وهو يفكر في مفادرة انجلترا خالا سبعة أيام أو ثمانية ، خاصة أن برئانه سيفتتح في الشهر القبل •

وذكر وثيس الوزواء أنه يسيئه حقا ما يسمعه عن صحة زغلول باشا .

وشكر دُغُلول باشا رئيس الوزراء مخلصا وعبر عن أسفه لفشلهما في بلوغ تسوية محادة • ولكن انجاز هذا الأمر يستلزم عمسلا كثيرا لا يسمح به وقت رئيس الوزراء •

وذكر رئيس الوزراء أن الأمر ليس كذلك تماما • ولكنها المساكل التي ورثها كل منهما ، والتي لا يمكن حلها في جلستين أو ثلاث • ولو كان زغلول بائسا وجه طريقة لقبول اقتراح رئيس الوزراء الأساسي ، لأمكنهما السعي حثيثة الى إلأمام •

وذكر زغلول باشا أنه آسف

وذكر وقيس الوزواء أنه آسف كذلك ، ولكنه يرى أن الوضيع الذي بلغاه في هذا اليوم يكشف عن صعوبات تستلزم وقتا للتغلب عليها ويأمل ألا يكون الباب قد أوصد تماما • .

وذكر **رْغلول باشا** أن محادثاتهما على المكس قد جعلت عسلاقات الصداقة بينهما أوثق ، وإنها لم تفلق الباب ٠

وذكر وئيس الوزواء أنه يقدر ذلك كثيرا ، ويسعده ماقال زغلول باشا • وأن ما يؤسفه فقط أنه رغم انفراج الباب لم يستطيعا الولوج منه وذكر غلول بأشا أنه يلزم للمرور أن يكون احدهما أنحف •

وذكر وثيس الوثواء ان ذلك يكون معاكسا لقوانين الخليقة و وان الطريقة البريطانية في التعامل مع الرجل البدين والباب الضيق ، هيأن يوسع الباب لا أن تمزق أوصال الرجل ! وذكر أن تهة مسأثل اخرى تخرج عن مجال المعاوضات ، مما يهتم به مجلس العموم ، ومما وعد باسترعاء انتباه زغلول باشا اليه •

وهنا قرأ رئيس الوزراء على زغلول باشما المذكرة التاليــة وسلمه نسخة منها : ـــ

« أود أن أذكر كلمة عن عزم الحكومة المصرية المذى أفصيحت عنه بَسَان تخلفها في سداد القروض العثمانية لأعوام ١٨٩١، ١٨٩١، ١٨٩٤ ، ١٨٩٤ المضمونة بالجزية المصرية ، أن الفائدة نصف السنوية واقساط استهلاك القرضين الاخيرين قد حل أجلهما في هذا الشهر وقد سسلم الوكلاء اشعاراً بعدم المدفع وتقترح الحكومة المصرية احالة المسألة الى محكمة المعدل الدولية في لاهاى و وزاينا أن الأمر لا يتعلق بالتحكيم الدولي. ولكنه أمر احتيال من جانب الحكومة على دائنيها ، وهم حملة السندات في هذه الحالة الحالة السندات في هذه

« ولا أود مناقشة وقائع القضية الآن ، ولكنى أشعر بالالتزام لأن أذك لسمادتكم أن حكومة جلالة الملك لا تقر لحظة واحدة حق الحسكومة المصرية بب بالقانون والعدل في التهرب من التزاماتها الخاصة بهسفه الديون ، وانها أن سمحت بالماطلة أن تحدث على مدى هذا الشهر ، فخليق بذلك أن يحدث آثارا مدمرة لسمعة الحكومة المصرية والثقة بها ، مما لن تبرأ منه قبل وقت طويل .

« وثمة نقطة أخرى ، تتعلق بما يبديه بعض موظفى الحكومة المصربة

واداراتها من عسدا؛ للموظفين الأجانب و وانه حالة المستر أنتوني لمثل صارخ على ذلك ، وثمة حالات أخرى عديدة ، بعضها ضئيل في حد ذاته ولكن النظر اليها وجتمعة يكفى لأن يسسبب الأسى والقلق العظيم لهؤلاء الموظفين الاجانب ، ممن لا يستطيعون ترك الحدمة قبل ٣١ مارس١٩٢٧ بغير التضحية بما وعدوا من تعويضات ، أن سياسة وخز الابر التي تتبع مع هؤلاء الموظفين الأجانب ، ليست جائرة فحسب ، ولكنها سياسة بالغة في قصر النظر من جانب الحكومة المصرية ، وأن الموظفسين الذين يشربصون أن رؤساءهم وزملاءهم المصريين يتربصون الفرص للايقاع بهم ، لخييق بهم الا يؤدوا من العمل الجيد ما يمنحون عنه مرتباتهم ، »

ذكر زغلول باسًا أنه يود ابداء ملاحظاته على هذه المذكرة ٠

وذكر وئيس الوژواء انه غير مستعد لمناقشة التفاصيل ، وانه يفضل جوابا مكتوبا .

وذكر زغلول باشا ان ملاحظات ابديت له ، وهو مضطر للحديث ردا عليها · ان الحكومة المصرية تنطوى على أطيب المشاعر تجاه العاملين البريطسانيين لديها · وهو يؤكد ذلك لرئيس الوزراء وعلى اسستعداد لان يسوق الأمنلة ، خاصة منذ أن اعتلى رئيس الوزراء منصسبه · وهو يستشهد بالمورد اللنبي على صدق ما يقول · أما بالنسبة لحالة مسستر انتونى فقد كان على صلات وثيقة بموظف مصرى كبير ، وكيل وزارة . بحيث استحال لحصل الحالتين · وقد حوكم الموظف المصرى وادين وطرد من الحدمة · وكان يستحيل تماما معاملة مسترانتونى معاملة مختلفة ،

وأشار وئيس الوزواء أن محل الشكوى ، أنه قبل توجيه أى اتهام الى مستر أنتونى . فقد وجهت المحاكمة فى قضية الموظف المسرى واذيعت على نطاق البلاد على نحو ما من سعة الانتشار ، بحيث شكلت اتهاما لمستر أنتونى فى شرفه وأمانته • وهذا مما يناقض المبادىء البريطانية عسن المعدالة ، وأثار قدرا عظيما من الغضب بين الموظفين والبريطانيين والأجانب •

وبالنسبة لقروض الجزية ، فقد نظرت الحكومة المصرية في الأمر وجدت أنها ليست مدينا ولا ضامنا ، ولكنها مفوضة فحسب في أن تؤدي

الى حملة السندات ما يستحق عليها من الجزية لتركيا ، وما دامت لم تعد الحسكومة الجزية مستحقة فلا أداء عليها ، وعلى أي حال ، فقد برهنت الحسكومة المصرية على حسن نيتها ، بأنه أودعت المستحقات في حساب خاص لدى البنك الأهل ، وقد علم اليوم أن بعضا من حملة السندات قد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة ، وأيا ما كان الأمر ، فقد كان في تصرفه ممتثلا لأمر البرلمان المصرى ، وكان البرلمان هو من قررالتوقف عن الدفع ،

وأشار مستر سلبي الى التدهور الذي لابد حادث للسندات المعرية في كل من باريس ولندن -

وأجاب رغلول باشا انه اذا كان حملة السندات يخسرون مالابسبب عزوف مصر عن الدفع ، فان لهم فقط أن يلجأوا الى المحاكم ، واذا خسرت مصر دعواها فستقوم بالدفع بطبيعة الحال .

وأشار رئيس الوزاراء الى أن الانتمان المصرى سسيعانى من ذلك في الوقت نفسه .

وذكر زغلول باشا انه لا يستطيع دفع شيء لا يلزمه القسانون بأدانه · ولن يعاني الانتمان المصرى ما دامت الحكومة المصرية قد أودعت المدنوعات مي حساب مجمد بالبنك ·

وذار رئيس الوزراء ان الحسكومة البريطانية ينحصر اهتمامها المباشر في قرض ١٨٥٥ ، الذي اشتركت مع الحكومة الفرنسية فيضمان الوفاء بفوائده و اما القرضان الآخران فهما مثار اهتمام دجال المال وليس الحكومات وهو غير مسئول ، اذا حل ١٥ اكتوبر وأدرجت الحسكومة المصرية في قائمة المهتنمين عن الدفع في بورصة الاوراق المالية بباريس ولدن و

وذكر زغلول باشا ان ذلك يكون أمرا جائرا للغاية ٠

وذكر وثيس الوؤواء انه ليس من رجال المال ولا من المصادبين ، ولكنه يراهن بكل ما يحوز من مال ، انه اذا لم تؤد الأقساط المستحقة في ١٥ اكتوبر ، فسيدرج الانذاد .

و نساءل **رُغلول باشا** عما أذا كان رئيس الوزراء ينصحه بمخالفة

وذكر رئيس الوزاراء أن لديه ما يكفيه من المتاعب مع برلمانه ،دون أن يضيف اليه متاعب البرلمان المصرى ، وانه يستحيل عليه أن ينصبح زغلول باشا بمشورة سيئة ، ولكنه يجدها بالفةالصعوبة أحيانا أن يحمله على قبول المشورة الحميدة التي تعرض عليه ،

وأكد **وغلول باشا** لرئيس الوزراء أن الحكومة المجرية مستعدة لدفع كل ديونها ، ولكنها غير مستعدة لأداء مالا تلتزم به

وحذر **رئيس الوزراء** زغلولا بأنه سيواجه أسئلة برلمانية حل هذا الموضوع ليجيب عليها في الاسبوع المقبل ·

وذكر زغلول باشا انه اذا عرضت القضية على المحسكمة الدولية فيحسن انتظار قضائها وليست لديه معلومات رسمية عن الأمر ولكن يمكنه أن يبرق الى المستشار (المستشار التضائي) بتعليماته عن التمجيل في نظر الدعوى ويمكنه أن يؤكد لرئيس الوزراء سفى الوقت نفسسه أن قرار الحكومة المصرية لم يصدر عن أية رغبة في المماطلة ، ولكنه صدر عن الاقتناع ،

وذكر رئيس الوژواء أن الناس في بورصة الأوراق المالية وأن من فقدوا أموالهم لا يهتمون بصفة خاصة بقناعات الحكومة المصرية · ولكنهم يهتمون فقط بمماطلتها · وليس ذلك في الحقيقة شأن وزارة الخارجية. ولا مما يهتم به مو · ولكن وزارة الخزانة حثته بشدة أن يحسفر زغلول باشا ، فاضطر لأن يفعل ·

وذكر **ذغلول باشا** أنه آسف وليس في وسعه أن يصنع في الأمر ثبيئا ،

وذكر وئيس الوزواء أن عديدا من أعضاء البرلمان يهتمون بالأمـــر وسيوجهون اليه الاسئلة •

وذكر زغنول باشا انه على ثقة من أن الأجوبة ستستند الى الحق في هذا الشان •

وأشار مستو سلبى الى أن المسألة تندرج فى د الأمر الواقع ، الذى حدد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ · وهو يدرك عدم اعتراف الحكومة الصرية بشرعية هذا التصريح ، ولكن حكومة جلالة الملك ملتزمة به · وان الحكومة البريطانية هى من أنهى السيادة التركية وليست مصر · وان خسدمة

قروض الجزية ذات مساس بالمصالح الأجنبية ، ومن ثم جاز بشأنها التدخل البريطاني •

وذكر وثيس الوزواء أن ثمة نقطة أخرى تتعلق بالعسدالة · ان الاقاليم الأخرى التي انفصلت نتيجية الحرب عن تركيا ، عليها سداد حصتها من الديون التركية · ولم يطلب الى مصر ذلك الأنها تؤدى قروش الجزية · وهي تنوى الامتناع لتفلت مما ضرب عليها ·

وذكر زغلول بانسا انه لا وجه قط للزعم بان مصر تتحمل جسن، من الدين التركى وقد كانت مصر مستقلة فعلا عن تركيا منذ أمد بعيد، حتى قبل الحرب و فضلا عن ذلك ، لم تكن مصرطرفا متعاقدا عندما أبرمت اتفاقية لوذان ه

وذكر وثيس الوژواء ان زغلول باشا يعامله كما لو كان قاضيا فى المحاكم المختلطة ، انه لا ينوى المجادلة فى اسانيد الدعوى ، ولكنه سلم زغلول باشا مذكرة فى هذا الصدد ، ويترك الأمر على هذا الوضع ، ويتوقع جوابا مكتوبا ،

وقد تقرر أن يصدر البيان المسترك الآتي للصحافة :\_

« جرى اجتماع آخر في الثالث من اكتوبر بين صاحب السمادة زغلول باشا وبين رئيس الوزراء • وقد تمت المحادثات فيما بينهما • • وسيعود زغلول باشا قريبا الى مصر يسبب حالة الطقس البارد ، ولمما يتوقع من انعقاد البرلمان المصرى في شهر نوفمبر » •

# مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل:
  يمعل في اطار مؤسسة الأعرام ومن اهدافه دراســـة الملاقات
  الدولية بهدف تقديم بعوث علمية للتطورات وللصراعات ذات
  التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى المراع العزبي والاسرائيل.
  بسفة خاصة ، ويدخل في هذا الإطار :
  - التغیرات الرئیسیة التی یمر بها النظام الدول •
     التازعات الدولیة الماسرة وظرق تسویتها •
  - المنظمات الدولية والتكتيلات والتحالفات السبياسية. والاقتصادية والمسكرية ،
- --- الجوائب السبياسية والالتصبادية والاجتماعية للمجتمع--العربي علمة والجتمع المصري بوجه خاص -
- یتکون البتاء التنظیمی للمرکز من مجلس الستشارین ، مجلس الغبرا، ، رئیس الرکز ، مدیر الرکز .
- يتناول جهاذ البعوث بالركز بالبعث والدراسسة الامتمامات.
   الرئيسسية للمركز وهي : ( ۱ ) الدراسسات السياسسية.
   والاستراتبجية
  - (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية •
     (ج) الدراسات التاريخية المامرة •
- تضم مكتبة الركز الكتب والدوريات والشرات والاحمـــاات.
   والاطالس المتخمصة التي تقدم موضوعات البحث والدراسة
   بالركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشــيڤ.
   للمعلمات ٠
- ادارة الركز : مبئى جريدة الأهرام .. شارع التجلاء ... القاهرة .... ت : ١٠٩٠٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٤٦ .

رئيس الركز : دكتور بطرس بطرس غالي عدير الركز : السيد يسنن

	ـ تجسيد الوهم ( دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية ) تاليف : د. قدري
(1941)	حنفي .
, .	_ محاضر الكنيس الاسرائيل ١٩٦٦ _ ١٩٦٧ ـ الكتاب الأول ( بالاشتراك مع
(1971)	مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	- محاضر الرُوتور الصهيوني ال ٣٧ لعمام ١٩٦٨ - الكتساب الاول - جزءان
(1441)	( بالاستراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطيئية في بيروت ) ٠٠٠٠٠٠
(1477)	_ نمو الافتصاد الاسرائيلي تأليف: عثمان معمد عثمان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	- المسكرية الصهيونية ( المؤسسة المسكرية الاسرائيلية ، النشأة والتطور )
(1441)	المجلد الاول • تاليف : مجموعة من خيراء المركز · · · · · · · ·
	- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر العسهيوني) قاليف د· عبد الوهاب
(1474)	المسيرى
	_ وثائق عبد الناصر ( الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ _ ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب
(1977)	الثاني : يناير ١٩٦٩ ـ سېتمبر ١٩٧٠ ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
(1441)	_ الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيل) تأليف : السيد يسين
	ـ التوسع الاسرائيلي (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي) اعداد معهد
(1445)	فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان _ تقديم : د على الدين هلال
	ـ المسكرية الصهيونية ( العقيدة والاستراتيجية العربية الاسرائيلية ) ـ المجلد
(1975)	الشائي • تاليف : مجموعة من خبراء الركز ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	- حرب اكتوبر ( دراسات في الجوائب الاجتماعية والسياسية ) - بالاشتراك مع
(19V£)	الركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة
(19V0)	أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د · مصطفى خليل · · · ·
(1540)	_ تاريخ الوزارات المعرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق
(1940)	ـ « موسوعة المطلحات المبهيونية » تأليف : ده عبد الوهاب السيرى · · ·
	مصر وامريكا (عرض تاريخي لتطور الملاقات المصرية الأمريكية وتسسجيل
(1977)	لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبد المتمم سميد
(1977)	- استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر ، تاليف : اللواء مصطفى الجمل
(1977)	_ الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(1471)	_ الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط _ بقلم د. سعد الدين ابراهيم
( <b>1947</b> )	- الصهيونية والعنصرية - اعداد : أحمد يوسف القرعي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(1444)	_ قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية _ د٠ السيد عليوه ١٠ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(1144)	<ul> <li>التضامن العربي الأفريقي - تبيه الأصفهائي · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·</li></ul>
(1944)	ـ مؤتمر جنيف واحتمالات السلام ـ د محمد دبيع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(1444)	الأحرّاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ د- يونّان لبيب ردَّق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(1444)	<ul> <li>البحر التوسط في الاستراتيجية الدولية د٠ اسماعيل صبرى مقلد · · · ·</li> </ul>
(1444)	<ul> <li>الثورة الادارية _ د· نزيه نمسيف الأيوبى · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·</li></ul>
(1111)	_ الديموقراطية في مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٠١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٩٤ ؛ ١٩٣١ (٢٠١ م٩٧٥ ISBN

### 🐞 هذا الكتاب

يصادف صدور هذا الكتاب مفى خوسين عاما عل وفاه سعد زعلول في ٢٣ اعسطس ١٩٣٧ و وهفوصات سعد زغلول ، هي مواجهات زغيم نوده ١٩٦٩ للامبراطوريه البريطانية التي لم تكن نغيب عنها الشعس وفنها ، والتي خرجت من الحرب العالية الاول منتصره ، والتي استطاعت بعد نحو اربعين عاما من احتلال مصر ، ان تستخلص اعترف دوليا بالحمايه عليها في مؤتمر فرساى سنة ١٩٩٧ ، ففاجانها قومة الشعب المحري بزعامة سعد زعلول ، ولم تهنا الامبراطورية المتتمرة بحمايتها على مصر ، واضطرت للتغريط في هذه العماية والاعتراف بالاستقلال لشعب عصر النائر في ١٩٩٧ ، وكان سعد يقف المام الخوي دول الارضى ويقول : نحن الحوياء ، • ان ذكرى الشباب المصرى الذين كانوا يعرضون صدورهم الوطن . المرصاص ويعونين سهدا، وعلى السنتهم الهتاف باسمى واسم الوفد واسم الوطن . كالذين سعواء على بلادنا كاما يسعو القلتة والدامومي على الابرياء ، • واشا ما سعرت وانا الذين سعوا على بلادنا كما يشعر القاضى حن يغناطب المسي - • واشا ما سعرت وانا

